une eco_Mise en page 1 24/01/21 16:35 Page1

ISSN 2773-2924

العدد 02: جانفي 2021م

الشعب الاقتصادي

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة الشعب السعر 250 دج

وزير المالية:

90 مليار دينار اعتمادات مباشرة لمناطق الظل

رئيس الاتحاد الوطني لشركات التّأمين:

انخفاض رقم الأعمال الإجمالي بـ 8٪ جرّاء كوفيد-19

سلطة ضبط المحروقات:

نحو تعميم استعمال البنزين بدون رصاص

مخطّط الإنعاش الإقتصادي

إقامة نظام مالي جديد بحاجة إلى ثورة

المدير العام للجمارك:

انخفاض الإستيراد بأزيد من 7 مليار دولار

العملة الوطنية

القصّة الكاملة للدّينار الجزائري

موبيليس

عام من الإبداع والدّعم بالرغم من الجائحة

mobilis موبيليس
www.mobilis.dz

التأمين الشامل
CAAT
UNE TOTALE ASSURANCE

الشركة الجزائرية للتأمينات
COMPAGNIE ALGERIENNE DES ASSURANCES

تسديد أقساط التأمين
ببطاقات الدفع

عبر الإنترنت
أو في وكالاتنا

www.caat.dz

ANEP 2116100110

une eco_Mise en page 1 24/01/21 16:35 Page2

الفهرس

الافتتاحية

.....ص03

مالية

المقال الافتتاحي: 2020 سنة بيضاء.. 2021 موعد البرامج المحورية.....ص04
وزير المالية: 90 مليار دينار اعتمادات مباشرة لمناطق الظل تضّمنها قانون المالية 2021.....ص 08
جمارك: انخفاض الاستيراد بأزيد من 7 مليار دولار خلال الـ 10 أشهر الأولى من 2020.....ص14
عصرنة الخدمات المصرفية: البنك الوطني الجزائري قدّم باقة منتوجات بنكية غير مسبوقة في 2020.....ص 20
مخطط الإنعاش الاقتصادي: أي دور يجب أن تؤديه البنوك العمومية؟.....ص 22
بورصة الجزائر: نتطلع لقرار من السلطات لإدراج المؤسسات العمومية في البورصة.....ص24
العملة الوطنية .. القصة الكاملة للدينار الجزائري.....ص 28
الدينار يودع 2020 بانهيار قياسي أمام الأورو والدولار.....ص 32
الوضعية المالية في الجزائر: آفاق الإصلاح من منظور الخبير الاقتصادي محفوظ كاوبي.....ص 36

تأمينات

الاتحاد الوطني لشركات التّأمين: انخفاض رقم الأعمال الإجمالي بـ 8 ٪جرّاء كوفيد-19.....ص 38
بسبب جائحة كوفيد-19: التأمينات من أكثر القطاعات تضرراً وكاش للتأمينات تصنع الاستثناء.....ص42

طاقة

سلطة ضبط المحروقات: نحو تعميم استعمال البنزين بدون رصاص.....ص 44
تفاصيل اتفاق الشراكة بين سونلغاز وشركة الكهرباء الليبية»جيكول».....ص 45
بعد انتعاش الطلب: أوبك + تتّجه لضخ 2 مليون برميل يوميا بحلول أفريل 2021.....ص 46

عمران

وزير السكن: تسليم 68 ٪ من المشاريع في 2020 وتحقيق 42 ٪ من الأهداف المسطّرة.....ص 48

تحت المجهر

في مواجهة أزمة مفتاحها المبادرة: قطاعات صمدت وأخرى أضاعت البوصلة ص52

طيران

المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية: برنامج تطوير يمكّن من رؤية شاملة لأي طائرة تدخل مجالنا الجوي.....ص54

تكنولوجيا

موبيليس.. عام من الإبداع والدعم رغم الجائحة .....ص 58

سياحة

وزير السياحة: التحدي جعل السياحة في مقدمة مسار تنويع الدخل وإنشاء الثروة.....ص 60

جزائر جديدة

مشروع ميناء شرشال: عنوان كبير للتعاون والشراكة جنوب- جنوب.....ص 66

شراكة

الجزائر- الاتحاد الأوروبي: شراكة عرجاء في المنعرج.....ص 68
منطقة التبادل الحر الإفريقية: سوق بـ 1.2 مليار نسمة وبقيمة 3000 مليار دولار.....ص 72
نهاية مسار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: ماذا سيتغير بعد الاتفاق التجاري؟.....ص 74

استثمار

المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة: خبراء ومسيرون يبحثون خطط تطوير المؤسسات الوطنية.....ص 78
دراسة: بقلم البروفسور فتيحة بلحاج: في ضوء الإصلاحات الاقتصادية وتحديات أزمة كورونا أي مناخ للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟ ص80

كورونا

عام على تفشي وباء كورونا: مخابر الأدوية العالمية في تنافس محموم من أجل إنتاج اللقاح....ص86
من النفط إلى الوباء... إلى أين يقود الصراع بين أمريكا والصين.....ص90

نافذة

التكامل العربي.. بين وهم وحلم.....ص96

الاقتصادي
مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة الشعب

مجلــة شهريــة تصـدر عــن مؤسســة الشعــب

العنوان
39 شارع الشهداء، الجزائر.
البريد الالكتروني :
mag.ektissadi@echaab.dz
• الهاتف : 023 46 91 80
• الفاكس : 023 46 91 77

الرئيس المدير العام مسؤول النشر
مصطفـى هميســي

المنسق
• جمال الدين بوراس

هيئة التحرير
• سعيد بن عياد
• ندى أحمد فتني
• محمد فرقاني
• جمال الدين بوراس
• نسيمة شرلاح

تصوير
• محمد آيت قاسي
• فواز بوطارن

سكرتير التحرير مسؤول الإنجاز
بدر مناني

تنفيذ
• حكيم بوخرشوفة
• مروان هداجي

لإعلاناتكم الاشهاريــة
تلفاكــس - 021736059

ملاحظة :
المقالات و الوثائق التي تسلم للمجلة لا تعاد إلى أصحابها و لا مجال للمطالبة بها نشرت أو لم تنشر.

طبـع SIA

مخابر فينوس®

جمالك اليومي

رغوة الاستحمام

#moussededouchevenus

Follow us
Laboratoires Venus Sapeco
www.laboratoiresvenus.com
Tél : 025 27 54 54 / 53 54

afaq ISO 9001 ISO 14001 Qualité Environnement AFNOR CERTIFICATION

الاقتصادي
الشعب
مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة الشعب

افتتاحية

■ مصطفى هميسي

ورشة..المال والأخلاق

المؤكّد أنّ بناء رؤية اقتصادية جديدة، انطلاقا من التزامات الرّئيس تبون المعروفة، لا يمكن أن يتم وأن تتوفّر له شروط النّجاح إلاّ في ضوء: «..إصلاح شامل للدولة بكل فروعها ومؤسّساتها..»، ولا يمكن أن يتم أيضا من دون «..أخلقة السياسة والحياة العامة وتعزيز الحكم الراشد..».

ذلك يستلزم إصلاحا شاملا متكاملا عميقا وتصاعديا لكل آليات اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي، وتغييرا فعّالا لطبيعة العلاقة بين السلطات الثلاث، وخاصة التخلي عن هيمنة السلطة التنفيذية على كل شيء من دون رقابة ومن دون محاسبة، وهو ما تسبّب في ألوان من الانحرافات ومن التّجاوزات ومن الإفلات من العقاب، لذلك صار اليوم ضرورة أكيدة لوقف، أو على الأقل للحد، من الفساد ومن عوامل الإفساد.

إنّ «..تطهير المجال الاقتصادي والتجاري..» كما وعد الرئيس عبد المجيد تبون، يستلزم «..إصلاحا عميقا للحكامة المالية..»، و«..إصلاحا جوهريا للنظام الضّريبي لجعله وسيلة للتوجيه الاقتصادي وتشجيع الإنتاج الوطني..»، كما يستلزم أيضا «..تحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار وإصلاح نظام تمويل الاستثمار والنظام المصرفي لتنويع عروض التمويل وتعميم استخدام وسائل الدفع الحديثة وإنشاء بنوك جديدة متخصّصة..».

كل هذا يعني بكل وضوح إصلاحا شاملا للمنظومة المالية والمصرفية في إطار رؤية اقتصادية جديدة قائمة على مبادئ واضحة قوامها العدالة الاجتماعية، والنّجاعة في استخدام الأموال العمومية وحمايتها من الهدر والتبذير، وتوظيفها توظيفا يضمن لها مردودية عالية ومنافع متعدّدة الأبعاد اقتصادية واجتماعية في إطار شفّاف وخاضع للرّقابة القانونية والسياسية الصارمة.

هذا مشروط هو الآخر بترقية الثّقافة الرّأسمالية الحقّة والفاعلة لدى المستثمرين في القطاعين الخاص والعام، والفصل الواضح بين المال والسلطة، كما ألحّ عليه الرّئيس تبون مرّات عديدة، وتمتّع كل مال بالشرعية والأحقية وبالوفاء بكل الالتزامات الجبائية.

إنّ كل استثمار، خاصة إن كان قروضا من المال العام، ينبغي أن يضمن مردودا ومنافع اقتصادية واجتماعية أكيدة، كما أنّ على المؤسّسات المالية أن تزيد من نجاعتها ومن استعدادها على مرافقة الاستثمار الجادّ، وعدم الخضوع لأي نفوذ خارج حدود القانون.

وكما سبقت الإشارة، فإنّ ذلك لن يكون ممكنا إلا في إطار قيام دولة بمؤسّسات قويّة قادرة على فرض سلطة القانون، وحماية الإطارات من أي نفوذ أو تأثير سياسوي أو مصلحي.

ذلك هو التّغيير الشّامل الذي توفّر له اليوم نص دستوري يسمح بوضع تشريعات متكيّفة قادرة على ضبط عمل مختلف الفاعلين وفق معايير وقواعد واضحة. إنّه المنهج الذي ينبغي أن يقوم على أساسه نظام سياسي اقتصادي متلائم تمام التّلاؤم مع حاجيات المجتمع المتزايدة، ومع مستلزمات تلبية كل المطالب بشكل نوعي ومتطابق مع مستلزمات التّنافس النوعي مع المحيط الاقتصادي الإقليمي والدولي، لأنّ الحمائية غير كافية لوحدها على توفير عوامل تطور الاقتصاد الوطني والمنتوج المحلي، ومن ذلك تنافسية القطاع المالي في تقديم الخدمات المالية الجديدة والمتلائمة مع عالم الرقمنة، الذي داهم قطاعا صار متخلّفا عن الركب بعقود زمنية كثيرة. تلك ورشة هامة من ورشات الإصلاح وفق التزامات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون. وذلك هو الملف الأساسي في العدد الثاني من مجلة «الشعب الاقتصادي».

une eco_Mise en page 1 24/01/21 16:35 Page6

الشعب

يومية إخبارية جزائرية تأسست في 11 ديسمبر 1962

58 عاما من العطاء

فواصل

الاقتصادي

التنمية المحلية

الشعب online

echaabonline journalechaab www.echaab.dz

ANEP 2116000008

une eco_Mise en page 1 24/01/21 16:35 Page7

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:25 Page2

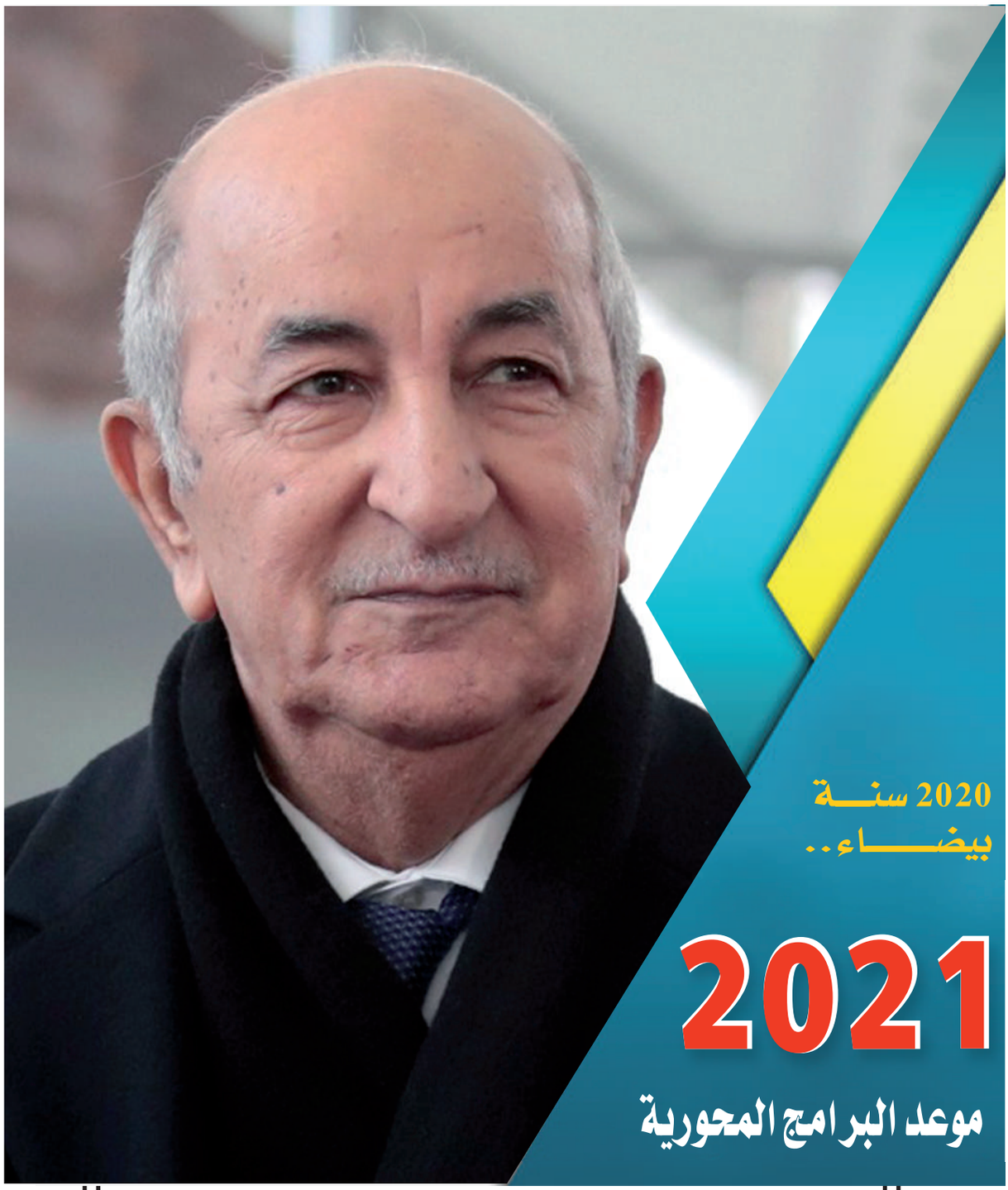

2020 سنة بيضاء..

2021

موعد البرامج المحورية

سنة انقضت وعام جديد حلّ لتتواصل مسيرة البناء من خلال التغيير المرتكز على مقاربة مندمجة عنوانها جزائر جديدة، تتقاطع فيها التطلعات المشتركة التي يعتبر النمو بكل جوانبه الاقتصادية والاجتماعية قلبها النابض.

برزت خلال السنة المنصرمة مؤشّرات تعكس حصيلة متواضعة على ما تتضمّنه من مكاسب ونقائص نجمت في أغلبها عن عوامل خارج السيطرة تتمثل في تداعيات الأزمة الاقتصادية الناجمة عن تراجع إيرادات المحروقات التي تبقى طوق النجاة، وتحقيق التحول في الظرف الراهن وإفرازات الأزمة الصحة جرّاء وباء «كوفيد-19»، التي تطلّبت تجنيد موارد مالية على قلّتها لتعزيز الوقاية وحماية المواطنين من الفيروس القاتل.

سعيد بن عياد

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:25 Page1

الاقتصادي
مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة الشعب

مناطق الظل أولوية

منذ بداية العام 2020 بكل تحديات الظرف وطنيا وعالميا، ومقتضيات إنجاز برنامج الرئيس تبون في السنة الأولى من عهدته الأولى، اتّضح أنّ الكلفة لن تكون يسيرة ومن ثمّة ضرورة تجنيد كل الموارد المتاحة على قلّتها لإعطاء نفس لوتيرة التنمية، وذلك برفع التجميد عن سلسلة معتبرة من المشاريع الاستثمارية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، خاصة في المناطق التي تشكّل العمق الجغرافي بتحدي التضاريس وكسر حاجز المسافات من خلال إنجاز أسس التنمية المستدامة من توصيل للكهرباء والمياه وشق الطرق وبناء مدارس ومشاريع للسكن.

يندرج كل هذا التوجه في نطاق ما يعرف بالنهوض بمناطق الظل التي تدرج في الالتزامات الـ 54 للرئيس تبون ضمن العقد الانتخابي الذي يربطه بالشعب، مانحا إيّاه الثقة لاستكمال مشروع الجزائر الجديدة بمميزاتها سيادة القانون وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، والارتقاء بقيمة المواطنة القاسم المشترك وموروث الأجيال انسجاما مع رسالة أول نوفمبر المرجعية الأصلية للمشروع الوطني المتكامل.

حرب على كورونا

وإن كانت الانطلاقة قد بدأت مباشرة بعد تولي مقاليد الحكم النابع من إرادة انتخابية صريحة منسجمة مع مطالب الحراك، إلاّ أنّ ظهور فيروس كورونا الذي فاجأ العالم برمّته وتسلّل إلى بلادنا في مارس، وكل ما تطلّبه من إجراءات احترازية وتدابير وقائية فرض مراجعة ورقة الطريق في جوانبها الظرفية، وإعادة ترتيب الأولويات بوضع الصحة العمومية في الصدارة على كافة المستويات.

وفي هذا الاطار، اتّخذت قرارات جريئة وقوية من حيث توفير الموارد المالية، وربط اتصالات مع بلدان صديقة لديها مستلزمات مواجهة الفيروس، وكان القرار السياسي صريحا اتّخذه رئيس الجمهورية مبكّرا لجلب كل الوسائل والتجهيزات الاستعجالية من الصين، مصنع العالم، وتمكين المواطنين وبالدرجة الأولى القطاع الصحي والطبي من التعامل مع الخطر الفيروسي بثقة، مع البقاء على درجة من الأمل والثقة في المستقبل

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:25 Page

بعد الخروج من دائرة الصدمة.

ولشدة الخطورة كانت المعركة مع الفيروس منذ بداية الفصل الثالث من السنة إلى نهايتها بكل ما تطلّبته من موارد مالية شحيحة جرّاء انكماش إيرادات المحروقات وتوقف نشاط الأسواق عبر العالم، وتآكل احتياطي الصرف بالعملة الصعبة الذي يستدعي التزام الحذر واليقظة لتفادي أي طارئ، وذلك من خلال إعادة تجنيد الامكانيات البديلة المعطّلة، وهو ما ورد في مخطط الانعاش الاقتصادي الذي تمّ اعتماده الصائفة الماضية واضعا القطاعات الحيوية في صلب معادلة التنمية الشاملة لإحداث قطيعة مع المحروقات.

الجامعة في المقدّمة

ضمن هذه المعادلة المرنة برزت قطاعات لديها القدرة على تلبية الاحتياجات، من الجامعة ومراكز التكوين المهني ومختلف المؤسّسات الإنتاجية التي ساهمت في توفير مستلزمات مجابهة الوباء بفضل تفجير طاقات إبداعية وابتكارية للطلبة والأساتذة ليتحوّل الحلم إلى حقيقة بتجسيد مشاريع في صناعة أجهزة التنفس الاصطناعي والكمامات ومحاليل مطهرة ووقائية، إلى جانب ألبسة للسلك الطبي كانت ستكلّف الكثير بالعملة الصعبة حالة الاستيراد، إلى الفلاحة التي ساهمت في تأمين تموين الأسواق الغذائية كمّا ونوعا، ممّا عزّز جانبا من الأمن الغذائي في زمن أزمة عالمية متعدّدة الجواب ضاعف منها تقليص الاستيراد وانكماش الأسواق، مرورا بإطلاق مسار إنشاء المؤسسات الناشئة في كل القطاعات لتكون المحرك الاقل كلفة والأكثر كفاءة للنمو بشقيه الاقتصادي المطابق للمعايير والاجتماعي المطابق للنمط المتميز لمشروع التغيير، بحيث يبقى الانسان جوهر كل عمل.

وتمّ الرهان بشكل كبير على المعرفة والتكنولوجيات من خلال خيار الرقمنة لاختصار الزمن، وتقليص النفقات بإدراجها في كافة مفاصل المنظومة الاقتصادية والإدارية، فتحقّقت أشواط معتبرة يمكن البناء عليها في المدى المتوسط لتوسيع نطاق الرقمنة حتى تصبح ممارسة يومية في الحياة العامة للمؤسسات والمواطنين لما فيها من فعالية وجدوى ذات قيمة مضافة لا تحتاج إلى تأكيد اليوم أكثر من أنّها تحتاج إلى ترسيخ لدى كل الفاعلين في الساحة تزامنا مع إرساء منظومة للأمن المعلوماتي، تُوفّر المناعة بنفس الحاجة إلى المناعة ضد كورونا وكل مظاهر الفساد.

كسر شوكة الفساد

بخصوص هذا الأخير فقد سجّلت السنة المنقضية مواصلة مسعى مكافحة الفساد بمعالجة العديد من القضايا الثقيلة التي تُثير الرأي العام، بحيث واصلت العدالة عملها في ظل سكينة وهدوء استجابة لمقتضيات القانون ومطالب الشعب، بحماية المال العام وكسر شوكة العصابة وأدواتها التي استباحت موارد ثمينة تشكّل مصدر رزق الأجيال، ولعلّ الرسالة التي تحملها مقاومة الفساد أنّ لا أحد فوق القانون، وكل من امتدّت يده لمال الشعب يقدّم الحساب أمامه، تأسيسا لمرحلة أخلقة الحياة العامة ووقف كافة مظاهر التسيُّب، مصدر كل الانكسارات التي لا موقع لها في جزائر جديدة تراهن على كفاءاتها من الشباب يتقدّمهم حاملو المشاريع وأصحاب الإرادة في التحدي من منطلق المصلحة الفردية ضمن

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:25 Page 3

المجموعة الوطنية.

إنّها سنة بيضاء بالنظر إلى كل العوامل الطارئة، ومن ثمة يكفي أنّ مواجهة الصدمة المالية الخارجية والأزمة الوبائية بكل التهديدات الاقليمية التي تحيط ببلادنا وتستدعي التأهب لكل طارئ، يعد مكسبا مع التطلع إلى آفاق عام جديد تلوح فيه مؤشرات أبرزها وطنيا اقتناء الجزائر لقاح «كوفيد-19»، وتوقيع قانون المالية الجديد مع نشر وثيقة الدستور في الجريدة الرسمية. وخارجيا توقّع الخبراء بداية تعافي الاقتصاد العالمي محرك الطلب على النفط، وعودة الأنشطة الكبرى مثل النقل الجوي والبحري، في وقت لا تزال فيه الطاقة مصدرا للنمو والتأسيس للتحول الاقتصادي الشامل في المدى المتوسط.

مفاتيح النمو

يندرج قانون المالية 2021 الذي وقّعه رئيس الجمهورية في 31 ديسمبر 2020 كإشارة لديمومة التنمية ضمن الرؤية الدقيقة للمرحلة التي لا تزال تحت تأثير عوامل الكبح، ولذلك كان الرهان على النسيج الاقتصادي الوطني لإنجاز الوثبة من خلال تنويع الاستثمار في قطاعات ذات جدوى على غرار الصناعة المنجمية التي تشكّل عجلة إضافية لتحريك النمو وفقا لرؤية شاملة تتكامل فيها القطاعات والفروع الانتاجية التي تملك فيها الجزائر مناعة تؤهّل المؤسّسات للاستثمار والشراكة على أساس مشاريع واضحة ودقيقة الدراسة من كافة الجوانب المناجيريالية والمالية والتسويقية.

ويخصُّص هذا القانون المؤسّسات الإنتاجية من منطلق التوجه الاستثماري ببعده الاجتماعي بمرافقة حقيقية تسمح بإنتاج الثروة، وتحقيق قيمة مضافة تعطي للمنتوجات الجزائرية ثقلا في الأسواق خاصة الاقليمية، وبالذات الأفريقية تزامنا مع دخول منطقة التبادل الحر الأفريقية النشاط، وهي فرصة ثمينة للمتعامل الجزائري لتأكيد القدرة على المنافسة تحسّبا لمواعيد قادمة أكثر حدّة في إطار مسار الشّراكة مع الاتحاد الأوروبي، الذي يجري السعي لمراجعة بنود الاتفاق حرصا على توازن المصالح، وتغليب الاستثمار الذي تريده الجزائر أكثر من التسويق الذي يخدم مصالح الطرف الأوروبي بشكل تجاوز كل تصوّر.

وللتعامل مع تلك التحديات على ما تحمله من مصاعب، يستوجب التوجه إلى بناء تحالفات وطنية قطاعية، وحسب الفروع التي تظهر مؤشرات إيجابية للدخول في مرحلة استثمار وتصدير من خلال المبادرة عبر شراكة وطنية خاصة بعد أن سقطت اعتبارات التمييز بين مؤسسات القطاع العام ونظيرتها في القطاع الخاص لتبرز كما يكرّسه الدستور الجديد هويّة المؤسّسة الجزائرية كحجر الزاوية للجهاز الاقتصادي الانتاجي، الذي يقع عليه عبء المهمّة المصيرية في تأمين عوامل استقلالية القرار الاقتصادي.

لذلك فإنّ العام الجديد يكون موعدا لتجسيد كل البرامج المحورية انطلاقا من قناعة راسخة لدى الشركاء بالعمل يدا في يد، بروح وطنية اقتصادية تعطي المناعة اللاّزمة للمؤسّسات في مواجهة منافسة قادمة لا محالة.

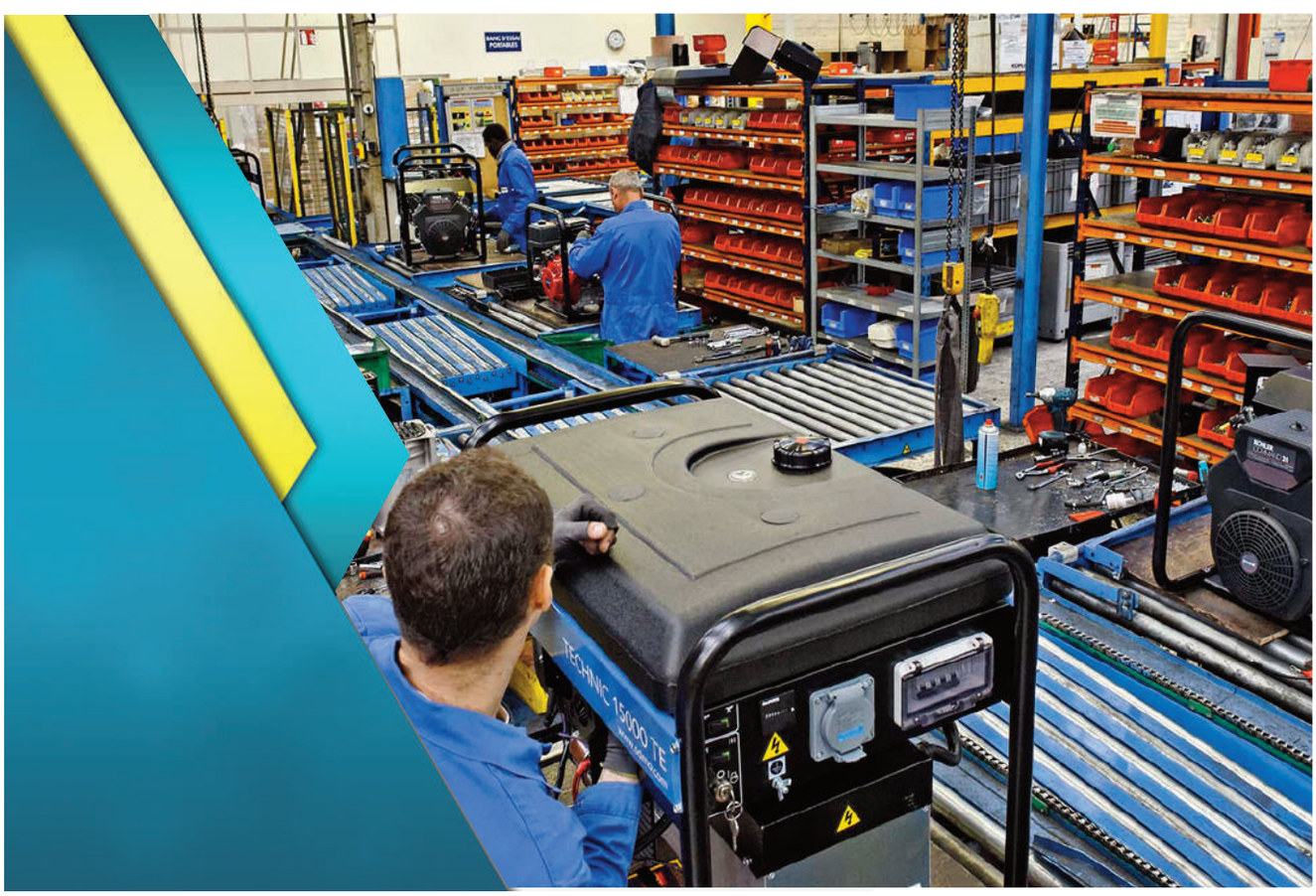

Projet1_Mise en page 1 24/01/21 19:15 Page2

وزيـــر الماليـــة

أيمن بن عبد الرحمان

يتحدّث لمجلة «الشعب الاقتصادي»:

90 مليار دينار اعتمادات مباشرة لمناطق الظل تضمّنها قانون المالية 2021

يكشف وزير المالية، أيمن بن عبد الرحمان، في حوار حصري لمجلة «الشعب الإقتصادي»، بالأرقام الخطوط العريضة التي تضمّنها قانون المالية 2021. ويتطرّق في السياق إلى حصة مناطق الظل من الإعتمادات المالية، معرجا بالحديث عن الصعوبات المالية التي تواجهها خزينة الدولة بسبب مخلّفات الأزمة الصحية. كما يستعرض في ذات السياق البرنامج المسطّر من أجل امتصاص الأزمة.

حوار: ندى أحمد فتني

التّحويلات الاجتماعية فاقت 9,4 ٪ وتتضمّن دعم أسعار المـــواد الأساسيـــة

عجـــز الخزينـــة العموميـــة ارتفـــع بـــ 56 ٪ نهايـــة جـــوان 2020

Projet1_Mise en page 1 24/01/21 19:15 Page1

يمكن اللّجوء إلى التّمويل الخارجي للمشاريع الإستراتيجية فقط

الشعب الاقتصادي: تمّخضت عن جائحة فيروس كورونا أزمة مالية كبيرة مسّت كل الدول حتى القوية اقتصاديا منها. بالأرقام، ما هو حجم الخسائر التي تكبّدتها الجزائر بسبب الأزمة الصحية؟

• **وزير المالية أيمن بن عبد الرحمان:** إنّ اقتصادنا، على غرار باقي اقتصاديات العالم، تأثّر بتداعيات هذه الصّدمة المزدوجة، وما انجر عنها من تراجع في النشاط الإقتصادي جرّاء إجراءات الحجر الصحي وقلة التبادلات التجارية ما بين الولايات، فيما تأثّر اقتصادنا من حيث تراجع المداخيل من العملة الصعبة نظرا للانخفاض الذي ميّز الطلب على المحروقات بسبب تأثير أزمة كورونا على النشاط الاقتصادي العالمي، ممّا أدّى إلى انهيار أسعار برميل النفط في الأسواق الرئيسية.

ويُظهر وضع الخزينة العمومية، في نهاية شهر جوان 2020، رصيدًا سلبيا قدره -1 417,79 مليار دج، أي بزيادة قدرها 56 ٪ مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019.

يرجع الارتفاع في العجز إلى الحجم الكبير لتدخلات الخزينة العمومية التي سجّلت بنهاية جوان 2020 رصيدا سلبيا قدّر بـ -820,36 مليار دج، حيث عرفت نهاية السداسي الأول من سنة 2020، انخفاضا في الإيرادات بمعدل 11 ٪ مقارنة بالسنة التي سبقتها، ممّا أدّى إلى ارتفاع احتياجات تمويل الخزينة بما يعادل 385 مليار دج.

وسجّل هذا التراجع في الإيرادات بسبب انخفاض في الإيرادات العادية نظرا لتراجع النشاط الاقتصادي الناجم عن مخلفات الأزمة الصحية لـ «كوفيد-19»، وكذا تراجع المداخيل المتأتية من الجباية البترولية جرّاء تذبذب أسعار النفط.

توقّع قانون المالية بلوغ نسبة نمو اقتصادي 4 بالمائة، بينما تشير نسبة التضخم إلى 4,5 بالمائة. هل سيكون من السّهل ضبط التّسيير المالي للخزينة في ظل هذه المعطيات؟

• يندرج قانون المالية 2021 في إطار بعث سياسة ديناميكية للإنعاش الاقتصادي، تستهدف معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد وتوليد نمو داخلي فعّال، قائم على تخصيص أفضل للموارد العمومية، وانتهاج أساليب جديدة في التمويل. كما يهدف إلى المحافظة على التوازنات المالية العمومية بالتصدي للأزمة متعدّدة الأبعاد التي نجمت عن تراجع أسعار النفط وجائحة كورونا.

والواقع أنّ الإبقاء على الاستدامة الاقتصادية لا يزال يرتكز على جهود الترشيد المبذولة في مجال الإنفاق الميزاني، والتنويع في موارد تمويل الاقتصاد وتحسين أداء مؤسسات الدولة. وفي هذا الإطار اعتمدت البرمجة الميزانياتية ارتفاعا بنسبة 10 ٪ في النفقات العمومية على النحو التالي: ميزانية التجهيز 6,5 ٪ والتسيير 11,8 ٪، حيث أن نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي لاقتصادنا سيبلغ حوالي 4 ٪ في 2021. هذا التحسن في نسبة النمو، راجع أساسا إلى النمو المعتبر المتوقّع في قطاع المحروقات (+ 10 ٪)، والعودة التدريجية للنشاط الاقتصادي في القطاعات الأخرى (الصّناعة، الخدمات، الأشغال العمومية والفلاحة).

أمّا عن عجز الميزانية المقدّر بـ -13,57 ٪ بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام، فسيتم تمويله بالتشاور مع بنك الجزائر من خلال تنفيذ آليات السياسة النقدية التي يسمح بها القانون، ولا سيما عن طريق استعمال جزء من الاحتياطيات والمخصّصات المكوّنة من طرف بنك الجزائر، أي إيداع جزء من الأموال الخاصة لبنك الجزائر في شكل سندات الخزينة وفقاً للأمر المتعلق بالنقد والقرض وتنشيط سوق سندات الخزينة، من خلال إعادة شراء القروض البنكية الكبيرة المشتركة، وإعادة تمويل سندات الخزينة الصادرة مقابل إعادة شراء هذه القروض البنكية المشتركة. إن عملية إعادة التمويل هذه، التي تتطلّب تكييف تنظيم بنك الجزائر مع السياق الاقتصادي والمالي الحالي، ستوفّر للبنوك السيولة الضرورية لتمويل الاقتصاد، كما ستسمح للخزينة باستقطاب جزء كبير من هذه السيولة، في إطار النشاط العادي لسوق قيم الخزينة.

نحو شراكة بين القطاعين العمومي والخاص لإنجاز وتسيير المرافق العمومية والمشاريع الاقتصادية الكبرى، ويجري حاليا إعداد قانون لتنظيم هذا النّوع من الشّراكة

كما هناك إجراءات أخرى واردة في برنامج الحكومة، بإمكانها أن تخفّف من الضغط على ميزانية الدولة والمالية العمومية بشكل عام، وهي إجراءات تهدف إلى تمويل، عن طريق موارد السوق، الاستثمارات المُمَوَّلة إلى حد الآن من ميزانية الدولة بهدف المساهمة في الإنعاش الاقتصادي.

وتتمثّل هذه الإجراءات في:

- تنفيذ الشّراكة بين القطاعين العمومي والخاص (PPP) لإنجاز وتسيير المرافق العمومية والمشاريع الاقتصادية الكبرى، ويجري حاليا إعداد قانون لتنظيم هذا النوع من الشراكة.

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:25 Page

سياسة الدّعم الإجتماعي الحالية ولّدت شعورا بعدم النّجاعة وعدم المساواة

– توسيع نطاق الاستثمار الخاص الوطني والانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر.

– إمكانية اللجوء إلى التمويل الخارجي للمشاريع التي تعتبر إستراتيجية و / أو ذات أولوية من أجل تخفيف الضغط على القطاع البنكي الوطني.

– تطوير أدوات التمويل البنكية والتقليدية الأخرى من خلال السوق المالية وأدوات التمويل المطابقة للشريعة الإسلامية. وهذا السوق مفتوح لجميع الفاعلين الاقتصاديين، العموميين والخواص.

– تحسين إيرادات الميزانية بجميع أنواعها، على الرغم من أن هذا الإجراء قد يتعرّض لعرقلة، من حيث التحصيل الضريبي، ومن حيث منتوجات مساهمات الدولة، بفعل الآثار الاقتصادية للأزمة الصحية والتي أرغمت الحكومة على اتخاذ تدابير لمساعدة وتسهيل الفاعلين الاقتصاديّين.

– ترشيد النّفقات العمومية من خلال تعزيز النجاعة في تسيير الاستثمارات العمومية عبر الانتقاء الدقيق للمشاريع، وتحديد الأولويات بشكل فعّال وتقليص آجال إنجاز المشاريع، وتجدر الإشارة إلى أن عدم التحكم في الإنفاق العمومي أدى في السنوات السابقة إلى تراكم العجوزات الميزانياتية بفعل إعادة تقييم المشاريع.

يتوقّع محلّلون ماليّون انخفاضا حادّا في القدرة الشّرائية للمواطنين بسبب تأثيرات قانون المالية الجديد (إنخفاض قيمة الدينار)، ما تعليقكم؟

• يندرج الحفاظ على القدرة الشّرائية للمواطن وتعزيزها ضمن أولويات عمل الحكومة، التي تمّ تكريسها من خلال التدابير التي جاء بها قانون المالية لسنة 2021.

فالتحويلات الاجتماعية مثلا التي تخصّصها الدولة سنويا للفئات المعوزة تفوق 9,4 ٪ من الناتج الداخلي الخام، وتتضمّن لاسيما دعم أسعار المواد الأساسية للاستهلاك.

كما هناك قرار رفع مستوى الدخل الوطني الأدنى، الذي ارتكز على وضعية القطاع الاقتصادي العام والخاص، بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2020 من 18000 دينار جزائري إلى 20000 دينار جزائري، إضافة إلى الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي الذي لا يتجاوز 30000 دينار شهريا. فجل هذه القرارات كفيلة بالحد من الآثار السلبية لإنخفاض قيمة الدينار.

أدرجت الحكومة في برنامجها، عددا من الأحكام التّشريعية والتنظيمية والإجراءات العملية للحد من بروز ضغوط تضخمية يمكن أن تمسّ القدرة الشّرائية للمواطنين

كما أدرجت الحكومة في برنامجها، عددا من الأحكام التشريعية والتنظيمية والإجراءات العملية للحد من بروز ضغوط تضخمية، التي يمكن أن تمس القدرة الشرائية للمواطنين، من خلال، لاسيما:

– منح حوافز وتسهيلات إضافية لفائدة تنمية الاستثمار وتشجيع العمالة، خاصة في مناطق الجنوب والهضاب العليا.

– زيادة قدرة عرض المواد الغذائية والمنتجات الزراعية عن طريق إنجاز أسواق جديدة، وتهيئة المنشآت التجارية الموجودة لتخفيض آثار ارتفاع الأسعار المرتبط بالمضاربة؛

– إنشاء آليات للتنظيم الزراعي من أجل تحسين عرض المنتجات (في الكميات والأسعار)، إستقرار أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، برمجة حجم الواردات لبعض المواد التي تعرف زيادة في الأسعار نتيجة لانخفاض العرض و / أو ارتفاع الطلب؛

– إنشاء سياسات قطاعية (الصناعة، الزراعة، السياحة–) لتشجيع الإنتاج المحلي، ومنح حوافز للاستثمار والتشغيل (تسهيل التمويل، تسهيل الحصول على العقارات، الحوافز الضريبية، إعادة تأهيل

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:25 Page7

الاقتصادي
مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة الشعب

330,665 مليار دج قيمة الغلاف المخصّص للمؤسّسات الاستشفائية في قانون المالية 2021

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمّ في أكثر من مناسبة التّأكيد على عزم الدولة الاستمرار في دعم الفئات الهشّة خاصة في مجالات الصحة والتعليم. هل الخزينة قادرة فعليا على تحقيق وعود الحكومة في هذا السياق بالنّظر إلى الظّرف الصّعب؟

• في سياق إعداد قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2021، عملت الحكومة على دعم الفئات الهشّة ذات الدخل الضعيف بهدف الحفاظ على المكاسب الاجتماعية للمواطنين (الصحة، التعليم والقدرة الشرائية)، وهذا ترقّبا للعودة التدريجية للنشاط الإقتصادي، مع الحفاظ على المكاسب الأساسية خاصة في مجال الإستثمارات العمومية ودعم الفئات الهشة. وتعمل الدولة في هذا المجال على جبهتين: أولا مواجهة ندرة الموارد، وثانيا تحديد الأولويات للتكفل بها، وفي مقدمة هذه الأولويات تعزيز النشاط العمومي الموجّه لمختلف شرائح المجتمع من خلال التحويلات الإجتماعية.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة الى أن التحويلات الاجتماعية إستفادت من ميزانية الدولة لسنة 2021 بمبلغ إجمالي قدّر بـ 1.929 مليار دج، ممثلا ارتفاعا بـ 81,8 مليار دج (أي + 4,43 ٪) مقارنة بسنة 2020، وتمثل هذه التحويلات ما نسبته 23,7 ٪ من الميزانية العامة للدولة و9,4 ٪ من الناتج الداخلي الخام.

إصلاح الدّعم والتحويلات الاجتماعية عملية طويلة، ومعقّدة وحسّاسة للغاية، من النّاحية الاقتصادية والاجتماعية

للتّوضيح، تمثّل هذه التحويلات الاجتماعية دعما موجّها للعائلات بـ (24,31 ٪)، للسكن بـ (21,82 ٪)، للصحة بـ (17,66 ٪)، للتقاعد بـ (15,17 ٪)، للمحتاجين، المعاقين ولذوي الدخل الضعيف بـ (10,86 ٪) وللمجاهدين بـ (10,19 ٪). غير أنّه لوحظ في السنوات الأخيرة، أنّ هذا الدعم ولّد شعورا بعدم النجاعة وعدم المساواة، نظرا لأنه موجّه لكل فئات المجتمع مهما كان مستوى الدخل، ومنه تقرّر مواجهة سياسة الدعم هذه، حيث ستوجّه أساسا للفئات الهشة ذات الدخل الضعيف. وفي هذا السياق، يجب التذكير أنّ إصلاح الدعم والتحويلات الاجتماعية عملية طويلة ومعقّدة وحسّاسة للغاية، من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وهو أمر يتطلّب اتّباع منهج شامل للإصلاح من خلال تحديد الآثار المحتملة على محورين رئيسيين يتمثلان في تصور المواطنين للإصلاح، وتقييم الآثار على الوكلاء الاقتصاديين الرئيسيين.

تضمّن قانون المالية 2021، زيادة في الرّسم الداخلي على الاستهلاك المطبّق على التبغ والمنتجات التبغية والجعة، وتتمثّل هذه الزّيادة في الرفع من المعدل النّسبي المطبّق على المنتجات التبغية من 10 ٪ إلى 15 ٪

ويجب تقييم كل هذه الآثار وفقا للأولويات التي تتطلّبها الحالة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. ومن خلال هذه الدراسة، تمّ إنشاء أدوات تحديد العائلات المستهدفة من الدعم، وكذا أدوات قياس وتقييم آثار الرفع التدريجي للدعم، وإعادة توجيهه.

تضمّن قانون المالية الجديد زيادة في الرسم الداخلي على الاستهلاك فيما يتعلق ببعض المنتجات المضرّة بصحة المواطن، ما الغرض من هذه الزّيادة؟

• لا يمكننا تجاهل الأسباب الصحية التي تبرّر هذه الزيادات، خاصة وأن الجزائر ملزمة باتفاقية الإطار لمنظمة الصحة العالمية، المتعلقة بمكافحة التبغ، والتي تنص المادة السادسة منها على استعمال السياسة الجبائية والسعرية للتأثير على الطلب على المنتجات التبغية، وبالتالي على استهلاكها، ويصبح تطبيق هذا الرسم كوسيلة للحد من استهلاك هذه المنتجات، وآلية لمواصلة الجهود المبذولة من أجل تحسين الصحة العمومية، كما تلزم هذه الاتفاقيات الدول الموقّعة عليها باتخاذ كل الإجراءات التي من شأنها الحد من تفشي الأمراض المترتبة عنها. إنّ إستهلاك هذه المواد يكلّف الدولة ميزانية ضخمة من حيث التكفل بالعلاج في الداخل وحتى في الخارج.

كما تعتبر الرسوم على الاستهلاك بمثابة اقتطاعات أداء بامتياز، وعليه، من المنطقي أن تتوجّه السلطات العمومية نحو الرفع من هذه الرسوم، بغرض المحافظة على صحة المستهلك والبيئة التي يعيش فيها من جهة، وتعبئة بعض الموارد للخزينة العمومية من جهة أخرى. هذه الرسوم، وعلى سبيل المثال الرسم الداخلي على الاستهلاك، يمكن تسخيره، نظرًا لدوره في تحديد أسعار البيع، لأغراض صحية وبيئية. ويعتبر الرسم الداخلي على الاستهلاك من الضرائب غير المباشرة، وهو ضريبة خاصة ونوعية تفرض على نوع معين من المنتجات والسلع دون غيرها.

في هذا الإطار، تضمّن قانون المالية لسنة 2021، زيادة في الرسم الداخلي على الاستهلاك المطبق على التبغ والمنتجات التبغية والجعة، وتتمثل هذه الزيادة في الرفع من المعدل النسبي المطبق على المنتجات التبغية من 10 ٪ إلى 15 ٪. فقد تمّ رفع قيمة التعريفة المطبقة على الجعة وإعادة ضبطها لتتناسب مع نسبة الكحول الموجودة فيها، وعليه تطبق التعاريف الجديدة كما يلي: إذا كانت نسبة الكحول أقل أو تساوي 5 ٪: 4368 دج/هل، إذا كانت نسبة الكحول أكبر من 5 ٪: 5560 دج/هل.

يعد هذا الخيار كبديل عن اللجوء إلى رفع معدلات الضرائب الأخرى، كالضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات في وقت تهدف فيه الحكومة إلى تنشيط الاستثمار، وإحداث فرص العمل، والحفاظ على النشاطات الاقتصادية والمؤسسات، والحد من ظاهرة غلق المؤسسات المتأثرة من تداعيات الأزمة الاقتصادية والصحية (كوفيد-19).

في سياق التّحصيلات الجبائية، يقرّ القانون الجديد إنشاء نظام يقظة جبائية لمكافحة الغش والتهرب الجبائيين. هلاّ وضّحتم آليات عمل هذا الجهاز؟

• محاربة الغش والتهرب الجبائي من أولويات برنامج الحكومة، الذي يؤكّد على أهمية محاربة هذه الظاهرة بدون هوادة، ويعود هذا إلى المكانة الرائدة التي تشغلها الضرائب والجباية بشكل عام في تعبئة الموارد العمومية، بحيث ثبت أنّ زيادة تسخير هذه الموارد أمر حيوي

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:25 Page 1

بالنسبة للدولة، لاسيما في هذه الفترات الاقتصادية الصعبة، وهنا يسهل فهم الغرض من محاربة الظاهرة من طرف السلطات العمومية.

ويرتبط السبب الثاني بالسياسة الجبائية التي تصبو السلطات العمومية إلى تجسيدها، بحيث تمتلك الدولة في الواقع مؤشّرين في قياس زيادة الموارد الجبائية، يتمثلان إما في زيادة العبء الجبائي عن طريق الرفع من معدل مختلف الضرائب والرسوم، أو الشروع في توسيع القاعدة الضريبية. كما ينبغي أن نعترف ونذكر أنّ هذا الاختيار الأخير هو الأكثر تعقيدًا بالنظر لما يتطلّبه من تنفيذ إجراءات مختلفة في آن واحد، والتي تتمثل أساسا في مراجعة مجال تطبيق مختلف الضرائب والرسوم، ومراجعة أنظمة منح الحوافز الجبائية، محاربة الغش والتهرب الجبائي وتقليص مجال النشاط الموازي. وتجدر الإشارة إلى أنّ حتمية محاربة الغش والتهرب في حد ذاتها تشكل برنامجا ضخما، وهذا راجع إلى تطبيق عدة إجراءات من أجل تنفيذه.

في هذا الجانب، من المهم أن نذكر أنّ الإدارة الجبائية قد تبنّت في السّنوات الأخيرة استراتيجية تتمثل في استخدام طرق بيداغوجية تجاه المكلّفين بالضريبة الذين يمتثلون بانتظام لالتزاماتهم الجبائية، وهذا من خلال تعزيز الضمانات وتبسيط الإجراءات الضريبية قدر الإمكان. ومن جانب آخر إنتهاج سياسة محاربة الإفلات من العقاب من خلال تعزيز آليات محاربة الغش وتشديد العقوبات، لا سيما ضد المحتالين باستمرار. وفي هذا الإطار العام، يجب استحداث مشروع لوضع نظام اليقظة الجبائية، الذي يعكس إرادة السلطات العمومية، لاسيما بإعتماد الطرق الاستباقية من طرف الإدارة الجبائية في تجنب الغش والتهرب، عبر تدابير قبلية ووقائية ترمي في مجملها إلى مجابهة هذه الظاهرة.

من المهم منح الإدارة الجبائية هامشا من التصرف بناءً على المعلومات التي تقوم بجمعها، والمخاطر المثبتة والرهانات المالية، التي من شأنها الحد من الممارسات التي تشكّل عائقا يعترض تحصيل الضرائب، وهذا من خلال تحريك المتابعات والإجراءات الردعية قبل أن يتمكّن المكلف بالضّريبة من تنظيم عملية إفلاسه

وعليه، من المهم منح الإدارة الجبائية هامشا من التصرف بناءً على المعلومات التي تقوم بجمعها، والمخاطر المثبتة والرهانات المالية، التي من شأنها الحد من الممارسات التي تشكّل عائقا يعترض عملية تحصيل الضرائب، من خلال تحريك المتابعات والإجراءات الردعية قبل أن يتمكن المكلف بالضريبة من تنظيم عملية إفلاسه. وتجدر الإشارة إلى أنّه في إطار جهاز الوقاية، فإنّ هذا النظام المبتكر ليس هو الوحيد، فهو يهدف فقط إلى تعزيز الترسانة الموجودة، ولاسيما عمليات المراقبة الموجهة.

وبشكل ملموس، يخضع نظام المراقبة إلى الوسيلة المتمثلة في إعداد بطاقية وطنية لحصص الديون الجبائية الهامة التي تتجاوز حدّا معيّنا، يحدّد حسب المناطق. ويحدّد مبلغ هذه الحصص من 10 مليار سنتيم إلى 15 مليار سنتيم، ويشرف على هذه البطاقية الإدارة المركزية و المديريات الجهوية للضرائب. ويهدف هذا الجهاز إلى مركزة المعلومات الخاصة بالمكلّفين بالضريبة المدينين بحصص

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:25 Page

هامة قصد متابعتهم بشكل أولي، كما يتم تحيين هذه البطاقية دوريا مع إقصاء الحصص التي يثبت استحالة تحصيلها، وذلك لتوجيه جهود المحصلين إلى متابعة الحصص الممكنة. وفي هذا الإطار، هناك تعليمات موجّهة للمصالح قصد تحفيز محصلي الضرائب لمباشرة المتابعات اللازمة مع التنسيق في ما بين المديريات الولائية من أجل تحديد مواقع المكلفين، وبالمقابل، تستمر القبضات في متابعة الحصص الأخرى مهما كان حجمها، لكن ليس بنفس الأولوية طبعا.

في سياق سياسة دعم مناطق الظل، ماذا يحمل قانون المالية من جديد في هذا الاتّجاه؟

• تمّ اقتراح لفائدة مناطق الظل غلاف مالي معتبر بـ 50 مليار دج من الإعانة المخصصة لمخططات البلدية للتنمية، بغرض تنفيذ عمليات لها أثر على الظروف المعيشية للسكان على المدى القصير. ضف إلى ذلك، الحصة التي ستخصّص لمناطق الظل، على وجه الأولوية في إطار توزيع البرنامج الوطني لصيانة الطرقات البلدية والولائية، والتي تقدر بـ 40 مليار دج. ومنه فإنّ الحصة المباشرة لمناطق الظل من الإعتمادات بلغت في 2021، 90 مليار دج.

وهذا لا يستبعد النهج المعتمد في إشراك القطاعات من أجل توجيه برامجهم المسجّلة بعنوان قانون المالية لسنة 2021 من خلال تحديد أولوياتها تجاه مناطق الظل. ونفس النهج يتبع بالنسبة للمشاريع المقررة ضمن برنامج عمل مختلف الصناديق القطاعية.

يقرّ القانون رفع مساهمة هيئات الضمان الإجتماعي في ميزانيات قطاعات الصحة بزيادة 10 ملايير دج، ألا يُحمّل الأمر خزينة الدولة أعباءً جديدة؟

• خصّصت الدولة بموجب قانون المالية 2021 غلافا ماليا معتبرا للمؤسسات الإستشفائية المتخصصة والمراكز الإستشفائية الجامعية بـ 330,665 مليار دج، أمّا مساهمات هيئات الضمان الاجتماعي في ميزانية القطاعات الصحية والمؤسسات الإستشفائية المتخصّصة، بما فيها المراكز الإستشفائية الجامعية، للتغطية المالية للتكاليف المتعلقة بالتكفل الطبي لصالح المؤمّن لهم اجتماعيا وذوي حقوقهم، فتقدّر بـ 102,456 مليار دج، أي بزيادة تقدّر بـ 10 مليار دج (مساهمة سنة 2020 لهيئات الضمان الاجتماعي تقدّر بـ 92 مليار دج)، وهذا بموجب أحكام المادة 165 من الأمر رقم 94-03 المتضمّن قانون المالية لسنة 1995 المعدل للمادة 12 من القانون رقم 84-21 المتضمّن قانون المالية لسنة 1985، والمادة 330 من القانون رقم 18-11 المتعلق بالصحة، التي تنص بأن هيئات الضمان الاجتماعي تضمن مساهمة بعنوان التغطية المالية لمصاريف العلاج المقدم للمؤمّن لهم اجتماعيا وذوي حقوقهم، من طرف المؤسسات العمومية للصحة على أساس تعاقدي.

وتقدّر مساهمات الدولة لسنة 2021 للمؤسّسات الاستشفائية المتخصّصة والمراكز الاستشفائية الجامعية بـ 330,665 مليار دج. ويتأكّد ممّا سبق أنّ هذه الزيادات سيكون لها أثر على الخزينة وستشكّل أعباء جديدة، إلا أنّها تبقى نفقات ضرورية لضمان حق المواطن في التغطية الصحية.

أقرّت المادّة 81 من النص تحديد مبالغ الرّسم على استهلاك الوقود للسيارات والشاحنات عند كل خروج لها من حدود الوطن. هلّا وضحتم لنا أكثر فحوى هذا النص الذي يثير اهتمام المواطنين؟

• يشير هذا السؤال حتماً إلى السياسة الطاقوية الجديدة، التي تهدف إلى تقليل العبء الجبائي على الوقود النظيف (الرسم على النشاط المهني)، لتشجيع المتعاملين الاقتصاديين على الاستثمار في الوقود النظيف، الذي سيساهم بدوره في التقليص من تكلفة الفاتورة الصحية والمحافظة على البيئة.

وبذلك، يمكن للسلطات العمومية أن تلجأ إلى الأداة الجبائية كوسيلة لتحقيق أهدافها لخدمة الصالح العام. ولقد أثبتت الجباية فعاليتها في تحقيق هذه الأهداف ولاسيما فيما يخص الانتقال الطاقوي من خلال عدة تدابير مكرسة بغية توجيه الاستهلاك نحو أنظف الطاقات؛ كبح السلوك الذي يؤدي إلى إهدار الطاقات غير المتجددة؛ بالإضافة إلى تقليص فرص التهريب إلى دول الجوار.

في قانون المالية 2021 تمّ استحداث رسم على استهلاك وقود السيارات والشّاحنات، بهدف التعويض الجزئي للإعانة الموجّهة لدعم أسعار الوقود، لاسيما البنزين والغازوال المقتنى في الجزائر والمستهلك خارج الإقليم الوطني

وبغض النظر عن هذا الجانب، يجب أن لا نتجاهل كذلك حتمية الحفاظ على الصحة العمومية والبيئة، بحيث يمكن الإشارة إلى الحزمة من الرسوم المفروضة على الأنشطة الأكثر تلويثا للبيئة. في قانون المالية 2021، تمّ استحداث رسم على استهلاك وقود السيارات والشاحنات، بهدف التعويض الجزئي للإعانة الموجهة لدعم أسعار الوقود، لاسيما البنزين والغازوال المقتنى في الجزائر والمستهلك خارج الإقليم الوطني، حيث يتراوح مبلغ التعويض الذي تلتمسه سوناطراك من الدولة جراء هذه الإعانة 200 مليار دينار جزائري سنويا.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا الرسم يخص السيارات والشاحنات التي تعبر الحدود الوطنية حسب نوع المركبة، وفئتها وقدرتها، في حدود قيمة تتراوح ما بين 500 دج و12.000 دج، وتعتبر هذه الرسوم جد منخفضة مقارنة بالعبء الذي تتحمله الدولة جرّاء دعم أسعار الوقود.

رسم استهلاك وقود السيارات والشّاحنات سيتراوح ما بين 500 دج و12.000 دج

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:25 Page1

المدير العام للجمارك نور الدين خالدي لـ «الشعب الاقتصادي»:

سجّلنا انخفاضا بأزيد من سبعة (7) ملايير دولار في الاستيراد خلال الـ10 أشهر الأولى من 2020

قال المدير العام للجمارك، نور الدين خالدي، في حوار حصري لمجلّة «الشعب الاقتصادي»، إنّ الظّروف الاستثنائية التي فرضها تفشّي وباء كورونا «كوفيد-19» أثّرت إلى حدّ ما على حركية التبادلات التجارية والبضائع عبر العالم، حيث سجّل انخفاض معتبر لفاتورة الاستيراد بأزيد من سبعة (07) مليار دولار خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2020 مقارنة بالفترة نفسها من السنة الفارطة، كاشفا أنّ قيمة التحصيلات التي قامت بها إدارة الجمارك خلال العشر أشهر الأولى من نفس السنة قد بلغت 63.844 مليار دينار، بانخفاض بلغ 4.10 ٪ مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة. وفي ذات اللّقاء تطرّق نور الدين خالدي إلى ملفات عديدة تثير الكثير من التساؤلات فيما يتعلّق بسلك الجمارك، وملف تضخيم الفواتير والتوظيف ومشاكل التجارة الإلكترونية.

حوار: ندى أحمد فتني

الشعب الاقتصادي: في ظل الظّروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة فيروس كورونا في الجزائر كما في كل العالم، أقرّت إدارة الجمارك إجراءات استثنائية تتعلّق بجمركة المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية. ما هي هذه التدابير؟ وما الغرض منها؟

المدير العام للجمارك نور الدين خالدي: في بادئ الأمر وتنفيذا لتعليمات السّلطات العليا الرامية إلى تسهيل إجراءات جمركة المنتجات الموجّهة لمكافحة تفشي وباء كورونا «كوفيد-19»، أقرّت إدارة الجمارك حزمة من الإجراءات الجمركية لهذا الغرض، ومنها تحديد قائمة محدّدة ببنودها التعريفية للمنتجات والأجهزة والمستلزمات المستعملة في إطار الوقاية ومكافحة هذا الوباء، المعنية بإجراءات تسهيلية عند الجمركة تتمثّل في رفع هذه البضائع فور وصولها إلى مكاتب الجمارك مع تأجيل الإجراءات المتعلّقة بإعداد التّصريح الجمركي، ودفع الحقوق والرسوم المرتبطة بها إلى وقت لاحق. هذا الإجراء تمّ تفعيله مباشرة بعد الإعلان الرسمي عن الوباء نهاية شهر مارس 2020. للإشارة، تمّ استخلاص هذه القائمة من قائمة أعدّت من طرف المنظّمة العالمية للجمارك بالتنسيق مع المنظمة العالمية للصحة لذات الغرض.

من جهة أخرى، تمّت عملية تحيين لهذه القائمة من طرف اللجنة العلمية لمتابعة تطور وباء فيروس كورونا وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 20-109 المؤرخ في 05 ماي 2020، المتعلق بالتدابير الاستثنائية الموجّهة

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:25 Page1

63.844 مليار دينار تحصيلات جمركية في الـ10 أشهر الأولى من 2020

لتسهيل تموين السوق الوطنية بالمواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية وتجهيزات الكشف لمجابهة وباء فيروس كورونا «كوفيد-19».

كذلك بموجب المادة 36 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020، تمّ إقرار الإعفاء المؤقّت من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة للمنتجات الصيدلانية والمستلزمات الطبية ومعدات لوازم وقطع الغيار لهذه المعدات، المحدّد وفقا للمرسوم التنفيذي السالف الذكر.

جميع هذه التدابير المتعلّقة بتسهيل جمركة هذه المنتجات وإعفائها من الحقوق والرسوم، تمّت برمجتها في نظام الجمركة الآلي (SIGAD) لضمان تجسيدها ميدانيا وآليا.

وفي إطار مواصلة المجهودات المبذولة من طرف إدارة الجمارك، في مجال تسهيل المبادلات التجارية من خلال مرافقة المتعاملين الاقتصاديين في عملياتهم الخاصة بالاستيراد والتصدير، تمّ تبني إجراء جديد يتمثّل في طلب معلومات حول التصنيف التعريفي لبضائعهم قبل التصريح بها لدى الجمارك.

هذا الإجراء الجديد الذي دخل حيّز التطبيق منذ الفاتح من مارس 2020، يسمح للمتعاملين الاقتصاديّين الرّاغبين في تحسين استراتيجيتهم التّجارية وتأمين عملياتهم وتجنّب الخلافات مع مصالح الجمارك، بالحصول على قرارات مسبقة تتضمّن معلومات تعريفية ملزمة حول بضائعهم، تحدّد من خلالها المعاملة التي ستخصّصها إدارة الجمارك للبضائع، من حيث التّصنيف التّعريفي ووقت الجمركة.

•• سجّلت الجمارك الجزائرية 2527 عملية حجز مختلفة عبر التراب الوطني، سمحت بإحباط عمليات تهريب لكميات عديدة من البضائع الحساسة، على غرار الأسلحة والذخيرة، المخدرات الصلبة، مؤثّرات عقلية ومهلوسات..كما تمّ إحصاء 2680 مخالفة، خلال الفترة من شهر جانفي إلى نوفمبر 2020

في ذات الإطار أقررتم إجراءات خاصة تتعلّق بالخروج المستعجل من التراب الوطني بالنسبة للأجانب. ما هي الشّروط التي تمّ إقرارها لهذا الغرض؟ وكيف كانت الاستجابة لها؟

جملة من الإجراءات الجمركية الاستثنائية أقرّتها المديرية العامة للجمارك الجزائرية بصفة استباقية للاستجابة المثلى للظروف الاستثنائية التي فرضها تفشي الوباء، والتي تؤطّرها لجنة وطنية مؤهّلة نصّبت على المستوى المركزي.

في هذا الإطار تمّ إقرار إجراءات استثنائية من طرف إدارة الجمارك لتأطير وتسهيل عملية خروج المغتربين والأجانب وفقا لما يلي:

- السّماح بتمديد آجال صلاحية سندات عبور السيارات على اعتبار الجائحة تعد حالة قوّة قاهرة.
- السّماح للمستفيدين من سندات العبور المكتتبة لدى مصالحنا من مغادرة التراب الوطني مع استيفاء إجراء وضع السيارة في حالة إيداع لدى الجمارك (cale sur mise).
- وضع إجراءات تسوية جمركية استثنائية للسيارات المستفيدة من نظام القبول المؤقت أو التي استفادت من سند العبور، أو العالقة في الجزائر أو السيارات ذات الترقيم الجزائري العالقة خارج التراب الوطني، بسبب تعليق حركة النقل في إطار مجابهة وباء «كوفيد-19».

سمحت هذه الإجراءات المتّخذة من طرف إدارة الجمارك بالتكفل بانشغالات جاليتنا الجزائرية، وكذا الأشخاص العالقين بسب هذه الجائحة، وذلك من خلال التكفل بمركباتهم وتسهيل عملية مغادرتهم للتراب الوطني مع مراعاة الشروط القانونية والتنظيمية.

تجنّدت مختلف المصالح الجمركية بغرض تأطير أمثل لكل الحالات التي يمكن أن ترد بإجراءات جمركية مخصّصة على غرار آخر عمليات إعادة تصدير إلى الخارج لسيارات جاليتنا بالمهجر والتي تم إجلاؤها، وكذا إعادة استيراد السيارات ذات الترقيم الجزائري، والتي كانت عالقة بالخارج جرّاء غلق الحدود نظرا للقوّة القاهرة التي فرضها تفشي الوباء.

تأطير هذه الإجراءات الاستثنائية رافقتها هيكلة منظمة لآليات الرقابة الجمركية، والتي من شأنها أن تحبط أي محاولة غش أو تهريب أو أي جريمة من شأنها أن تمس بصحة وسلامة مواطنينا، وكذا الإضرار بالاقتصاد الوطني.

فكان تدخّل مختلف أعوان الجمارك المرابطين في المستوى، وهذا بتسجيل عمليات نوعية مكّنت من إجهاض محاولات إخراج للعملة الأجنبية بطرق غير شرعية، وكذا محاولات إغراق السوق الداخلية بالمخدرات الصلبة وأقراص مهلوسة ومؤثّرات عقلية، مخاطرين بذلك بحياتهم في ظل هذه الظروف الصحية الصعبة.

مع هذه الظّروف كيف تتعامل مصالح الجمارك تجاه المتعاملين الاقتصاديّين النّاشطين في استيراد المواد الغذائية لضمان التّموين الأنسب للسّوق الوطنية؟

في ظل الجهود المبذولة لتموين السوق الوطنية بالمواد الغذائية، والمحافظة على استقرار المخزون الاستراتيجي لهذه المواد، ساهمت إدارة الجمارك بمرافقة المتعاملين الاقتصاديّين النّاشطين في هذا المجال من خلال تسريع جمركة هذا النوع من البضائع المستوردة ورفعها في أقرب الآجال.

وكإجراء مرافق لتدعيم وسائل حماية المخزون الاستراتيجي خاصة من الأغذية الضّرورية، وكذا شريحة كبيرة من الأدوية والمستلزمات الطبية، وتطبيقا لقرار السلطات العليا القاضي بالتعليق المؤقّت لعمليات التصدير لهذه البضائع، أسدت إدارة الجمارك لمختلف مصالحها تعليمات للتقيد بما تمّ إقراره في هذا الشّأن، مع ضرورة مرافقة هذا الإجراء والإجراءات التسهيلية المذكورة أعلاه برقابة جمركية قائمة على نظام تسيير المخاطر والمراقبة اللاحقة.

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:25 Page1

توظيف 680 عون رقابة لفائدة مرشّحي الجنوب سنتـــي 2017 و2018

مع نهاية 2020 تكون الجمارك الجزائرية قد ضبطت حصيلتها المتعلقة بإنشاء المحجوزات. هل يمكن الاطّلاع على تلك الإحصائيات؟

بالفعل، سجّلت إدارة الجمارك عبر النشاط المكثّف لمصالحها المختصة وفرقها العملياتية في الميدان، نتائج جد إيجابية مجسّدة لدورها المحوري في مكافحة الغش والتهريب والجريمة الاقتصادية بكل أنواعها، حماية للاقتصاد الوطني، حتى في خضم الظروف الاستثنائية التي فرضها تفشي وباء كورونا.

في إطار مكافحة التهريب والجريمة المنظمة، سجّلت مصالح الجمارك 2527 عملية حجز مختلفة عبر التراب الوطني، والتي سمحت بإحباط عمليات تهريب لكميات عديدة من البضائع الحسّاسة، على غرار الأسلحة والذخيرة، المخدرات الصلبة، مؤثرات عقلية ومهلوسات، التبغ، الوقود، مفرقعات، مشروبات كحولية، ملابس، مواد غذائية وغيرها، كما تّم إحصاء 2680 مخالف، وهذا خلال الفترة الممتدة من شهر جانفي إلى نوفمبر من سنة 2020.

للإشارة، هذه العمليات النوعية التي سجّلتها الجمارك الجزائرية مكّنت من حجز وسائل النقل المستعملة في عمليات التهريب متمثلة في 446 سيارة، 42 شاحنة، جرّارين، مقطورتين، 07 دراجات نارية، حيث بلغت قيمة المحجوزات 6.908.963.906 دج، وقدّرت الغرامات المالية المستحقّة بـ 32.199.207.489 دج.

كما عمدت الفرق العملياتية للجمارك بالتنسيق التام مع مختلف المصالح الأمنية للسهر الدائم على تجسيد دورها الحمائي والرقابي لمعاينة كل الجرائم الجمركية بالنظر لخصوصيتها وتبعاتها السلبية على الاقتصاد الوطني.

وفي الجانب المنازعاتي على العموم، سجّلت مصالح الجمارك الجزائرية

•• في المنازعات، تم تسجيل 12.201 قضية، انجرّت عنها غرامات بلغت 81.802.742.552,30 دج خلال التسعة أشهر الأولى لسنة 2020، بزيادة قدّرت بـ 40 ٪ مقارنة بالفترة نفسها من 2019

12.201 قضية، انجرّت عنها غرامات بلغت 81.802.742.552 , 30 دج خلال التسعة أشهر الأولى لسنة 2020، أي بزيادة قدرت بـ 40 ٪ مقارنة بالفترة نفسها لسنة 2019.

وماذا عن إحصائيات التّجارة الخارجية التي تكون قد تضرّرت كثيرا في ظل أزمة كورونا، خاصة بفعل إجراءات منع تصدير عديد المواد؟

إنّ الظّروف الاستثنائية التي فرضها تفشي وباء كورونا أثّرت إلى حد ما على حركية المبادلات التجارية والبضائع عبر العالم، حيث سجّل انخفاض معتبر لفاتورة الاستيراد بأزيد من سبعة (07) مليار دولار خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2020 مقارنة بالفترة نفسها من السنة الفارطة.

تجدر الإشارة أيضا، إلى أنّ مصالح الجمارك الجزائرية وضعت حيز التنفيذ مقاربة ميدانية لتعزيز وتشديد إجراءات الرقابة الجمركية الناجعة والمؤسسة على تسيير المخاطر لمجابهة فعلية لظاهرة تضخيم الفواتير وردع مخالفات الصرف.

فيما يخص تعليق تصدير بعض المواد هو إجراء مؤقت يهدف إلى ضمان حماية المخزون الاستراتيجي للسوق الوطنية، وتلبية متطلبات الاحتياجات الداخلية في ظل الظروف الصعبة التي فرضتها هذه الجائحة، والتي تجنّدت لها مختلف مصالح الجمارك العملياتية للسهر على تنفيذها ميدانيا خلال كل هذه الفترة.

يطرح ملف التوظيف الكثير من التساؤلات من قبل المواطنين. هل سيتم فتح مناصب مالية جديدة في القطاع هذه السنة؟ وكم عددها؟

جهاز الجمارك الجزائرية وعلى غرار باقي المؤسّسات والإدارات العمومية الأخرى كان معنيّا بعملية تجميد التوظيف إلا بترخيص استثنائي من قبل السلطات العليا، وذلك منذ سنة 2015، غير أنه وبالرغم من ذلك تمّ توظيف خلال سنتي 2017 و2018، ما يعادل 690 عون رقابة لفائدة المترشّحين المقيمين بولايات الجنوب بعد الحصول على الموافقة الاستثنائية لتجسيد هذه العملية.

تتشرّف إدارة الجمارك أن تدعّم صفوفها بمنتسبين جدد، وأي إجراء سيتم اتخاذه مستقبلا في هذا الشأن، ستعلن عنه مصالح المديرية العامة للجمارك المختصة عبر موقعها الإلكتروني الرّسمي: www.douane.gov.dz وكذا صفحاتها الرسمية عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

•• بفعل الظّروف الاستثنائية التي فرضها تفشي وباء كورونا، سجّل انخفاض معتبر لفاتورة الاستيراد بأزيد من سبعة (7) ملايير دولار خلال العشرة أشهر الأولى من 2020 مقارنة بالفترة نفسها من 2019

يسجّل ارتفاع متزايد في حركة الشّراء عبر الإنترنت، ووصول كميات كبيرة من السّلع الموجّهة للبيع إلى السّوق الوطنية، ما هي التدابير المتّخذة في هذا الصدد؟

نظرا لتعليق الرّحلات الجوية كإجراء احترازي لتفشي وباء «كوفيد-19»، لوحظ أنّ عديد المواطنين يعتمدون في اقتناء حاجياتهم على مواقع البيع الالكتروني، والتي يتم توصيلها عبر شركات نقل البريد

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:25 Page1

الدولي السريع إلى الجزائر، حيث قامت إدارة الجمارك بتسهيل عمليات المرور في أقرب الآجال بتسريع وتيرة المعالجة والرقابة، وذلك طبقا للأطر القانونية المحدّدة في هذا المجال من جهة، وكذلك الإعفاءات الجبائية المقرّرة وفق التشريع الجمركي بالنسبة لاستيراد الأشياء ذات الطابع الشخصي، وفقا لما هو منصوص عليه في المادتين 213 و235 من قانون الجمارك.

وسعيا لإحداث مرونة في معالجة هذا النوع من الطرود، تمّ اقتراح إدراج تعديل في المادة 78 من قانون الجمارك في مشروع قانون المالية لسنة 2021، والتي تمكّن شركات نقل البريد السريع من استكمال الإجراءات الجمركية لفائدة زبائنها.

ما هي نسبة تحصيل الإيرادات المسجّلة خلال سنة 2020، وما أهم مصادرها؟ وإلى أي مدى تكون قد تأثّرت بالأزمة الصحية؟

إنّ الوضعية التي فرضها تفشي «كوفيد-19» أثّرت في اقتصاديات دول المعمورة. وفي ظل هذه الظروف، تتجنّد مصالح الجمارك لتجسيد مختلف الآليات التي أقرّتها السلطات العمومية في هذا الصدد، وتدعّم دورها الاستراتيجي لمهمتها الجبائية التقليدية بضمان نجاعة وفعالية التحصيل الجبائي، والسّهر الدائم والمتواصل على تأمين إيرادات وموارد الميزانية وحماية حقوق الخزينة العمومية بما يضمن التكفل الأمثل للاحتياجات.

وعملا بالتدابير الصحية الوقائية لمكافحة انتشار وباء كورونا، علّقت المديرية العامة عمليات البيع بالمزاد العلني حفاظا على صحة وسلامة المشاركين والمزايدين، غير أنّ هذا الإجراء لا يعني بعض الحالات الخاصة بالبضائع سريعة التلف، والتي تباع في مزادات علنية حصرية بمراعاة جميع التدابير الاحترازية.

فبالرغم من ذلك وبالنظر للانخفاض المعتبر في حجم الواردات، الذي فاق نسبة 20 ٪ مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، بلغت التحصيلات التي قامت بها إدارة الجمارك خلال العشر أشهر الأولى من 2020، مبلغ 844,63 مليار دينار جزائري، مسجّلة بذلك انخفاضا طفيفا بنسبة 4,10٪ مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019، والتي لم تعرف نفس الظروف الصحية الاستثنائية.

من جهة أخرى، سجّلت الحواصل الجمركية والرسم على القيمة المضافة المحصلة خلال الأشهر العشرة الأولى من السنة الماضية، معدلات تنفيذ بلغت على التوالي 95,44 ٪ و84,71 ٪، والمسطّرة لقانون المالية لسنة 2020. وبهذا تكون مصالح الجمارك الجزائرية ورغم الظروف القاهرة التي فرضها الوباء، قد رفعت التحدي بضمان تأمين تمويل الخزينة العمومية، وبنسبة معتبرة بالنظر لتوقعات قانون المالية لسنة 2020.

كما بذلت في ذلك المديرية العامة مجهودات كبيرة عبر عديد الدورات التقنية مع قابضي الجمارك على مستوى التراب الوطني لتصفية الحسابات، وضخ هذه الموارد لفائدة الخزينة العمومية، وتمكّنت بالتالي من تقليص الفارق في ظل ظروف صحية قاهرة، ضمانا لتأمين التمويل وحفاظا لإيرادات وموارد الميزانية.

يظل تضخيم الفواتير الهم الشاغل لإدارتكم بالنظر إلى مسؤولياتكم في حماية السّوق الوطنية من عمليات الغش والتحايل، هل من تدابير جديدة في هذا السياق؟

مكافحة ظاهرة تضخيم الفواتير وكل جرائم الصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج أولوية من أولويات إدارة الجمارك، بالنظر لحجم الضرر الكبير الذي تلحقه بالاقتصاد الوطني وبكل جوانبه.

وعملا بمكتسبات التجربة العملياتية في الميدان، والتي تقف عليها يوميا مصالح الجمارك، فقد سطّرت المديرية العامة مقاربة خاصة ترتكز على تشديد العمل الرقابي القبلي، الآني والبعدي عند المعالجة الجمركية لمختلف التصاريح الجمركية.

ترتكز هذه المقاربة على هيكلة جديدة تعتمد على تقنيات جمركية لتسيير المخاطر، وتفعيل أمثل وناجع لآليات الرقابة اللاحقة. هذا كله يضاف إلى الميكانيزمات الموضوعة أساسا بربط قاعدة بيانات النظام المعلوماتي للجمارك الجزائرية بقواعد بيانات تمكّن من استغلال والتحقق من قيمة البضائع المصرّح بها. كما أن تشديد آليات الرقابة الجمركية خصوصا في الرقابة القبلية للمعالجة الجمركية، مكّن من تحقيق النجاعة المسطرة وتقليص فارق في التحويلات.

•• لإحداث مرونة في معالجة الطّرود الخاصة بالتجارة الإلكترونية، تمّ اقتراح إدراج تعديل في المادة 78 من قانون الجمارك في قانون المالية 2021، والتي تمكّن شركات نقل البريد السريع من استكمال الإجراءات الجمركية لفائدة زبائنها

وتنفيذا للتعليمات ذات الصلة، عكفت المديرية العامة على تقديم دراسة تقنية شاملة لهذه الظاهرة الناخرة للاقتصاد الوطني، مرفوقة بجملة من الاقتراحات القانونية والإجرائية، والتي تمكّن من الحد منها ومن آثارها السلبية ضمن إعداد قانون المالية 2021.

إنّ مصالح الجمارك تقف بالمرصاد لهذه الجرائم الخطيرة، حيث قامت

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:25 Page1

على الطاولة 427 منازعة في جرائم تضخيم الفواتير بزيادة 10 ٪

وبالرغم من الظروف الاستثنائية التي فرضها الوباء خلال التسعة أشهر الأولى من السنة المنصرمة بتسجيل 427 ملف منازعاتي، انجر عنه غرامات يقدّر بـ 43.572.820.553,12 دج، أي بزيادة 10 ٪ مقارنة بنفس الفترة لسنة 2019، حيث تتمثل قيمة محل الجنحة مبلغ 8.717.362.599,38 دج.

سُجّلت هذه المعاينات سيما في مجال مراقبة عمليات التجارة الخارجية، وفي إطار آليات الرقابة اللاحقة وتمديد التحقيقات الجمركية أو من خلال المعالجة الجمركية للمسافرين، والتي سجّلت انخفاضا بموجب غلق الحدود في إطار مكافحة تفشي الوباء، والتي بالرغم من ذلك، تمكّن أعوان الجمارك في الميدان من حجز مبالغ 281.040 أورو، 21.050 دولار أمريكي و65.170 دينار تونسي، وكذا حجز 780,18 غ من الذهب و2.727,56 غ من الفضة.

•• عملا بالتّدابير الصحية الوقائية لمكافحة انتشار وباء كورونا، عُلّقت عمليات البيع بالمزاد العلني حفاظا على صحة وسلامة المشاركين والمزايدين، لكن الإجراء لا يعني بعض الحالات الخاصة بالبضائع سريعة التلف التي تباع في مزادات علنية حصرية بمراعاة جميع التّدابير

وجّهت وزارة المالية توصيات صارمة فيما يتعلق بعصرنة الجمارك، ما هي الإجراءات التي تم اتّخاذها في هذا الشأن؟

للمديرية العامة مخطّط استراتيجي طموح، أُسّس بعد تشخيص فعلي، عميق وهيكلي، يُمكّن مصالح الجمارك من تحقيق أهدافها المستقاة من مخطط عمل الحكومة، ويكفل تجسيد توصيات برنامج الانعاش الاقتصادي.

إنّ الدور المحوري للعمل الجمركي في الميدان يشكّل أداة جوهرية للتنمية الإقتصادية، ويُعد رفع مستوى تكوين العنصر البشري وتحسين ظروف عمله ومعيشته وتدعيم جاهزيته وكذا تعزيز آليات أخلاقيات المهنة، أحد أهم ركائزه أيضا.

قطعت الجمارك الجزائرية شوطا مهما في تجربة المعالجة الآلية والمعلوماتية لمختلف الإجراءات، وهذا منذ سنة 1995، وذلك بدخول حيز الخدمة للنظام المعلوماتي والتسيير الآلي للجمارك (SIGAD)، وبالنظر للتقدم والتطور السريعين للتكنولوجيات الحديثة، يتم العمل حاليا حول مشروع رقمنة الجهاز. ويعد أبرز وأهم مشروع للجمارك الجزائرية، تسهر عليه إطارات جمركية بالشراكة مع الوكالة الدولية للجمارك لجمهورية كوريا.

وسيكون لرقمنة كل الإجراءات الجمركية وحتى الإدارية الأثر الايجابي في تجسيد كل التسهيلات الجمركية، وكذا نجاعة الأداء الرقابي بما يكفل تقليص آجال الجمركة والتكلفة اللوجيستية، بما توفره التطبيقات المبرمجة، عبر التنسيق وفق برمجيات تربط كل الشركاء الفاعلين في التجارة الخارجية.

في نفس السياق، فإنّ المديرية العامّة تعمل على مشروع رائد وهو الشباك الجمركي الموحّد الجامع لمختلف المتدخّلين في السلسلة اللوجيستية.

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:25 Page1

METAL

Groupe des industries métallurgiques et sidérurgiques

www.imetal.dz

ANEP 2116100126

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:25 Page1

BNA

عصرنة الخدمات المصرفية

البنك الوطني الجزائري قدّم باقة منتوجات بنكية غير مسبوقة في 2020

يساهم البنك الوطني الجزائري بقوّة في تنفيذ السياسة التي رسمتها السّلطات العمومية، والتي تهدف إلى تحديث وعصرنة الخدمات المصرفية ووسائل الدفع، من خلال طرح وترقية باقة واسعة من المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك لعملائه.

فخلال السنة المالية 2020، وضع البنك الوطني الجزائري مجموعة عروض قوية منها تطبيق «BN@tic»، الذي قدّمه بتاريخ 20 أكتوبر 2019، والذي يسمح لعملائه المشتركين في خدمة البنك عن بُعد «BNA.net» (البنك الإلكتروني) بالولوج إلى حساباتهم وإجراء مختلف معاملاتهم المصرفية (كتصفّح الحساب، التّحويلات، إصدار كشوفات الحساب، كشف التعريف البنكي...) مباشرة عبر الهاتف الذكي أو اللوحة الرقمية، على مدار 24 ساعة/24، 7 أيام/7.

وبتاريخ 13 فيفري 2020، تمّ إطلاق خدمة SMS-Card، التي تتيح لحاملي البطاقة البيبنكية (CIB-BNA) بتلقي رسالة نصية قصيرة عن كل عملية سحب أو دفع تم إجراؤها، بالإضافة إلى كل تغيير في حالة البطاقة (إنشاء، تفعيل، تجديد...).

وفي 02 / 02 / 2020، تمّ طرح «بطاقة التوفير البيبنكية» في السوق، والتي تسمح للعملاء المدخرين لدى البنك بإجراء عمليات سحب وتصفّح الحساب 24 ساعة/24 و7 أيام/7، على مستوى الشبابيك الأوتوماتيكية للبنك والصرافات المالية الموصولة بالشبكة النقدية (بريد الجزائر والبنوك الأخرى)، وكذا عمليات إيداع على مستوى 98 شباكا آليا تابعا للبنك.

من جهة أخرى، وبتاريخ 20 / 02 / 2020، باشر البنك الوطني الجزائري تسويق البطاقة المخصّصة للمهنيّين والشّركات (carte affaires)، التي تسمح بإجراء عمليات نقدية (الدفع والسحب) لتغطية النفقات الجارية المتعلّقة بنشاطهم.

ومن شهر أوت إلى ديسمبر 2020، تمّ تدشين اثنتي عشر (12) «وكالة رقمية» جديدة، عبر التراب الوطني، وهي وكالات أتوماتيكية بالكامل، مفتوحة 24 ساعة/24 و7 أيام/7.

وتتكوّن الوكالة الرقمية من فضاء آلي مجهّز بأجهزة الصراف الآلي (موزّع أوتوماتيكي للأوراق النقدية DAB وشباك أوتوماتيكي للبنك GAB) للقيام بمجموعة من العمليات المصرفية، وكذا فضاء رقمي رقمي مزوّد بلوحات رقمية تتيح الولوج إلى منصّة الدفع الإلكتروني والموقع الإلكتروني للبنك، القيام بمحاكاة القروض، التأمين والتمويل الإسلامي، بالإضافة إلى خدمة الفيديو المباشر التي تسمح للزبون بالاتّصال مع المكلّف بالزبائن عن بعد.

وفي إطار التّكامل البعدي، تمّ يوم 17 ماي 2020، التأكد من تأمين المدفوعات الإلكترونية المنجزة بواسطة البطاقة البيبنكية، من خلال إطلاق خدمة رسائل الرقم السري المتغيّر «SMS-OTP» (one time pass-word) المخصّصة للعملاء المستخدمين للدفع الإلكتروني.

أمّا بتاريخ 21 ماي 2020، فقد تمّ تجسيد نظام «الخصم البنكي المباشر»، الذي يتيح التحصيل المباشر للحقوق عبر قناة «البنك الإلكتروني» مع إمكانية التصريح بقبول الخصم من طرف المدينين من أجل تسوية التزاماتهم.

وتوّجت السنة المنصرمة بتاريخ 30 ديسمبر 2020، بطرح خدمة «الفتح المسبق للحساب عبر الأنترنت»، وهي خدمة جديدة متاحة أيضا على مدار 24 ساعة/24 و7 أيام/7 عبر:

التطبيق BN@tic، في الصّفحة المتاحة للجميع، من خلال النّقر على أيقونة «فتح حساب»؛

موقع البنك الإلكتروني للبنك الوطني الجزائري « https://ebanking.bna.dz/customer/ » بالنّقر على أيقونة «فتح حساب عبر الأنترنت».

موقع الفتح المسبق للحساب عبر الأنترنت للبنك الوطني الجزائري

« https://ouverture-de-compte.bna.dz/accountsignup ».

ويعتزم البنك إطلاق الخدمة الجديدة للدفع عبر الهاتف المحمول «WIMPAY BNA»، حيث تعتمد على رمز الاستجابة السّريعة «QR CODE». وتسمح هذه الخدمة بالدفع والتحويل P2P من شخص إلى شخص آخر، وينتظر البنك الوطني الجزائري الحصول على التصريح والمصادقة بتسويق هاته الخدمة من طرف بنك الجزائر، الذي أودع لديه الملف بتاريخ 11 نوفمبر 2020.

ندى أحمد فتني

BNA

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:25 Page 1

البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

BNA Algérie

www.bna.dz
021 426 426

La force de l'expérience,
et l'esprit du changement

ANEP 2116100130

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:25 Page2

أيّ دور يجب أن تؤدّيه البنوك العمومية؟

البنوك هي رئة الاقتصاد لذلك تتصدّر الجدل القائم منذ سنوات وسط اتّهامات من فاعلين في السّوق، واتّزان من جانب القائمين على المصارف وسط قناعة من كافة الأطراف بأنّ تجاوز الأزمة يتطلّب تضافر الجهود ضمن نقاش هادئ للعثور على حلول ناجعة تؤدّي إلى خدمة النّسيج المؤسّساتي الإنتاجي، ومرافقة الاستثمارات ذات الجدوى والقابلة للديمومة، فالبنوك وبالذات العمومية هي مؤسّسات اقتصادية تتحمّل المخاطر وتحرص على تفادي خطر الإفلاس.

سعيد بن عياد

يتشكّل القطاع البنكي من 30 بالمائة مصارف عمومية و70 بالمائة مصارف خاصة، وبالتالي يوجد في السوق حوالي 20 بنكا تجاريا منها فقط 6 بنوك عمومية و14 خاصة منها بنك مختلط. وللبنوك الـ 6 العمومية لوحدها 88 بالمائة من القروض الموجهة للحياة الاقتصادية في مختلف القطاعات.

غير أنّ ما تتعرّض له البنوك العمومية من انتقادات تعكس انشغال وقلق رؤساء مؤسّسات ومتعاملين وسط مناخ يبرز فيه مطلب التطوير والعصرنة، ومواكبة التغيرات الاقتصادية يترتب عليه حسب أوساط بنكية أثر سلبي على مستوى مصداقية البنية البنكية الوطنية، التي لا تزال تتحمّل عبء تمويل الاقتصاد. وهناك من يتساءل مَن المستفيد مِن هكذا حالة، في وقت يتشكّل فيه اتّفاق على أنّ الإصلاح البنكي مطلب ملح ينبغي أن يقوم به احترافيّون بعيدا عن اتّهامات تزيد من هشاشة البنوك الوطنية، خاصة في مرحلة يتم التجهيز فيها

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:25 Page1

لعملية فتح رأس مال عدد من البنوك العمومية، وهي العملية التي تستوجب انتقاء شركاء جادّين ولديهم القدرات المالية بالعملة الصّعبة أساسا.

يعتبر بنكيّون أن ما يوجّه للقطاع من انتقادات يثير الشّبهة، فلا يعقل أن يطلب طرف قرضا ولا يوفّر ضمانات، فالمال عمومي ولا ينبغي أن يستباح خاصة في هذه المرحلة، ولعل عمليات التّفتيش التي أمرت بها السّلطات العمومية تظهر الحقائق حتى لا توصم بنوك يحتاج إليها الاقتصاد بأنّها مصدر تعطيل وهو ما يرفضه أغلبهم.

ولأنّ رجل البنك طرف صامت لا يتكلّم، ولغته أرقام وإحصائيات ومؤشّرات، بعضهم يطالب بإشراكهم في إطار ندوة شاملة لكشف الحقائق حتى لا يحملوا إخفاقات رجال أعمال وأصحاب مشاريع كما يدّعون، ذلك أنّ هناك كثير من رجال الأعمال نجحوا مع بنوك وطنية تبقى خاضعة للمراقبة عبر آليات صارمة.

لقد رافقت البنوك مختلف مراحل الاقتصاد وسيّرت المرحلة المالية الصعبة، كما يشير إليه بعض إطاراتها مرتكزة على قناعة راسخة بالعمل لصالح الاقتصاد من خلال تمويل الحركية الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية.

يتشكّل النّظام المالي من القطاع البنكي والخزينة العامة والبريد والتأمينات والمؤسّسات المالية، وكلهم يعملون من أجل تجنيد الموارد المالية على أساس مبدأ جمع الادّخار وتقديم القروض.

عموما تمثّل الوساطة البنكية في أوروبا بين 30 إلى 40 بالمائة من حجم تمويل الاقتصاد، والباقي يأتي من السّوق المالية أي البورصة التي تموّل الإقتصاد من خلال آليات السوق لفائدة الاستثمارات عبر إصدار السّندات وتداول الأسهم.

لكن عندنا الواقع يشير إلى أنّ حوالي 94 بالمائة، حسب تقديرات أهل الإختصاص، من التمويلات تأتي من القطاع البنكي، في وقت لا تزال فيه البورصة عاجزة عن أداء دورها الوظيفي لتمويل الاقتصاد، ولا تكاد حصتها تتعدّى 0.2 بالمائة من النّاتج الداخلي الخام (21 بالمائة في تونس).

بالمقابل يتحمّل القطاع البنكي وأساسا البنوك العمومية الـ 6 الكثير، ذلك أنّ حوالي 50 بالمائة من تمويلات الاستثمارات كان يمكن أن تستقدم عبر البورصة.

المساوئ والسّلبيات التي تلاحق القطاع البنكي مردّها (أهل مكة أدرى بشعابها) طبيعة الاقتصاد الجزائري، فهو يتشكّل من القطاع العام بنسبة حوالي 50 بالمائة، ومن ثمّة تتّجه المؤسّسات العمومية إلى البنوك العمومية بل إن مختلف آليات التشغيل ترافقها البنوك العمومية، إلى جانب تمويل قطاعات ذات استهلاك ضخم للموارد مثل الفلاحة والسكن، وأخيرا مرافقة المؤسّسات النّاشئة (ستارت آب) بينما البنوك الخاصة لا تتعدّى مساهمتها 12 مليون دينار.

أكثر من هذا يشير أهل البنوك العمومية بلغة الأرقام إلى أنّها تشغّل 29 ألف عامل، ولها 1170 وكالة بينما لا تشغّل البنوك الخاصة سوى حوالي 6 آلاف عامل، ولها 462 وكالة في كامل التّراب الوطني.

البنك عبر العالم مؤسّسة اقتصادية ويخضع للمحاسبة، بحيث يطلب منه تقديم كشف حساب النتائج، ولديه زبائن ويدفع أجور ويتحمّل الأعباء، مصدر قوته من الودائع وتسديد القروض.

لذلك كانت سنة 2020 فترة صعبة لقلة الموارد المالية جرّاء تأثر الاقتصاد على غرار كل العالم بجائحة كورونا، علما أنّ بنك الجزائر قرّر في إطار مواجهة تداعيات «كوفيد-19» تأجيل عمليات تسديد القروض البنكية إلى أن يستأنف الإقلاع الاقتصادي، ومن شأن هذا تقليص موارد البنوك.

الواقع اليوم ومنذ الفترات المتعاقبة لمسار التنمية، فإنّ طبيعة الاقتصاد تحتاج إلى النمط البنكي القائم بمعنى مراعاة الجانب الاجتماعي في العمل البنكي، وأكثر من هذا التخوف من اتخاذ القرار، وهي معضلة لا تزال تعيق المبادرة الاستثمارية، علما أنّ تطوّر الاقتصاد يمر حتما من خلال استثمارات طويلة الأجل (مشاريع كبرى)، ومن ثمّة لا يمكن تمويل مشاريع من هذا القبيل بودائع قصيرة الأجل. لذلك تبقى البورصة الحل العملي عبر طرح أسهم أو سندات ممّا يقلّل من العبء الذي تتحمّله البنوك لوحدها.

إذن البنوك الجزائرية في الظّرف الرّاهن ملائمة لطبيعة الاقتصاد المعمول به، ولهذه الوضعية تكلفة غير أنّ التحوّل إلى اعتماد معايير بنكية عالمية سوف يؤدّي بالضّرورة إلى وقف تمويل قطاعات مثل السكن، الفلاحة والتشغيل، وهو من العوامل التي أدّت أيضا إلى ضعف دور البنوك الخاصة التي يبقى نطاقها في تمويل الاقتصاد محدودا.

بالمناسبة، من المهم الإشارة إلى أنّ البنوك التي تحتل المراتب الأولى في العالم هي بنوك صينية، فالبنك الأول عالميا هو البنك الصناعي التجاري الصيني بأصول تقدّر بـ 4322 مليار دولار، والثاني بنك الصين للبناء يليه بنك الصين للفلاحة قبل أن يأتي بنك أمريكي خامسا و«بي أن بي باريبا» الفرنسي تاسعا في جدول الترتيب العالمي بإجمالي حصيلة 2430 مليار دولار.

بالمقابل أكبر بنك في الجزائر له أصول بين 6 إلى 7 ملايير دولار، أي ما يعادل قوّة وكالة بنكية لأحد البنوك العالمية الضخمة.

في هذه الظّروف من المهم أن يكون النّقاش حول القطاع البنكي في الجزائر تحت مظلّة البحث عن حلول متكاملة تقود إلى تصحيح مكانة البنوك العمومية في المعادلة الاقتصادية، وهي مهمة توكل لأهل الاختصاص بعيدا عن اعتبار البنوك غنيمة كما يعتقده البعض أو «بايلك» يستبح في منعرج مسار الاصلاحات، فالبنوك العمومية لها إخفاقات ولها مكاسب بل لديها إطارات ينبغي وضعها في مناخ هادئ واحترافي وشفّاف.

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:25 Page2

يزيد بن موهوب يخرج أوراق بورصة الجزائر:

«نتطلع لقرار من السّلطات لإدراج المؤسّسات العمومية في البورصة»

• غياب ثقافة البورصة والتّهرّب من الشّفافية أكبر المعوّقات

البورصة آلية هامة وقناة أساسية لتمويل الاستثمارات، ومقياس لدرجة حركية الاقتصاد في أي دولة، فهي مرآة عاكسة للتطور الذي تعرفه المؤسسات. وفي ظل الظرف الاستثنائي الذي تشهده الجزائر، وما ترتّب عنه من انهيار لأسعار النفط وأزمة سيولة وما تكبّدته المؤسسات من خسائر، التقت «الشعب الاقتصادي» المدير العام لبورصة الجزائر، يزيد بن موهوب، لرصد واقع سوق البورصة في الجزائر وأهم التحديات والمشاريع المستقبلية، وما مدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية.

نسيمة شرلاح

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:25 Page2

الاقتصادي
مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة الشعب

إدراج بنكين عموميين في البورصة مع بداية سنة 2021

الأوراسي وصيدال أول الملتحقين

يعتبر المدير العام لبورصة الجزائر يزيد بن موهوب أنّ انتعاش هذه الساحة المالية يكون بوجود الشركات، وحاليا هناك 5 مؤسّسات مدرجة في البورصة، اثنتان من القطاع العام وثلاثة أخرى من القطاع الخاص، مؤكدا أنّه عدد قليل مقارنة بالإمكانيات الموجودة، فهناك اقتصاديات لدول أجنبية أقل أهمية من الاقتصاد الجزائري، لكن نشاط البورصة فيها منتعش كثيرا.

نشأت بورصة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر فترة التسعينيات، حيث اتخذت السلطات العمومية آنذاك قرارا بانضمام المؤسسات العمومية للبورصة، فالتحقت بها السلسلة الفندقية الأوراسي ومجمّع صيدال، حيث بقيت البورصة تشتغل بمؤسّستين فقط إلى غاية سنة 2008، وهي السنة التي أدرجت فيها شركة «أليانس» للتأمينات، ثم شركة «أن سي أ» مشروبات «روبية» في سنة 2013، وشركة «بيوفارم» المختصة في الصناعة الصيدلانية سنة 2016، لتدرج نهاية 2018 مؤسسة صغيرة متوسطة مختصة في السياحة.

ويرى مديرها أنّ بورصة الجزائر حديثة النشأة مقارنة مع غيرها من بورصات الدول نظرا لاستحداثها سنة 1997، وهي عبارة عن سوق خاص بتمويل المؤسسات سواء العمومية أو الخاصة، من خلال فتح رأس المال أو طرح السندات التي تمكّنها من تمويل الشركات. وترتكز البورصة على ثلاث (03) مؤسسات وهي لجنة تنظيم ومراقبة عملية البورصة، مؤسسة البورصة والجزائرية للتسوية.

ومن الفاعلين أيضا في مجال البورصة مرقّي البورصة وهو مستشار مرافق، حيث يتعيّن على كل مؤسسة لها الرغبة في إدراجها في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يكون لها مرقّي بورصة، سواء بالنسبة لعملية الإدراج وكذا طوال فترة حياتها داخل سوق البورصة، ويقوم المرقّي بدور أساسي في مراقبة احترام التزامات الشفافية التي تخضع لها المؤسسات المدرجة.

البديل لأزمة السيولة

يشير في حديثه إلى الأزمة المالية التي عرفتها الجزائر منذ بداية السداسي الثاني من سنة 2014 نتيجة انخفاض أسعار البترول وأثرها على السيولة البنكية، مبرزا أنّ الاقتصاد الجزائري ممول أساسا من البنوك بنسبة 95 ٪، وبالتالي لم يكن للبورصة الحظ الوافر في تمويل الشركات والاقتصاد بصفة عامة، وتراجع السيولة البنكية فرض ضرورة إيجاد وسائل تمويلية جديدة للاقتصاد.

تكتسي سوق الأوراق المالية دورا هاما في تمويل المؤسسات والدفع بعجلة التنمية، فالأسواق نوعان سوق للشركات الكبيرة التي يتجاوز رأس مالها 500 مليون دينار جزائري، والسوق الخاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة، وتصب البورصة اهتمامها على الشركات الخاصة وتقدّم لها الدعم وبالأخص التي تعاني من مشاكل تمويلية لمواجهة أزمتها، ولتخفيض العبء على المنظومة البنكية، فالشركات الخاصة تأثّرت كثيرا جراء جائحة كورونا، كما أثّر تراجع الصفقات العمومية بشكل مباشر على أدائها، وساهم في تراجع رقم أعمالها.

إقبال الشّركات الخاصة محتشم..لأسباب

يسجّل مديرها بأسف الإقبال المحتشم على البورصة رغم الطاقات والإمكانيات الهائلة التي يزخر بها الاقتصاد الوطني، مرجعا هذا لعدة أسباب، أهمها غياب ثقافة البورصة لدى المتعاملين الاقتصاديين

والشركات من القطاع الخاص والمجتمع بصفة عامة، حيث «نجد الأفراد يودعون أموالهم في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط دون الاهتمام بالبورصة»، ويضيف أنّ «أغلب المؤسسات الخاصة هي ذات طابع عائلي، ولا تتقبّل فتح رأسمالها أو دخول مستثمر خارج العائلة، علاوة على تخوف الشركات الخاصة من الشفافية، كما أنّ العديد من الشركات الخاصة ليست مهيكلة بطريقة تسمح لها بدخول البورصة، حيث من بين الشروط الأساسية لابد أن تكون الشركة ذات أسهم، بالإضافة إلى اعتماد أغلب الشركات على ثقافة التمويل الذاتي أو التمويل البنكي، كل هذه العوامل أدت إلى عدم تطور البورصة».

الشّفافية تزعج

في ذات السياق، يرى المدير العام لبورصة الجزائر أنّ مشكل الشفافية يزعج بعض الشركات التي لا ترغب في التصريح برقم أعمالها الحقيقي وعرضه على الجمهور، وكذا الإدلاء بمعلومات دائمة ودورية، حيث يعد شرط الشفافية شرطا أساسيا لدخول البورصة وفقا للمادة 3/717 من القانون التجاري، وهو شرط موجود منذ السبعينات.

ويشير إلى أنّ من سنة 2000 إلى غاية 2014 شهدت بورصة الجزائر عزوفا للمؤسسات التي تدرج نفسها في البورصة، ويرجع هذا إلى الانتعاش الكبير الذي عرفته الجزائر بسبب ارتفاع أسعار البترول، وهذا ما ترتّب عنه تدفق في السيولة لدى البنوك، مما جعل السلطات تتخذ إجراءات مستعجلة لامتصاص السيولة وذلك بمنح كل التسهيلات للمؤسسات للحصول على القروض.

الحملات التّحسيسية

لترسيخ ثقافة البورصة، وبمجرد تعيينه مديرا عاما لها سنة 2013، شرع بن موهوب في تسطير برنامج عملي من خلال الخروج إلى الميدان وتنظيم حملات تحسيسية، وعدة لقاءات مع منظمات أرباب العمل

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:26 Page2

الرقمنة، التكوين والشّركات الصّغيرة والمتوسّطة ثلاثية مفاتيح النجاح

وغرف التجارة والصناعة والعديد من المتعاملين الاقتصاديين على مستوى التراب الوطني، بالإضافة إلى تنظيم ملتقيات بولايات الجنوب، الغرب والشرق، وكذا فتح أبواب البورصة أمام المتعاملين والطلبة الجامعيين، وتنظيم دورات تكوينية وأيام إعلامية للصحافيين، والهدف هو نشر ثقافة البورصة بين جميع شرائح المجتمع وتعريفهم بمزايا الدخول في البورصة وآليات التوظيف المالي وإمكانيات التمويل.

ويرى أنّ هذه المجهودات تجني ثمارها، حيث بدأت نظرة الأفراد للبورصة تتغيّر، وكسر الحاجز بين البورصة والمتعاملين الاقتصاديين، فالهدف الرئيسي هو استقطاب أكبر عدد من المؤسسات كي تنتعش السيولة في السوق، فاستقطاب عدد كبير من المؤسسات وكذا الأفراد يجعل البورصة تتمتع بديناميكية.

غير أنّ تراجع السيولة البنكية منذ السداسي الثاني من سنة 2014 بنسبة 74 ٪ أثّر على وتيرة التمويل بالنسبة للمؤسسات التي تعتمد على التمويل البنكي.

رفع رأسمال المؤسّسات يكسبها ثقة الشّريك الأجنبي

يؤكّد المدير العام على ضرورة تغيير المؤسّسات من نمط تمويلها واعتمادها نظاما تمويليا جديدا، وذلك بالتقرب من البورصة وَصناديق الاستثمار لرفع رأسمالها، وهذا تماشيا مع النمط الاقتصادي الذي يعتمد على التنويع الاقتصادي من أجل التصدير، فالبورصة أجدر وسيلة للحصول على مصداقية خارجية وكسب ثقة الشريك الأجنبي.

ومن مزايا البورصة على غرار رفع الأصول والحصول على تمويلات غير محدودة، وبدون أي ضمانات عينية عكس التمويل البنكي، تحسين كفاءة إدارة الشركة وإكسابها مصداقية وحوكمة نتيجة الشفافية والانفتاح على العالم الخارجي، فالشركة ضمن البورصة ترفع رأسمالها، وتزيد من مصداقيتها، ومساحة تمويلها، وتستفيد من قروض أكبر، بالإضافة إلى تحسين صورتها على مستوى السوق الداخلية والخارجية، كما أنّ البورصة تدعّم ديمومة الشركات وتحميها من الزوال في حالة تضارب مصالح الشركاء أو تغيير المؤسس أو وفاته، وامتيازاتها تمس حتى فئة العمال، فعندما تدرج الشركة نفسها في البورصة يصبح العامل شريكا ومساهما فيها ويمكنه الاستفادة من العوائد المالية.

تحفيزات جبائية لاستقطاب الأموال الموازية

يشير يزيد بن موهوب إلى أنّ السلطات العمومية قامت بمنح تحفيزات جبائية سعيا منها لجلب الأموال الموجودة في السوق الموازية، حيث يولي النظام الضريبي أهمية كبيرة للشركات المدرجة في البورصة، فهي معفاة ضريبيا من هامش الربح المتعلق بالأسهم المباعة، ومن حقوق التسجيل، فكل الأرباح المحصّلة من البورصة معفاة جبائيا منذ سنة 2003، وتمّ تمديده إلى غاية 2023 وفقا لقانون المالية لسنة 2019، كما منح قانون المالية لسنة 2015 التخفيض من الضريبة على إجمالي أرباح الشركات بما يعادل معدّل فتح رأس المال في البورصة، وقد ثمّن ما جاء به قانون المالية 2021 رغم الظرف الاستثنائي، لكن لم يأتي بأعباء مالية جديدة للمؤسسات، كما أبقى على الإعفاء من الجباية بالنسبة للأرباح المحصل عليها في البورصة.

لذلك يمكن ان تكون البورصة وسيلة للمستثمر للحصول على مداخيل معتبرة، غير ان الإستثمار في البورصة لا يخلو من مخاطر حسب ذات المتحدث، فالبورصة سوق خاضع للعرض والطلب، وهذا ما قد يؤثّر على نسبة الأرباح وكذا قيمة الأسهم فيه.

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:26 Page2

الاقتصادي
مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة الشعب

مستعدّون لمرافقة المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطـــة لتحقيـــق الإقـــلاع

اتفاقيات مع بورصات خارجية

يكشف المدير العام أنّ سوق البورصة شهدت خلال العامين الفارطين نسبة أرباح عن مردودية الأسهم تتراوح ما بين 6.25 و11 ٪، وهي نسبة معتبرة حسب السوق المنتظمة، والأرباح المتحصل عليها على مستوى البورصة تتماشى مع الضوابط الشرعية.

وبغية الانفتاح الاقتصادي أبرمت عدة اتّفاقيات مع بورصات خارجية، ابتداءً من سنة 2013 على غرار اتفاقية «أورونكست» الفرنسية، واتفاقية مع بورصة تونس سنة 2015، وبورصة تداول السعودية، بالإضافة إلى اتفاقية مع بورصة مصر، وبورصة الكويت سنة 2018، كما أمضت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة في سنة 2018 اتفاقية مع الهيئة العالمية لمراقبي البورصة، ومن شأن هذه الاتفاقيات تحسين مستوى أداء البورصة والقدرات المهنية على مستوى الفاعلين الأجانب، وكذا تبادل الخبرات والأرقام والمعلومات حول البورصة وكل الناشطين فيها، كما أنّها خطوة أولية من شأنها تسهيل عمل البورصة إذا فتحت أبوابها للإستثمار الخارجي مستقبلا.

فالبورصات العالمية تفوّقت لأنها تعتمد على النظام المعلوماتي للتداول والرقمنة، بالإضافة إلى أنّ المؤسّسات المدرجة فيها أغلبها مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وكذا التركيز على عملية تكوين الكفاءات والموارد البشرية.

نظام معلوماتي بشراكة إسبانية في السداسي الأول من 2021

البورصة هي ملك للشركات المدرجة فيها، تعمل من أجل إعطاء إمكانيات تمويلية للمؤسسات والمساهمة في التنمية الاقتصادية، كما يبرزه مديرها آملا أن تكون نسبة أكبر للناتج الإجمالي الخام مستقبلا بجلب عدد أكبر من الشركات، ويدعو باقي المؤسسات للإدراج في البورصة كوسيلة من وسائل التمويل، في ظل مزايا لمرافقتها وتقديم كل التسهيلات، خاصة وأنّ شروط إدراج الشركات ليست تعجيزية بل في متناول الكثير من المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة حيث تفتح بـ 10 ٪ فقط من رأسمالها، والشركات الكبيرة التي يفوق رأس مالها 500 مليون دج تفتح بـ 20 ٪ من رأسمالها.

ويتطلّع لأن تكون نقلة نوعية في البورصة من خلال إدراج النظام المعلوماتي الرقمي، حيث ستتم عمليات البيع والشراء مستقبلا عبر الأنترنت، ما يسهل المهمة للوسطاء ويجنّبهم عناء التنقل للعاصمة، إضافة إلى تطوير نوعية المنتوجات المالية المقدمة على مستوى البورصة، بإدراج الصكوك في البوصة في إطار مساعي الدولة بإنشاء مالية إسلامية في الجزائر بما يتماشى مع الضوابط الشرعية، وكذا إطلاق الصكوك وهي سندات شرعية تتماشى مع الضوابط الشرعية.

ومن المشاريع أيضا عصرنة نظام التداول في البورصة كي يصبح نظاما رقميا، فوزارة المالية أبرمت صفقة مع شريك أجنبي اسباني لاقتناء نظام معلوماتي جديد، والمشروع في مرحلته الأخيرة، وسيصبح ساري المفعول على مستوى البورصة خلال السداسي الأول من 2021، ولذلك من شأن رقمنة المعاملات الاقتصادية الدفع بالاقتصاد الوطني نحو العصرنة والتقدم.

ترقّب انضمام الشّركات العمومية

من أولى التطلعات من القائمين على بورصة الجزائر أن تتّخذ السلطات العمومية قرارات بإدراج المؤسسات العمومية للبورصة مثلما حدث في التسعينات، وقد ذكر في هذا الشأن وزير المالية مؤخرا أنّه في غضون سنة 2021 سيتم إدراج بنكين عموميين في بورصة الجزائر، وستساهم البورصة في تحسين نمط حوكمة هذه الشركات المدرجة في البورصة، بحيث يكون التسيير أكثر شفافية عمّا سبق، بالإضافة إلى إمكانية استرداد الأموال المتداولة في السوق الموازية، فالبورصة تلعب دورا هاما في استرداد هذه الأموال خاصة إذا كانت الشركات المدرجة ذات سمعة من القطاعين العام والخاص.

وتمّ الحرص منذ سنة 2013 على تكثيف الجهود والعمل للتقرب من المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين وفتح أبواب البورصة للجميع، خاصة مع وجود عدد هائل من المؤسسات في الجزائر، فالهدف الرئيس أن يكون للمتعامل الاقتصادي على دراية بالبورصة، ويحوز على كافة المعلومات التي تسمح له بالتفكير في إدراج نفسه في البورصة.

الصيرفة الإسلامية لاستقطاب الأموال المكتنزة

كما يرى أنّ الصيرفة الإسلامية تدخل في إطار الشمولية المالية واستقطاب جميع فئات المجتمع، مثمّنا في ذات الوقت، هذه الخطوة التي وصفها بالإيجابية كونها تساهم في توفير منتوجات جديدة في السوق، وتستقطب الأموال المكتنزة عند الأفراد الذين لا يرغبون في التعامل مع النظام البنكي الكلاسيكي، وهذا ما يولّد تنافسية بين البنوك التي ستعود بالفائدة على المواطن وكذا المؤسسات، ومن هذا المنطلق تسعى البورصة لإدراج الصكوك في نشاطها لاستكمال حلقة الصيرفة المالية الإسلامية في الجزائر.

غير أنّ هذا المشروع يتطلّب إعادة النظر في بعض مواد القانون التجاري، وهذا ما يستغرق بعض الوقت، في انتظار صدور القوانين الخاصة بالصكوك الإسلامية، حيث أعطت مؤخرا لجنة عملية مراقبة البورصة ترخيصا لشركة «أوليباست» بإصدار السندات التساهمية وهي شبيهة جدا بالصكوك، وهذه العملية سوف تتم في سنة 2021 على شطرين، يكون في كل شطر 5 مليار دج، وتعتبر عملية أولية على مستوى البورصة فيما يخص السندات التساهمية.

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:26 Page2

العملـــة الوطنيـــة

القصّة الكاملة للدّينار الجزائري

تأثّرت عملة الجزائر بتوالي الحضارات والأمم والدول الوافدة على المنطقة، وبعد سنتين من استرجاع السيادة الوطنية وطرد المستعمر الفرنسي، صدر الدينار الجزائري عام 1964 ليكون الوحدة الأساسية لعملة الجزائر ورمزا من رموز الجمهورية، وصمد وقاوم مختلف عوامل الانحدار مقابل العملات الرئيسية الأجنبية على مرّ العقود.

ظلّت قيمة الدينار منذ بداية السبعينات تحدّد إداريا من قبل بنك الجزائر وفقا لعملة الدولار الأمريكي إلى غاية تسعينات القرن الماضي حين صدر قانون النقد والقرض لإصلاح النظام المصرفي، وصارت العملة تحدّد وفقا لنظام الصرف العائم مع تسجيل فوارق في الصرف بين السوق الرسمية والموازية، وتعكف الحكومة في ظل الجزائر الجديدة على اتخاذ عدّة لوائح تنظيمية تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وتعميقه، فكرّست في ربيع سنة 2020 المعاملات البنكية الاسلامية كأحد روافد تمويل الاقتصاد الوطني، وفتح نافذة التمويل الاسلامي وما تمثّله من خدمات مصرفية ثرية ومتعدّدة تسهم في إعادة بعث الدينار الجزائري من جديد.

محمد فرقاني

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:26 Page2

عُرفت الجزائر بتغيّر عملتها النقدية على مرّ العصور، فتميّزت عملة دولة الأمير عبد القادر بكونها عملة الدولة الجزائرية الحديثة التي قاوم مؤسّسها التواجد الفرنسي في الجزائر، وتشكّلت هذه العملة من الفضة والنحاس وحملت تعابير دينية، إضافة إلى أنّها تميّزت بصغر حجمها عن باقي العملات التي مرت بالجزائر، وظلت متداولة خصوصا في مناطق نفوذه بغرب ووسط الجزائر.

بعد استرجاع السيادة الوطنية بسنتين، شرعت الجزائر في طبع نقودها كأول بلد عربي وأفريقي يقوم بطبع نقوده، حيث أشرف على العملية إطارات جزائرية، فكان تاريخ العاشر أفريل من سنة 1964 موعد إعلان تأسيس الدينار الجزائري كأحد أقوى رموز السيادة الوطنية، فكانت الجزائر سبّاقة لتأسيس الجمعية الأفريقية لطباعة النقود والأوراق المؤمّنة، فبعدما وضعت مميزات لون العلم بقانون 63 / 156 الصادر بتاريخ الـ 25 أفريل 1963، والختم الرسمي في الـ 15 أفريل 1964، قرّرت السّلطات الجزائرية تحويل العملة من الفرنك الفرنسي إلى الدينار الجزائري، وذلك عبر إنشاء مؤسّسة مصرفية وفقا لقانون 62 / 144 الصادر في الـ 13 ديسمبر 1962، مهامها إصدار الأوراق النقدية، والتكفل بالعملة الصعبة وتسيير احتياطات المبادلات.

أشرف على العملية كفاءات من الإطارات الجزائرية بالبنك المركزي على رأسهم مصطفاي، بوعسلية، حاشي، علي قارة مصطفى، بن عبيد منصور، قندور مصطفى، حماص عبد القادر، باشا حميد وغيرهم، زيادة على مساهمة أشخاص من خارج البنك كمحفوظ عوفي، مقران مصطفى، تازي محمد، الهاشمي العربي وآخرين، وأول ما قامت به المؤسّسة المصرفية هو إعطاء اسم للعملة الجزائرية، فكان الخيار بين استخدام اسم الدرهم أو الدينار، ليستقر الأمر في النهاية على تسمية العملة بالدينار الجزائري.

وكانت الخطوة الثانية للمؤسّسة المصرفية اختيار نوعية الأوراق التي يجب استخراجها، لأنّ العملة المتداولة آنذاك كانت الفرنك الفرنسي والجزائري، وهنا قرّرت السلطات إنشاء أوراق نقدية بقيمة 50 دينارا، و10 دنانير و5 دنانير، وتمّ رسم وجه وظهر العملة لتصديرها للخارج، وهي العملية التي تطلّبت ثمانية أشهر سهر عليها مختصّون في النقش، تلتها مرحلة الطباعة التي اتّسمت بالدقة والتركيز لتجنب أخطاء في الترقيم أو غيرها، حيث كانت تطبع من 50 إلى 60 ألف ورقة نقدية يوميا، لكن البنك المركزي اضطر لطلب الإعانة من فرنسا، لأنّ عملية تحويل العملة يتطلّب تصدير ألف ورقة نقدية.

تطوّر القطاع المصرفي والنّقدي

تميّزت أولى مراحل إنشاء النظام المصرفي بالجزائر بعد الاستقلال إلى غاية سنة 1970 بالدقة وتبنّي تقنيات حديثة، وتأميم البنوك السابقة مع تأسيس بنوك وطنية أخرى كالقرض الشعبي والبنك الجزائري الخارجي، في حين عرفت المرحلة الثانية والتي استمرت إلى نهاية الثمانينات إدخال تغيير جذري على النظام المصرفي بالجزائر حوّله إلى نظام يتوافق مع النظام المخطّط مركزيا معتمدا على ما يعرف بنظام الصرف الثابت، أما فيما يخص المرحلة الثالثة من سنة 1990 إلى اليوم فقد تأثّرت بإصدار قانون القرض والنقد لإصلاح النظام المصرفي، وتبعات توجه الحكومة للاستدانة الخارجية من صندوق النقد الدولي، والتي هوت بقيمة الدينار في الثلاثة عقود المنقضية بشكل رهيب، لتبقى قيمة العملة المحلية مرتبطة بقدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات التي تستهلك محليا، والتي تصدر لضمان تنويع المداخيل واستقرار قيمة الدينار.

أستاذ الإقتصاد المالي حميد رسول:

سعر الصّرف يرهن مستقبل المؤسّسات

يتحدث أستاذ الإقتصاد المالي، رسول حميد، لمجلة «الشعب الاقتصادي» عن ظروف نشأة العملة الوطنية، والتي جاءت في فترة تنتمي إلى نظام قاعدة الذهب الممتدة من سنة 1946 إلى غاية 1971 حين كان يحدّد سعر صرف كل العملات في العالم بما يقابلها من الذهب، فكان الدولار الأمريكي هو العملة الوحيدة القابلة للتحويل إلى الذهب آنذاك، وفيما يخص الدينار الجزائري فقد كان يساوي 0.18 غ من الذهب، أي أن واحد غرام من الذهب كان يساوي 5 دج.

وتميّزت سنة 1971 يقول محدّثنا بانهيار نظام النقدي الدولي وتحول الذهب إلى سلعة كباقي السلع، وأصبحت الدول حرّة في تحديد سعر صرف عملتها مقابل مجموعة من العملات الدولية الأربعة عشر آنذاك من بينها العملات السيادية كالدولار الأمريكي والفرنك الفرنسي والين الياباني..إلخ ، فاختارت الجزائر وقتها اعتماد نظام سعر الصرف الثابت، وتسعير عملتها مقابل عملة دولية واحدة هي الدولار الأمريكي أين ظل لطيلة عقدين من الزمن سعر صرف الدينار الجزائري منخفضا، وهو ما

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:26 Page2

انعكس بالإيجاب على القدرة الشرائية في تلك الفترة، وعند نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات من القرن الماضي لما شرعت الجزائر في تجسيد برامج إصلاحية مع صندوق النقد الدولي دخلت فيما يعرف بمشروطية الصندوق، وهي قروض يشترط فيها صندوق النقد الدولي إنفاق الأموال الممنوحة من قبله في مجالات محددة، وهو ما عجّل في ارتفاع سعر صرف الدينار وانخفاض قيمة العملة الوطنية بشكل مباشر.

تخفيض القيمة لتشجيع الصّادرات

يوضّح الأستاذ رسول حميد أنّه ولموازنة الميزان التجاري في بداية التسعينيات، قامت الحكومة بتخفيض قيمة العملة لتشجيع الصادرات والتقليل من حجم الواردات، لكن تخفيض العملة للمساهمة في رفع نسبة الصادرات لم يأت بأي نتيجة في غياب إنتاج محلي حقيقي يصلح للتصدير خارج المحروقات، مضيفا أنّ أهم ما ميّز تلك الفترة هو قانون النقد والقرض الذي صدر سنة 1990، وفصل في الدائرة النقدية بين ميزانية الدولة والبنك المركزي آنذاك، وحدّد قيمة القروض التي يقدمها البنك المركزي للخزينة العمومية لتغطية العجز، والتي لا تتجاوز 10 بالمئة من الإيرادات الجبائية العادية للسنة السابقة، من أجل إستقلالية البنك عن الحكومة وكبح لجوء الخزينة للاستدانة من البنك في كل مرة، وبفضل هذا القانون أصبح لدى الجزائر منظومة بنكية متكاملة، وتغيّرت تسمية البنك المركزي إلى بنك الجزائر، وفي سنة 1995 تمّ إنشاء سوق الصرف بين البنوك، وهنا تخلّت الجزائر عن نظام الصرف الثابت ودخلت في نظام الصرف المتعدد أو ما يعرف بالعائم، وأصبح نظام الصرف الجزائري مسعّرا بسلة من العملات.

نظام التّعويم المُدار

في السياق، يرى أستاذ الاقتصاد أنّ بنك الجزائر هو المسؤول المباشر عن العرض في معادلة نظام الصرف العائم، والذي يعتمد أساسا على العرض والطلب في تحديد قيمة العملة المحلية مقابل أي عملة أجنبية، وفي حال عدم توفر العملات الأجنبية يبقى سعر الصرف مرتفعا دائما وتنخفض قيمة الدينار الجزائري في العقد الأخير، وهو الحال الذي تعيشه الجزائر حاليا. وحتى لا تلجأ الحكومة إلى طبع النقود مرة أخرى في المدى القريب، ولا إلى القروض الخارجية وما ينجر عنها من تبعات يعرفها العام والخاص، تفضّل العمل بآلية تخفيض سعر الصرف الذي ينجم عنه أرباح للبنك المركزي على شكل عائدات يقدمها لسدّ عجز الميزانية، وهو ما يعرف لدى الاقتصاديين بنظام التعويم المُدار.

ويكشف الأستاذ أنّ صمود الدينار في ظل هذا الزخم المحلي والعالمي يرتبط بنية مباشرة من السلطة النقدية في التخلي عن تخفيض قيمة العملة، وعملتنا الوطنية لن تؤثّر في أي حال من الأحوال على العملات الدولية في حال ما أرادت السلطة النقدية رفع قيمة الدينار، غير أنّ مخاطر سياسة الصرف الحر تبقى مرتبطة بمدى حماية الدولة للعملة من التهريب.

خطر تهريب العملة

يرى محدّثنا أنّ السوق الموازية أصبحت سوقا حقيقية تتحدّد فيها قيمة الدينار عن طريق العرض والطلب، ولأجل القضاء على هذه السوق وجب إنشاء مكاتب رسمية للصرف مثل باقي الدول لكن بشرط أن تسمح للمواطن بالبيع والشراء للعملة الأجنبية دون فرض عملية الشراء فقط على المواطن مثلما حدث بمكاتب الصرف في مصر، و«هنا قد يقول أحدهم أنّ الجميع سيقبل على شراء العملة الأجنبية، لكن لا نرى فيه خطرا إذا ما بقيت هذه العملة بالجزائر ولا يمكن تهريبها». وهنا يأتي دور السلطات المعنية بحماية العملة من التهريب مثلما ذكرت سابقا، وفيما يخص التدهور المزمن للدينار، فيرى الأستاذ حميد رسول أن اقتصادنا مبني على الواردات، وبالتالي التعامل فيه سيتأثر حتما بسعر الصرف، وهو ما قد يرهن مستقبل المؤسسات الجزائرية.

البروفيسور حميدوش أمحمد:

الأسرة الحلقة الأضعف في المعادلة

يرى البروفيسور حميدوش أمحمد أنّ المسؤول عن ارتفاع سعر الصرف وانخفاض قيمة الدينار هو السوق وحده، ومن يشرف على السوق هو بنك الجزائر فهو المسؤول عن الكتلة النقدية وطبع الدينار، الذي يتأثّر بوضع التجارة الخارجية لما تحويه من صادرات وواردات، أين يعتمد بشكل مباشر على الصادرات لتكوين أكبر قدر من احتياط العملة الصعبة، لذا فالمعادلة واضحة فكلّما ينخفض الاحتياط من العملة الصعبة تنخفض معها السيولة، وهو ما يدفع

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:26 Page2

قيمة الدينار للانخفاض، وبالتالي فإن الحكومة بعيدة كل البعد عن أي تأثير في قيمة العملة الوطنية.

يضيف محدثنا أنّ هناك تخوّف من انخفاض قيمة الدينار لكن يتحقق شيء إيجابي من انخفاض العملة بالنسبة لخزينة الدولة، فكل ما انخفض الدينار ارتفعت في المقابل قيمة الإيرادات المحصلة بالعملة الصعبة التي تصب في الخزينة، ومن جهة أخرى فبالنسبة للأسرة الجزائرية فمع ارتفاع سعر الصرف ستجد نفسها أمام ارتفاع في أسعار السلع المستوردة التي تعرف زيادة في الرسوم الجمركية باعتبارها نسب مئوية تتأثر بارتفاع قيمة السلع، وبالتالي ارتفاع الأسعار يدفع الى التضخم، وهو ما يمس بالقدرة الشرائية للأسر.

وفي المقابل يشير الأستاذ حميدوش أنّ الاقتصاديات التي تقوم على صادرات متنوعة تستفيد من انخفاض عملتها من حيث التنافسية وجلب المستثمرين، إلا أن هذا لا ينطبق على الدينار الجزائري أو الاقتصاد المحلي بشكل عام، فبالرغم من انخفاض قيمة العملة غير أن المؤسسات الاقتصادية عاجزة على تحسين وضعية صادراتها عكس الدول التي تحوز على مؤسسات قادرة على التصدير.

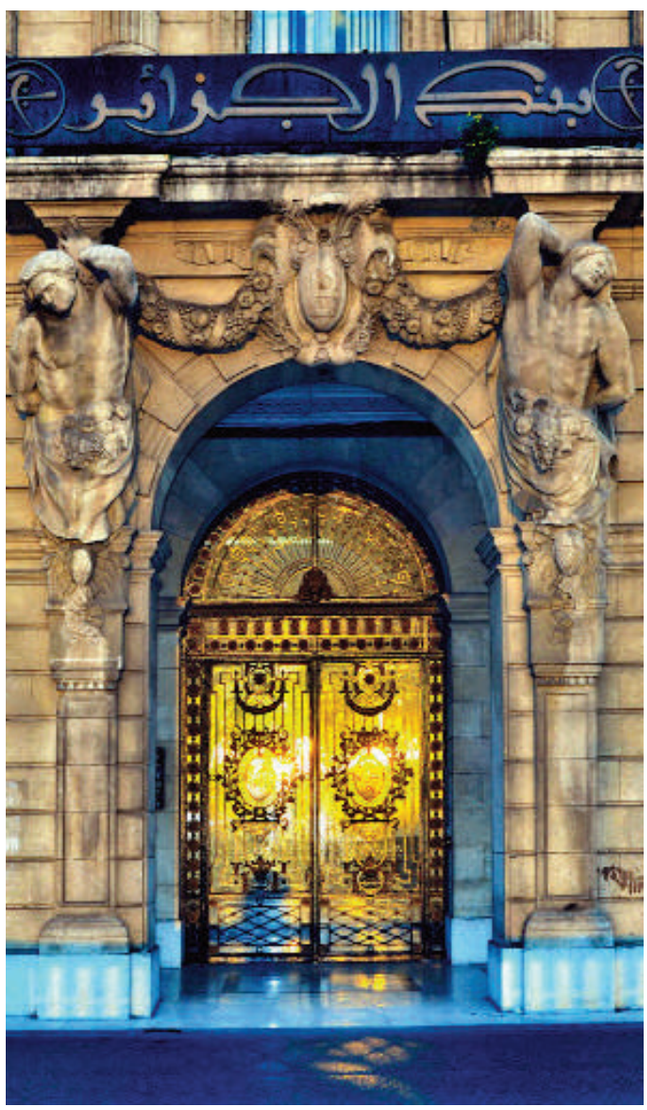

وفيما يخص معادلة العرض والطلب التي يلعب فيها بنك الجزائر دورا هاما، أوضح محدّثنا أنّ دور البنك هو وضع سياسة نقدية، وكلما كانت سيولة زائدة يطرحها البنك سواء بالدينار أو العملة الصعبة، فيكون العرض بما هو متوفر من عملات صعبة حسب الدول التي تتعامل معها الجزائر، لذلك قد نجد دائما الطلب أكثر على عملة «الأورو» مقابل الدينار الجزائري بحكم أن جل معاملات المؤسسات المحلية في مجال الاستيراد تتم مع الدول الأوروبية.

مدير مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية:

انخفاض قيمة الدينار تنسف أي تحسين لدخل الأسرة

يؤكّد الدكتور علام عثمان، مدير مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية بكلية الاقتصاد جامعة البويرة، أنّ إشكالية انخفاض قيمة الدينار معقّدة وشائكة، والجزائر تبحث منذ الاستقلال عن نموذج إقتصادي يمكّنها من تحقيق ما يسمى بالإقلاع الاقتصادي الذي يرتكز على اقتصاد إنتاجي قوي، واستقرار أي اقتصاد مرهون بالتوازن بين التيار السلعي أي مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد بلد ما خلال فترة محددة مع التيار النقدي، وللحفاظ على هذا التوازن يجب أن يرتفع الإنتاج مع الحفاظ على الاستقرار في مستوى الأسعار. أما إذا حدث العكس أي عدم وجود نمو في الإنتاج وارتفعت الأسعار، فذلك يفسّر في انخفاض قيمة العملة المحلية.

ويقود الحديث حول الدينار للحديث عن دخل الأسر الذي تحسن بنسبة ضئيلة جدا لأنّ معدل تغيّر الأسعار المتأثر بانخفاض قيمة الدينار الجزائري يفوق بكثير معدل ارتفاع دخل الأسر، ما يفسر انخفاض القدرة الشرائية.

استقطاب المستثمر الأجنبي

يضيف الدكتور أنّ هناك منظور آخر يعرف بالتضخم في التنمية أين تلجأ بعض الدول إلى تخفيض قيمة عملتها من أجل تحقيق الإقلاع، وتوفير بعض الموارد المالية لتمويل مشاريع تنموية تنشئ قيما مضافة وتمتص البطالة، وهذا ما يحفّز الطلب الاستثماري نتيجة أن عددا من الأفراد أصبح لديهم دخلا، وهذا ما يسمى بتضخم التنمية، ويساهم تخفيض قيمة العملة في انخفاض تكلفة السلع بالنسبة للمستورد الأجنبي ممّا يؤدي نظريا إلى ازدياد الطلب الخارجي على السلع الوطنية، وبالتالي زيادة الصادرات وارتفاع في ميزان المدفوعات، وزيادة رصيد الدولة من العملة الصعبة والذي يعدّ من المصادر المهمة في عملية إصدار النقد، في حين أنّ كل هذه الأمور النظرية لا تنطبق على اقتصاديات الدول التي تحوز على اقتصاد غير تنافسي، ولذلك أي بلد يعتمد على هذه السياسة بهدف الإقلاع بالاقتصاد ينبغي أن يشكّل قاعدة مؤسّساتية تواكب التطورات التكنولوجية، وتصدّر منتجات تنافسية.

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:26 Page32

الدينار يودع 2020 بانهيار قياسي أمام الأورو والدولار

ودّعت العملة الوطنية سنة 2020 بانهيار قياسي أمام العملة الصعبة، أين واصل الدينار الجزائري تراجعه بشكل رهيب في التداولات الرسمية أمام الدولار الأمريكي والعملة الموحدة الأوروبية الأورو طوال السنة، ففي آخر تعامل للدينار الجزائري قبل يوم من رفع الستار عن سنة 2020 قدّر سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي بـ132.17 دينار جزائري، بينما بلغ مقابل الأورو 162 دينار جزائري.

محمد فرقاني

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:26 Page2

الاقتصادي
مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة الشعب

تجلى التراجع المحسوس غير المسبوق من خلال المقارنة بسعر الصرف المسجل في بداية السنة، أين قدّر سعر صرف الدينار بداية جانفي مقابل الدولار بـ119.16 دينار لينتقل في نهاية ديسمبر إلى 132.17 دينار، ما يعني انخفاضا على امتداد السنة بـ 9.94 بالمائة.

وبالمقارنة مع العملة الصعبة الأكثر طلبا بالجزائر، انتقل سعر الصرف مقابل الأورو من 133.58 دينار بداية جانفي إلى 162 دينار نهاية ديسمبر، ما يمثل نسبة تراجع بـ 17.20 بالمائة، وهو ما يفسّر المخاوف التي تزداد حول تدني القدرة الشرائية بفعل ما يعرف بإرهاصات التضخم التي تسبق أي أزمة نقدية، خاصة أن قانون المالية لسنة 2021 تضمّن توقعات بانخفاض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، حيث سيبلغ في المتوسط السنوي للسنة الحالية 142.20 دينار جزائري مقابل 1 دولار أمريكي، ليرتفع السنة المقبلة إلى 149.31 دينار جزائري ويصل 156.78 دينار جزائري في 2023، فيما تمّ توقّع استنادا إلى التأطير الاقتصادي الكلي تسجيل انخفاض في قيمة صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بنسبة تقدّر بـ 5 بالمائة سنوياً.

السّيادة الكاملة للدولة

يعاني اقتصاد الجزائر من تبعية مفرطة لعائدات النفط، إذ تمثل 93 بالمئة من إيرادات البلد من النقد الأجنبي، هذا الأخير يعتبر العامل الأساسي للرفع من قيمة العملة الوطنية أو خفضها، مع انعدام مؤسسات إقتصادية حقيقية قادرة على رفع التحدي ودخول عالم الأسواق الخارجية بمنتوجات تضمن تنويع العائدات النقدية للبلد، لذا يكون

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:26 Page 34

انخفاض أو تخفيض العملة الوطنية أحد الحلول الأقل ضررا، موازاة مع قرار منع اللجوء إلى الاستدانة الخارجية مهما كانت مثلما صرّح رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون أمام مجلس الوزراء وكل الفاعلين في مجال الاقتصاد خلال عرضه مخطط الانعاش الاقتصادي، برفض اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي رفضا تاما مع رفض حتى الاستدانة لدى دول صديقة وشقيقة من أجل الحفاظ على السيادة الكاملة للدولة، مضيفا أنّ الاعتماد على النفط والريع اعتماد قاتل للذكاء والمبادرة، وضرورة الحكومة تعمل على رفع قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات في أواخر 2021 إلى 5 ملايير دولار.

الأسرة والدينار

يطال لهيب الأسعار كل المواد الغذائية والاستهلاكية ولاسيما الطازجة منها، في وقت بقي الدخل مستقرّا نسبيا، وبقي الأجر الأدنى المضمون في مرحلة جمود من سنة 2012 إلى 2019،

إلى غاية اتخاذ الرئيس تبون قرار مراجعة الأجر الأدنى المضمون ورفعه من 18 ألف دينار إلى 20 ألف دينار في ماي 2020، ورغم الوضعية الصعبة التي مرّت بها خزينة الدولة إلا أن هذا القرار كان نابعا من إدراك الرئيس درجة العجز لدى الأسر في الحفاظ على حد أدنى من تلبية الحاجيات الأساسية للفرد، ومع التآكل المضطرد للدينار الجزائري ارتفعت نسب التضخم ومؤشرات أسعار الاستهلاك، ما ساهم في تراجع كبير للقدرة الشرائية للمواطن، خاصة لذوي الدخل المتوسط والضعيف، واستنادا إلى تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات فإن متوسط الأسعار للمواد الأساسية الاستهلاكية والغذائية شهد خلال العشرين سنة الأخيرة ارتفاعا معتبرا تراوح ما بين 70 و190 بالمائة.

إنقاذ الدينار..

يجمع الخبراء على أن لا بديل للحكومة في سبيل استرجاع شيء من بريق الدينار سوى العمل على بناء اقتصاد تنافسي قادر على ضمان إيرادات جديدة لموازنة الدولة، وإعادة النظر في آليات وأساليب تسيير النفقات والحد من التبذير والإنفاق غير الضروري، وهو الاتجاه الذي يمضي فيه رئيس الجمهورية وفق برنامج إصلاح هيكلي للمالية العامة وللضرائب، إضافة إلى تفعيل الصيرفة الإسلامية للمرة الأولى في البنوك العمومية، بهدف تفعيل جمع أموال التوفير خارجها وإنشاء مصادر قرض جديدة، كما أن فتح المجال أمام البنوك الخاصة وإنشاء شركات في النقل الجوي والبحري للسلع والركاب قد يساهم في تقليص النفقات لمواجهة الصعوبات المالية المتفاقمة بفعل جائحة كورونا، والتراجع الحاد في أسعار النفط وعائداته، كما يبقى التحدي الأكبر هو إخراج الدينار المكدّس خارج البنوك واستعادة السوق الموازية للعملة الصعبة وإدماجها في التعاملات البنكية الرسمية، وهي السوق التي يقول خبراء حسب تقديرات إنها تستحوذ على ما يعادل من 40 مليار دولار.

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:26 Page 3

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
Banque de l'agriculture et du développement rural

le plus grand réseau bancaire en Algérie

قريباً

البدر

الصيرفة الإسلامية

قيم ومبادئ

www.badrbanque.dz

BADR ITTISSAL
021 989 323
Tarif appel local

contact@badr.dz

ANEP 2116001244

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:26 Page 36

الوضعية المالية في الجزائر وآفاق الإصلاح

الخبير محفوظ كاوبي

تصحيح هيكل الاقتصاد وإرساء قواعد المنافسة

تعد الوضعية المالية لأيّ بلد عنصرا مهما في تقييم مدى نجاعة اقتصاده ومؤشّرا على درجة استقراره، ويعتمد تقييد الوضع المالي ضمن حزمة من المقاييس لترتيب اقتصاديات الدول وتصنيفها.

دون الخوض في الجدل العقيم الذي كثيرا ما يخرج التحليل من نسقه العلمي الموضوعي، والذي محتواه التجاذب والتنافر بين فريق ينعت بالمتشائمين وآخر يوصف بالمتفائلين، يتطرّق الخبير المالي، محفوظ كاوبي، من خلال مجلة «الشعب الإقتصادي» للوضعية المالية في الجزائر وآفاق الإصلاح الاقتصادي، موضّحا درجة النجاعة والعجز لمختلف مكونات البنية المالية للجزائر على المستويين الداخلي والخارجي، والعوامل الرئيسة المؤثّرة في تطور أهم المؤشرات خلال الخمس سنوات الأخيرة في ظل ما يميز الاقتصاد العالمي من تأزّم، متوقفا عند متطلبات الإصلاحات، مع تسليط الضوء على الرهانات التي تفرضها التحولات، والظروف الواجب توفرها لإنجاح عملية التحويل والإصلاح الهيكلي للاقتصاد الجزائري.

شرلاح نسيمة

تهاوي التّوازنات المالية منذ 2014

يرى الخبير المالي كاوبي أنّ الهيئات المالية العالمية ووكالات التنقيط على المستوى العالمي تأخذ بمجموعة من المعايير والمؤشرات لتقييم مدى توازن أو عدم توازن الوضع المالي لمختلف اقتصاديات الدول، ويمكن القول أنّ مضمون هذه المؤشرات يلقى شبه إجماع في إعداد التصنيفات الأكثر موضوعية والأبعد واقعية.

وتقاس الوضعية المالية لبلد ما على صعيدين اثنين، يتعلق الأول بالتوازنات المالية الخارجية، والثاني يخص التوازنات المالية الداخلية.

وتتّسم التوازنات المالية في الجزائر بتردّ نسبي وتهاوٍ مستمر ومتسارع ابتداءً من نهاية عام 2014، وزاد الوضع ترديا في نهايةً 2020، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية الخانقة والوباء الصحي.

أسعار المحروقات ترهق النّظام المالي

بالنسبة للتوازنات المالية الخارجية، فهناك تراجع مستمر وتدني سريع لمختلف المؤشرات منذ 5 سنوات، حيث شهدت التوازنات المالية للجزائر تراجعا مستمرا خلال الخمسة سنوات الأخيرة، وكانت أزمة الأسعار التي شهدتها الأسواق العالمية للمحروقات العامل الأساسي المُتعب للنظام المالي في الجزائر، حيث يلاحظ خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2020 أنّ تدني مستوى أسعار البترول أثّر مباشرة على تدهور المؤشرات المالية الخارجية للجزائر، والمتمثلة في الميزان التجاري وميزان المدفوعات واحتياطي الصرف.

ويشير إلى أنّ هناك درجة ارتباط كبيرة بين مستوى أسعار المحروقات على المستوى العالمي ودرجة نجاعة وضعف الوضعية

المالية للبلد، وأنّ اللاّتوازن الذي يكتسي صبغة مستمرة ومتسارعة يكشف عن الخلل العميق الذي يمس هيكل الاقتصاد الوطني ومختلف مكونات المنظومة الاقتصادية.

منحنى تنازلي للمؤشّرات الخارجية

رغم المحاولات المختلفة للحكومات المتعاقبة من أجل إيجاد حلول فعالة للحد من النمط المتردي للوضعية المالية الخارجية، إلا أنّ المنحنى التنازلي كان السمة المشتركة لكل المؤشرات خلال الفترة

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:26 Page3

المذكورة.
يقول إنّ الحلول التي تمّ تفعيلها ورغم جدواها النسبية في بعض الأحيان، إلاّ أنّها لم تستطع إعادة المؤشرات إلى نسقها الإيجابي، حيث أنّها اكتست طبيعة إدارية، ولم تمس المواطن بصفة فعلية فيما يتعلق بأسس تنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني وإصلاح الحوكمة.
ويؤكّد على ضرورة إعطاء محتوى عملي لمجموعة الإصلاحات المعلن عنها في برنامج الحكومة الحالية، فرغم أنّ البرنامج يتضمن أهم الورشات التي يتطلّبها مشروع الإصلاح، إلاّ أنّه يجب المرور بسرعة وبشكل موضوعي من البرنامج إلى التجسيد الفعلي والميداني لعملية التحويل، ولن يتاح ذلك إلا إذا اعتمدت الحكومة على تنظيم جديد للمنظومة الاقتصادية بكل مكوناتها الفعلية، المالية، النقدية، الميزاناتية، البنكية وغيرها.

التّنافس على إنشاء الثّروة بواسطة الامتياز

برأيه ينبغي أن يشمل الإصلاح أيضا تحويل المنظومة الإدارية التي أثبتت عجزها حتى في عملية توزيع الربح، وينبغي أيضا في إطار عملية إرساء التنظيم الجديد من اعتماد أدوات ووسائل سير جديدة تتماشى ومقتضيات الهدف الأسمى للمرحلة القادمة، وهو إرساء قواعد اقتصاد سوق تنافسي.
هذا التنظيم الجديد يبنى على الشفافية والتنافس والامتياز والمساواة والعدالة بين مختلف الفاعلين في الميدان الاقتصادي، وسيكون الهدف في هذا الإطار التنافس على إنشاء الثروة بواسطة الامتياز وتقوية قدرات المؤسسات في التحكم في عمليات الانتاج والتمييز.

التحديات المستقبلية

يضيف أنّ التردد في ترجمة الإصلاحات المعلن عنها إلى أفعال مجسّدة على أرضية الميدان، سيكون ثمنه تردٍّ سريع للوضعية المالية، والذي من شأنه أن يدفع الجزائر إلى أحضان المؤسسات المالية العالمية في السنتين القادمتين، مع كل ما يمكن أن ينجر عنه من تبعات صعبة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.
إنّ التحديات المستقبلية الصعبة التي تواجه الجزائر يستدعي اعتماد إصلاحا جوهريا لمنظومة الحوكمة، وتستوجب جرأة لأخذ قرارات حاسمة على المدى القصير، تخلّص الاقتصاد الوطني من الجمود وعدم الجدوى التي تميزه.

لن يتم ذلك إلا باعتماد مشروع إصلاح محكم ومعدّ بامتياز، والذي لابد من مناقشته وشرح محتواه وتحدياته لكل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين من نقابات وممثلي المؤسسات وأرباب العمل، بهدف التمكين لثورة اقتصادية حقيقية من شأنها أن تستغل وتفعل كل الطاقات الهائلة البشرية والطبيعية التي تزخر بها الجزائر، كي تكون جزائر المستقبل بالعمل والتنافس وليس بتوزيع وإعادة توزيع الريع.

إصلاحات عميقة وسريعة

شهدت التوازنات الداخلية أيضا تراجعا مستمرّا منذ 2014، ممّا يستوجب إصلاحات عميقة وسريعة، وقد عرفت مؤشرات الوضع المالي الداخلي نفس المنحنى التنازلي الذي ميز تطور مؤشرات الوضع المالي الخارجي، مما يؤكد أنّ الوضعية المالية الداخلية، شهدت تأثرا أكثر حدة من نظيرتها الخارجية، حيث تبرز المؤشرات أنّ الميزة الأساسية

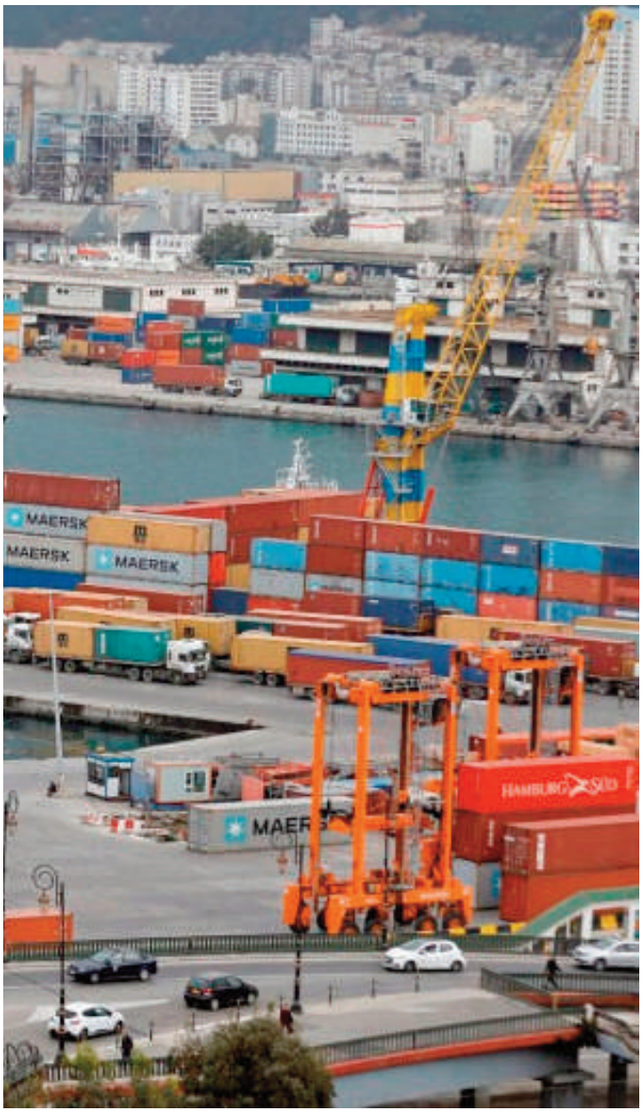

المشتركة خلال السنوات الأخيرة هي العجز والتهاوي المستمر للمؤشرات سواء من ناحية قيمتها المطلقة أو بالقياس بتطور الناتج الوطني الخام، إذ تفاقم مستوى العجز من سنة لأخرى وازدادت وتيرة تدني المؤشرات، ضف إلى ذلك أنّ مستوى الإنفاق شهد منحنى متزايدا خلال كل فترة، في الوقت الذي تقلصت فيه مداخيل الخزينة العادية بشكل محسوسا.
ولجأت الحكومة إلى تعويض ذلك، باستنفاد الأموال المدخّرة في صندوق ضبط الإيرادات أو اللجوء إلى القرض المستندي ثم إلى التمويل غير التقليدي، إضافة إلى آليات أخرى كتوزيع احتياطات بنك الجزائر.
وما يمكن أن يوصف به الوضع المالي الداخلي للجزائر حسب محفوظ كاوبي أنّه صعب، ويقتضي كمرحلة أولى أخذ مجموعة من القرارات بهدف المحافظة على التوازنات المالية الكبرى، والحد من التدني المستمر للمؤشرات التي كان عليها الحال في الفترة السابقة، والعمل في مرحلة ثانية على العودة إلى نسق تصاعدي يعكس كلّ الامكانيات الاقتصادية التي تتوفر عليها الجزائر، والتي تؤهّلها لأن تكون في خانة الدول النامية فعلا.

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:26 Page 38

رئيس الاتحاد الوطني لشركات التّأمين يوسف بن ميسية لـ «الشعب الإقتصادي»:

سجّلنا انخفاضا بنسبة 8 ٪ في رقم الأعمال الإجمالي جرّاء جائحة كوفيد-19

64.8 مليار دينار..أقساط تأمين غير مدفوعة إلى غاية أكتوبر 2020

نتوقّع أن يشهد فرع تأمينات النقل تراجعا بنسبة 13,3 ٪

أفاد رئيس الاتحاد الوطني لشركات التأمين، يوسف بن ميسية، في لقاء مع مجلة «الشعب الإقتصادي»، أنّ الأزمة الصحية التي تمر بها البلاد وما سجّلته من تبعات فيما يتعلّق بإجراءات الوقاية من تفشي وباء كورونا، قد أثّرت بشكل كبير على قطاع التأمينات في الجزائر، خاصة فيما يتعلّق برقم الأعمال الذي سجّل انخفاضا ملموسا، مقابل ارتفاع مبلغ أقساط التأمين غير المدفوعة. كما يكشف ذات المسؤول أنّه وفقا للبيانات التي تمّ تقديمها للاتحاد سجّل انخفاض بنسبة 8 ٪ في رقم الأعمال الإجمالي لشركات التأمين وإعادة التأمين إلى غاية 31 أكتوبر 2020 مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، موضّحا أنّ رقم أعمال شركات التأمين قد قدّر بـ 102 مليار دينار، خلال الـ 10 أشهر الأولى من السنة، مقابل 110.3 مليار في ذات الفترة من السنة الماضية.

حوار: ندى أحمد فتني

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:26 Page3

الشعب الاقتصادي
مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة الشعب

الشعب الاقتصادي: شكّلت الأزمة الصحية تأثيرا كبيرا على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. إلى أيّ مدى أثّرت أزمة «كوفيد-19» على قطاع التأمينات؟

رئيس الاتحاد الوطني لشركات التّأمين يوسف بن ميسية:

تأثّر نشاط التأمين كغيره من القطاعات الأخرى، بفعل الأزمة الصحية التي ترتّب عنها اتخاذ سلسلة من التدابير والإجراءات من أجل احتواء تفشي فيروس كورونا المستجد، ممّا أدّى إلى تسجيل تباطؤ في النشاط الاقتصادي، وهذا ما انعكس بشكل مباشر على قطاع التأمين.

كان هذا التأثير محسوسا على صعيدين، الأول انخفاض مبلغ رقم الأعمال، والثاني والذي زاد في صعوبة الوضع، ارتفاع مبلغ أقساط التأمين غير المدفوعة، وهو ما أثّر سلبا على مداخيل شركات التأمين.

البيانات التي قدّمتها شركات التأمين إلى الإتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين، تبيّن أنّ رقم الأعمال الإجمالي إلى غاية 31 أكتوبر 2020 سجّل انخفاضا قدره 8 ٪ مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، أي إنخفاض قدّر بـ 9.7 مليار دينار جزائري، حيث وصل رقم الأعمال في الـ 10 أشهر الأولى من سنة 2020 إلى 102 مليار دينار، في حين سجّل 110.3 مليار دينار في الـ 10 أشهر الأولى من سنة 2019.

وسجّلت كافة فروع التأمين، باستثناء التأمين ضد الحرائق، انخفاضا بنسب متفاوتة تتراوح ما بين 10 بالمائة فيما يخص تأمينات السيارات و12 بالمائة لتأمينات النقل، ووصلت إلى غاية 29 بالمائة بالنسبة للتأمينات الهندسية، وهذا راجع إلى توقّف المشاريع خلال فترة الحجر الصحي.

أما فيما يتعلق بمبالغ أقساط التأمين غير المدفوعة، فقد ارتفعت بنسبة 8 بالمائة إلى غاية 31 أكتوبر 2020، وبلغت 64.8 مليار دينار، في حين كانت 59.7 مليار دينار في 31 أكتوبر 2019.

ومن التأثيرات الايجابية لهذه الجائحة نستطيع أن نذكر الانخفاض الملحوظ في المطالبات أي التصريحات بالحوادث، وهذا راجع لتطبيق الحجر الصحي ونقص حركة السير والنقل..إلخ. وحسب بيانات المجلس الوطني للتأمينات (CNA)، انخفض مبلغ التعويضات من 47.9 مليار دينار في 30 سبتمبر 2019 إلى 33.4 مليار دينار نهاية سبتمبر 2020، أي بنسبة 30 بالمائة.

حسب بيانات المجلس الوطني للتأمينات انخفض مبلغ التعويضات من 47.9 مليار دينار في 30 سبتمبر 2019 إلى 33.4 مليار دينار نهاية سبتمبر 2020 أي بنسبة 30 بالمائة

وفقا للأرقام السابقة الذكر، ما هي توقّعات المجلس الوطني للتأمينات لسنة 2020؟

إضافة إلى البيانات التي بحوزتنا، والتي قدّمتها إلى غاية نهاية شهر أكتوبر 2020، تقدّر توقعات سوق التأمين لآخر السنة حسب المجلس الوطني للتأمينات لسنة 2020، بأكثر من 137,3 مليار دينار مقابل 146.2 مليار دينار لحساب سنة 2019، مسجّلة بذلك انخفاضا يقدّر بنسبة 6,1 ٪، مقارنة بما تمّ تحقيقه السنة المنصرمة، أي ما يعادل تراجعا يفوق 8 مليار دينار جزائري.

لقد ألقت الجائحة بتأثيرها بالخصوص على تأمينات السيارات، التي تمثل قرابة 50 ٪ من سوق التأمينات، بحيث انخفض رقم أعمالها بـ 6,8 ٪ نهاية 2020، وهذا راجع أساسا إلى الحجر الصحي وغلق قاعات عرض السيارات وتجميد نشاطات مصانع التركيب، بالإضافة إلى أثر الرسم الجديد على السيارات والمركبات الذي فرض منذ بداية سنة 2020، فيما شهد فرع تأمينات النقل تراجعا بنسبة 13,3 ٪.

كما عرف نشاط التأمين على الأشخاص نفس المنحنى، فقد سجّل تقهقرا بواقع 22,2 ٪ خلال 2020 مقارنة بما تمّ إنجازه إلى غاية 31 ديسمبر 2019. والانكماش الأكثر حدّة فينتظر تسجيله على مستوى تأمين السفر، حيث من المتوقع أن يتراجع بنسبة 73,6 ٪ في أعقاب تجديد تسليم تأشيرات السفر وإغلاق المجالين الجوي والبحري.

وفضلا عمّا تقدّم، من المتوقع أن تشهد ديون المؤمّن عليهم ارتفاعا محسوسا تحت تأثير انكماش شتى قطاعات النشاط الاقتصادي على غرار النقل، الصناعة، السياحة، التجارة إلى غيرها ممّا أدّى إلى تقليص القدرة المالية لبعض المؤمّنين عليهم على تسديد أقساط التأمين.

تملك شركات التأمين العمومية الحقيبة الأكبر من رقم الأعمال الإجمالي للقطاع، ما الذي يمنع الشركات الخاصة والمختلطة من تحقيق تقدّم أكبر في المجال؟

من المهم أن نذكر أنّ المنافسة في سوق التأمين مرّت بعدة مراحل منذ الاستقلال، وما شهده هذا القطاع من احتكار الدولة للنشاط ثمّ رفع التخصّص وصولا للانفتاح والتحرير الكلي في ظل تحول الاقتصاد

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:26 Page 40

ساهم هذا التغير في تطور القطاع من حيث معدلات النمو وإنشاء شركات تأمين جديدة، بالإضافة إلى تنوّع القوانين والتشريعات والهيئات التي أصدرتها، وأنشأتها الدولة لتنظيم ومراقبة هذا القطاع. وامتلاك شركات التأمين العمومية الحقيبة الأكبر من رقم الأعمال الإجمالي في سوق التأمينات مرتبط بهذه المراحل التاريخية، ويرجع إلى عدة عوامل أخرى منها الخبرة والتجربة الطويلة، الشبكة التجارية الواسعة، الملاءة المالية وحجم الاستثمارات في الكفاءات المهنية والبشرية عن طريق التكوين المستمر للإطارات والعمال لمسايرة تطور سوق التأمينات سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

يعرف سوق التأمين الجزائري بأنه مفتوح وتنافسي، يضم حاليا 12 شركة تأمين على الأضرار و8 شركات تأمين على الأشخاص، كلّها تتنافس على كسب حصص ومحافظ ووفاء العملاء، وهذا ما يحقق ديناميكية تجارية في صالح الزبون إما على صعيد التسعيرة أو نوعية المنتجات أو الخدمات. وهنا نتحدّث عن المنافسة الشريفة والمهنية لأنّ في الواقع السعي وراء كسب المحافظ ورفع رقم الأعمال وتعميم المناقصات المرتكزة على الجانب المالي فقط أدّى إلى زيادة المنافسة السعرية، بمعنى أنّ الكثير من عمليات تجديد عقود التأمين تتم وفق أفضل العروض المالية والتخفيضات التي يتم الحصول عليها.

لهذا وجب أن يُنظر إلى المنافسة في التأمين على أنّها مساهمة إيجابية لأنّها تشجّع شركات التأمين على تحسين عروضها وخدماتها بما يعود بالفائدة الكبيرة على حاملي وثائق التأمين.

أما فيما يخص حصص الشركات في السوق، فيجدر الذكر أنّ حصة الشركات العمومية التي كانت تمثل 80 ٪ سنة 2000 قد تقلّصت إلى 67 ٪ سنة 2010، ثم إلى 58 ٪ سنة 2019. وبالمقابل ارتفعت حصة الشركات الخاصة من 8 ٪ سنة 2000 إلى 25 ٪ سنة 2010. وتمثل حاليا حصة الشركات الخاصة والمزدوجة ما يقارب 32 ٪، وهي في ازدياد من سنة إلى أخرى، وهذا ما يعبّر على الحركية التجارية والمنافسة التي تميز نشاط التأمين.

ألقت جائحة «كوفيد-19» بتأثيرها بالخصوص على تأمينات السيارات، التي تمثّل قرابة 50 ٪ من سوق التأمينات، بحيث انخفض رقم أعمالها بـ 6,8 ٪ نهاية 2020 بداعي الحجر الصحي وغلق قاعات عرض السيارات وتجميد نشاطات مصانع التركيب، بالإضافة إلى أثر الرسم الجديد على السيارات والمركبات

صرّحتم سابقا أنّ معدّل انتشار حصة التأمينات مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي الخام لا يزال منخفضا، حيث لا يتجاوز 0,7 بالمائة على الرغم من التطور الذي حقّقته سوق التأمينات الوطنية بجميع فروعها، ما هو تفسيركم لذلك؟

مساهمة نشاط التأمين في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال في مستوى منخفض، وهي تمثل 0.7 ٪. وتفسير هذا يرجع إلى عدة أسباب متّفق عليها، منها اقتصادية واجتماعية كالقدرة الشرائية وأخرى متعلّقة بتنظيم القطاع وكيفية نشر الوعي التأميني عن طريق الإعلام، الإشهار، التكوين، التوعية وتحسين الخدمات والمنتجات التأمينية.

يبقى نشر الوعي التأميني لدى الزبائن والمتعاملين الاقتصاديّين من أنجع الوسائل لتحسيسهم بأهمية التأمين، والدور الذي يلعبه في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وهذا يمكن عن طريق الإعلام والإشهار الترويجي. وعلى شركات التأمين أن تكثّف العمليات والمزيد من التواصل، ومواكبة التطور الحاصل في مجال التكنولوجيا والمعلوماتية من أجل توفير أحسن خدمة تأمينية، وإيصالها إلى المواطن عن طريق استغلال شبكات التواصل الاجتماعي.

لابد من استرجاع ثقة المؤمّن، والحل هو تحسين المنتجات والخدمات التأمينية المقدّمة، ما يسمح ويشجّع استغلال الإمكانيات الهائلة التي لم تستغل بعد كالتأمينات على الأشخاص، وتلك التي تخص مباشرة المواطن عبر التغطية ضد أخطار المنازل أو المحلات.

استعمال تكنولوجية المعلومات والاتصال مع رقمنة عمليات التأمين، كالاكتتاب، الدفع والتصريح عن بعد، تعتبر عوامل لعصرنة القطاع كما تهدف إلى تحسين الدور الأساسي للتأمين في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي رفع نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

تحتلّ حوادث الطرقات حصة الأسد من قيمة التأمينات. هل تعتقد أنّ الأمر يتعلق بعدم تعاطي الجزائريّين مع باقي أنواع التأمين، أم أنّه يتعلق بارتفاع سقف المخاطر المتعلّقة بالسيارات؟

فيما يتعلّق بعدم تعاطي الجزائريّين مع باقي أنواع التأمين مقارنة بتأمين السيارات، يجدر الذكر أنّ فرع التأمين على السيارات يبقى يمثل حصة الأسد من مبيعات سوق التأمينات بنسبة بلغت 52.5 ٪ بالمائة، متبوعا بالتأمين على الحرائق والكوارث الطبيعية ثم المخاطر المتعدّدة، وذلك راجع لأسباب عديدة ومعروفة، أولها العدد الهائل للسيارات والمركبات، والذي يفوق 6.5 مليون وحدة، وتحتاج كلّها إلى تغطية تأمينية. كما أن السيارة تعتبر عند المواطن استثمارا هاما يجب تأمينه.

وبحكم أنّ المواطن يضطر يوميا لاستخدام مركبته لعدة استعمالات واتجاهات، يجعله أكثر عرضة لعدة مخاطر أثناء تنقلاته المختلفة سواء المهنية، الخاصة والعائلية مثل حادث سير، سرقة، حريق،

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:26 Page 3

أعطال-إلخ. وهذا ما تؤكّده إحصائيات حوادث السير والطرقات، وما تخلّفه سنويا من أضرار مادية وجسمانية.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ معظم التنقلات ورحلات السفر تتم برّا عبر التراب الوطني، حيث يعتبر النقل البري النمط السائد لنقل الركاب والبضائع ممثّلا بنسبة تعادل 90 ٪ بالمائة، ناهيك عن إلزامية تأمين المسؤولية المدنية، ويشكّل هذا الضمان الأخير حصة تعادل نسبة 24.6 ٪ بالمائة من رقم أعمال تأمينات السيارات، في حين تشكّل باقي الضمانات الاختيارية نسبة تقدّر بـ 75.4 ٪ بالمائة (التأمين الشامل «الضرر مع أو بدون اصطدام»، أضرار الاصطدام، كسر الزجاج، السرقة / الحريق...).

للإشارة، ساهم أداء خدمات شركات التأمين بشكل كبير في زيادة تسويق هذه الضمانات الاختيارية بالرغم من مختلف العراقيل والتحديات في إمكانيات تسويقها على أرضية الواقع، وذلك ملازمة مع متطلبات واحتياجات المواطن الجزائري.

إلى أين وصلت نسبة التأمين على المساكن في الجزائر؟

للإجابة على هذا السؤال تجدر الإشارة إلى أنّه يوجد نوعان من التأمينات الخاصة على المنازل وهي: التأمين ضد الكوارث الطبيعية ذو الطابع الإجباري، والتأمين متعدّد المخاطر للسكنات ذو الطابع الاختياري.

بخصوص التأمين ضد الكوارث الطبيعية للسكنات، فإنّه يعد إلزاميا على صاحب كل ملك عقاري مبني موجود في الجزائر، بموجب المادة الأولى من الأمر رقم 03-12 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بـ «إلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية وتعويض الضحايا»، ومراسيم التطبيق اللاحقة به، ويشمل أخطار الزلازل، الفيضانات، العواصف والرياح القوية بالإضافة إلى انجراف التربة.

حسب إحصائيات الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR)، يبلغ عدد المساكن المؤمّنة 1.074.403 مسكن سنة 2019، ما يعادل نسبة 12,28 ٪ من إجمالي السكنات المقدر بنحو 8 ملايين و750 ألف مسكن، ومجموع أقساط التأمين يقدّر بـ 1 مليار و544 مليون دج. سجّلت هذه النسبة ارتفاعا قدره 1,82 ٪ مقارنة بسنة 2018 أين سجل نسبة 10,47 ٪، والتي يمكن تفسيرها بارتفاع أصول ديوان الترقية والتسيير العقاري، حسب نفس المصدر.

أما التأمين متعدّد الأخطار على السكنات فيغطّي المنازل والممتلكات ضد أخطار الحريق والانفجار، السرقة، انكسار الزجاج، أضرار المياه والمسؤولية المدنية. وحسب إحصائيات المجلس الوطني للتأمينات، بلغت نسبة تأمين المنازل على هذا النوع من المخاطر ما نسبته 1,80 ٪ سنة 2017، مسجّلا بذلك انخفاضا مقارنة بسنتي 2015 و2016، حيث كان على التوالي 2,2 ٪ و2,1 ٪. إنّ التأمين على السكنات غير إلزامي، ويظل هذا المعدل منخفضًا جدًا ممّا يعني أن الإمكانات القابلة للتأمين موجودة، والأمر متروك لشركات التأمين لاستغلالها.

حصّة الشّركات العمومية التي كانت تمثل 80 ٪ سنة 2000 تقلّصت إلى 67 ٪ سنة 2010، ثم إلى 58 ٪ سنة 2019، بينما ارتفعت حصة الشركات الخاصة من 8 ٪ سنة 2000 إلى 25 ٪ سنة 2010. وتمثل حاليا حصة الشركات الخاصة والمزدوجة ما يقارب 32 ٪، وهي في ازدياد ما يعكس الحركية التجارية والمنافسة التي تميّز نشاط التأمين

ما رأيكم في مستوى العروض التي تقدّمها شركات التأمين في الجزائر؟

من أولى أولويات شركات التأمين الوصول إلى مستوى إرضاء الزبون، فهي تسعى جاهدة لتطوير وتحسين آليات وأساليب وطرق عرض منتجاتها على الزبون، وذلك عن طريق عصرنة برامج التأمين واستعمال الرقمنة مثل عرض منتجات التأمين وتنويعها بما يتناسب ومتطلّبات الزبون، فلم تعد تغطّي فقط ممتلكاته من المخاطر والحوادث بل أصبحت ترافق الزبون حتى في سفره داخل وخارج الوطن، بل أكثر من ذلك أصبحت ترافقه في منزله وفي مكان عمله بالنسبة للمهنيّين عن طريق تقديم المساعدة المنزلية والمحلات المهنية، بالإضافة إلى توسيع شبكاتها التجارية عبر ربوع الوطن محاولة بذلك الوصول إلى كل الزبائن حتى المتواجدين في الأماكن البعيدة والنائية (مثال على ذلك تواجد وكالات التأمين في أقصى الجنوب)، ويمكن الاطّلاع على الشبكات التجارية لكل شركات التأمين على مواقعهم الالكترونية.

وقامت شركات التأمين برقمنة نشاطاتها، فأصبح بإمكان الزبون التواصل عن بعد دون عناء التنقل، وذلك بالاكتتاب وتجديد عقود التأمين وتسديدها عبر الأنترنيت باستخدام بطاقات الدفع الالكترونية. كما يمكنه الإبلاغ عن الحوادث عبر هذه المواقع ومتابعة ملفاته، كما زوّدت وكالات شركات التأمين بمحطات الدفع الالكتروني (TPE)، وتقدّم المواقع الإكترونية معلومات ونصائح حول محتويات الخدمات والمنتجات التأمينية.

في رأيكم ما هو السبيل إلى تمتين علاقة التقارب بين شركات التأمين والمؤمّن له؟

تسعى شركات التأمين دائما في سياستها إلى وضع المؤمّن في صلب اهتماماتها، وضمان استراتيجية التحسين المستمر في جودة خدماتها والتواصل مع الزبون وضرورة بناء ثقة.

فإقامة وتوطيد العلاقة بين الزبون وشركات التأمين لا تقتصر فقط وقت اكتتاب العقد وتحصيل أقساط التأمين، وإنما تخلق وقت وقوع الحوادث أي وقت يحتاج الزبون إلى من يقف معه ويساعده. ففي هذه المرحلة يكون أمام شركة التأمين إما أن تمتّن هذه العلاقة أو أن تخسر الزبون، فشركات التأمين تسعى إلى مرافقة الزبون من اليوم الأول لوقوع الحادث، وطمأنته وتوفير كل الوسائل البشرية، المادية والتقنية التي تتوفر عليها الشركات إلى غاية تعويضه، فهدفها الأساسي التسريع في الإجراءات لتسوية الملفات ودفع التعويضات.

حسب إحصائيات الشركة المركزية لإعادة التأمين، بلغ عدد المساكن المؤمّن عليها في الجزائر 1.074.403 مسكن سنة 2019، ما يعادل نسبة 12,28 ٪ من إجمالي السكنات المقدر بنحو 8 ملايين و750 ألف مسكن، ومجموع أقساط التأمين يقدّر بـ 1 مليار و544 مليون دج

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:26 Page

بسبب جائحة كوفيد- 19

«التأمينات» من أكثر القطاعات تضرراً

بالأرقام، تقدر التوقعات الختامية لرقم أعمال سوق التأمين لعام 2020 بحوالي 137.3 مليار دج، مقابل 146.25 مليار دج، أي بخسارة أكثر من 8 مليارات دج، مقارنة بعام 2019.

أما حسب الفروع، فتأثر فرع التأمين ضد الحوادث، الذي يشكل ما يقارب 92٪ من إجمالي سوق التأمينات، بشدة، حيث قَدّرت التوقعات النهائية حصيلة الفرع بـ 126.4 مليار دينار جزائري، أي بنسبة انخفاض تصل إلى 4.4 ٪ مقارنة بعام 2019.

ومن المنتظر أن تنخفض حصيلة فرع تأمين السيارات، الذي يمثل 51.2٪ من سوق التأمين على الممتلكات والتأمين ضد الحوادث، بنسبة 6.8٪، مثله مثل فرع النقل، الذي سيشهد انخفاضا بنسبة 13.3٪.

أما فيما يخص التأمين على الأشخاص، فسجل التأمين على الحياة والتأمين الصحي، في عام 2020، انخفاضًا بنسبة 22,2 ٪، مقارنة بإنجازات عام 2019 ولكن أكبر نسبة انخفاض عرفها الفرع كان في مجال التأمين على السفر، بانخفاض قدره 73.6٪، بسبب توقف إصدار التأشيرات بعد غلق الحدود.

ويبقى فرع التأمين ضد الحرائق والمخاطر المختلفة الوحيد الذي يشهد زيادة متواضعة بنسبة لا تتعدى 0.3٪.

تأثير الأزمة الصحية على أداء قطاع التأمينات، مثله مثل جميع الأنشطة الاقتصادية، كان خلال الموجة الأولى من الجائحة، والتي شهدت تطبيق الحجر الصحي الشامل للحد من انتشارها، وذلك منذ منتصف مارس، وهو ما يفسر تراجع سوق التأمين، بجميع فروعه، بنحو 12.5٪ خلال السداسي الأول، حسب بيانات المجلس الوطني للتأمينات.

عانى قطاع التأمين في الجزائر، خلال سنة 2020، من وطأة تداعيات التراجع في النشاط الاقتصادي، والتي تفاقمت مع ظهور وباء فيروس كورونا. فحسب تقرير المجلس الوطني للتأمين الخاص بتوقعات إغلاق السنة المالية، تشير التوقعات الأولية للسنة المالية 2020 إلى تراجع مداخيل سوق التأمين في الجزائر بأكثر من 6٪ مقارنة بعام 2019.

وعلى الرغم من الانتعاش الطفيف الذي عرفه القطاع خلال النصف الثاني من عام 2020، إلا أن العجز لم يتقلص سوى بنسبة أقل من 5٪، فإلى غاية 30 سبتمبر 2020، شهد سوق التأمين انخفاضًا بنسبة 8٪، وبلغ حجم مبيعاته 105.7 مليار دينار، مقابل 114.8 مليار دينار في نفس الفترة من سنة 2019، دائما حسب معطيات المجلس الوطني للتأمينات.

كاش للتأمينات تصنع الاستثناء وتسجل نتائج إيجابية

في خضم الوضع الصعب الذي مر به قطاع التأمين في الجزائر سنة 2020، بحيث شهد لأول مرة منذ أكثر من عقدين تراجعا في حجم الأعمال بنسبة تفوق 6٪، نجحت كاش للتأمينات في تأكيد الاتجاه التصاعدي لنتائجها الفنية والمالية التي كانت قد استعادتها في عام 2019.

برقم أعمال قارب 14 مليار دينار، سجلت كاش للتأمينات، حسب الحصيلة الأولية، نموًا بأكثر من 10٪ مقارنة بعام 2019 وذلك بفضل الجهود المبذولة من أجل تجديد حصصها السوقية والمحافظة عليها، من خلال تعزيز ريادتها في مجال المخاطر الكبرى وترسيخ مكانتها في فرع الحرائق والمخاطر المتنوعة، مما سمح لها من تحسين مستوى حصصها في السوق بمقدار نقطتين أي 12٪.

هذه النتائج الفنية والمالية الإيجابية من شأنها تعزيز الركيزة المالية للشركة، التي قامت في 2020 برفع رأسمالها من 7.8 مليار دينار إلى 10 مليار دينار، أي بنسبة أكثر من 28٪، وذلك بهدف تسخير الموارد المالية بما يتماشى مع مستوى التزاماتها وطموحاتها التنموية على المديين القريب والمتوسط.

فبالإضافة إلى العمل على تعزيز ريادتها في مجال المخاطر الكبرى،تعتزم «كاش» للتأمينات تسريع عملية تنويع عروضها لتشمل تغطية المخاطر ذات الصلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا المهن الحرة والأفراد، من خلال تقديم ضمانات تناسب كل فئة، بتكلفة تنافسية لجميع المخاطر الجماعية المتعلقة بنمط حياة المؤمن.

و في إطار إستراتيجية تهدف إلى التقرب أكثر من زبائنها، باشرت كاش للتأمينات إعادة النظر في تشكيلة بوابتها الالكترونية، لجعلها واجهة حقيقية، سواء للترويج لصورتها ولمنتجاتها، أو للإدارة التفاعلية لعلاقاتها مع المؤمنين، خاصة، من حيث الحصول على الأسعار والدفع الإلكتروني والتصريح بالأضرار.

علاوة على هذا تسعى «كاش» أيضا إلى تعزيز مكانتها أكثر في السوق من خلال اعتماد إستراتيجية اتصال، تهدف إلى ترقية سمعتها والتعريف بخبرتها والترويج لخدماتها الجديدة.

حصري

أؤمن شركتي الناشئة

صيغ للشركات الناشئة

- متعددة المخاطر مكيفة
- تأمينات على السيارات جد مربحة
- كل المخاطر المعلوماتية و الخسائر التشغيلية
- تغطية موسعة *

* الكوارث الطبيعية، الحماية القانونية

- عروض تأمينات قابلة للتعديل و متلائمة مع طبيعة نشاطكم
- فضاء زبون رقمي مخصص
- خدمة المساعدة 24 سا/ 7أ

ألـيـانـس للـتـأمـيـنـات

www.allianceassurances.com.dz

Suivez-nous sur : إتبعونا على :

في خدمتكم 24/7

021 379 379

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:26 Page 1

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:26 Page

رئيس سلطة ضبط المحروقات لمجلة «الشعب الإقتصادي»:

كل الاحتياطات اتّخذت لتعميم استعمال البنزين بدون رصاص

يوضّح رئيس سلطة ضبط المحروقات (ARH)، رشيد نديل، في تصريح خاص لمجلة «الشعب الاقتصادي»، أنّ الهدف من الانتقال إلى استعمال البنزين بدون رصاص هو بالدرجة الأولى حماية صحة العاملين في المصافي ومحطات التوزيع، وكذا الحفاظ على البيئة. يشير محدّثنا في السياق، إلى أنّ الجزائر تبقى من الدول القليلة (3 بلدان) التي لازالت تستعمل الرصاص في إنتاج البنزين.

ندى أحمد فتني

في ذات الصدد يفيد رئيس سلطة الضبط، أنّ الاستهلاك الوطني من البنزين بكل أشكاله (ممتاز بدون رصاص وممتاز بالرصاص وعادي بدون رصاص)؛ يقدّر بـ 3.8 مليون طن سنويا، منها مليون طن تقريبا مستورد.

ويرى رشيد نديل أنّ «تعميم استعمال البنزين بدون رصاص سيسمح للجزائر من إيقاف استيراد هذا النوع من البنزين وإنتاجه محليا؛ لاسيما وأنّ قدرات الإنتاج تقدّر بـ 4 مليون طن».

وفي ردّه على سؤال فيما يتعلّق بالخطّة التي تم وضعها في إطار تحقيق أهداف هذا المشروع، يوضّح ذات المسؤول أنّ العملية تستوجب في المرحلة الأولى غسل وتطهير منشآت التخزين المتواجدة على مستوى المصافي والمستودعات ومحطات التوزيع بحكم استعمالها لتخزين البنزين الممتاز بالرصاص، وذلك من أجل إزالة البقايا التي قد توجد فيها من الرصاص. وهي العملية التي تستغرق حوالي شهرين أو ثلاثة أشهر بداية من الآن.

وفيما يتعلّق بمهام سلطة الضبط في هذا الإطار، يشير ذات المتحدث إلى أنّ سلطة ضبط المحروقات تسهر على التأكد من جودة البنزين المعروض وتطابقه للمعايير المعمول بها، وذلك تفاديا لوقوع مشاكل في محركات السيارات. ولبلوغ هذا الهدف، تقوم سلطة ضبط المحروقات، حسب ذات المسؤول، بالتحاليل اللازمة مع الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك.

كما يؤكّد رئيس سلطة ضبط المحروقات، أنّ كل الاحتياطات والتدابير قد اتّخذت لإتمام هذه العملية، أوائل الثلاثي الثاني من سنة 2021، وذلك للسماح بالمرور إلى هذا التعميم دون أي مشكل تموين أو جودة.

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:26 Page 4

الاقتصادي
مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة الشعب

بعد نجاح الفريق الجزائري في إعادة تشغيل وحدة طرابلس للكهرباء

توقيع اتّفاق شراكة بين سونلغاز والشّركة العام للكهرباء اللّيبيّة «جيكول»

وقّع كل من الرئيس المدير العام لمجمّع سونلغاز، شاهر بولخراص، ورئيس مجلس إدارة الشركة العامة للكهرباء الليبية (جيكول) GECOL، وئام العبدلي، بتاريخ 27 ديسمبر 2020، على اتفاقية شراكة بين الطرفين، تؤسّس لتعاون مستقبلي مثمر بين الجانبين في مجال الطاقة.

ندى احمد فتني

خلال كلمة ألقاها الرئيس المدير العام لمجمّع سونلغاز، ضمن الاحتفالية التي جرت فعالياتها في مركز التكوين سونلغاز ببن عكنون، والتي شهدت مشاركة رئيس مجلس إدارة GECOL، رفقة الوفد الليبي المرافق له، إلى جانب عدد من الإطارات المسيّرة لمجمّع سونلغاز، أكّد شاهر بولخراص على حرص المجمّع الجزائري على «تقديم الدعم التام لمسار التنمية في ليبيا»، مؤكدا على أن يرتكز دعمه للشريك الليبي على الأولويات التي يعبّر عنها والاستجابة لمطالبه كلّما اقتضى الأمر.

وشدّد بولخراص بالمناسبة، على الجاهزية الكبرى لشركات سونلغاز للتدخل في حالة الضرورة القصوى، مذكّرا بتدخّل التقنيّين الجزائريّين شهر أكتوبر الفارط على مستوى محطة كهرباء «خومس» الليبية، وذلك بتعليمات استعجالية من السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، والتي أثبتت تمكّن الشركة الجزائرية في هذا المجال.

وقال المسؤول الأول عن سونلغاز في السياق، «سعدنا بالفرصة التي أتيحت لنا مؤخرًا لعرض هذه الخبرة، بفريق شاب نجح في إعادة تشغيل 500 ميغاواط من الطاقة الكهربائية في شبكتكم في وقت قياسي. وقد أكّدت لنا هذه التجربة قدرتنا على عرض الخدمات من حيث الصيانة وإنشاء وسائل الإنتاج والتدريب على المدى القصير، وإنجاز المنشآت الكهربائية وتصدير المعدّات».

وبعد عرضه للأرقام الرئيسة للعام 2020، والمتعلّقة بإنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز ورأس المال البشري الذي يزخر به المجمّع الجزائري، أكّد بولخراص على «مسعى الجزائر لدعم الانطلاقة الجديدة للشريك الليبي، وكذا سعيه لتعزيز سبل الشراكة في المنطقتين المغاربية والأفريقية، مشيرا إلى أنّ الخبرة والمهنية المكتسبة في مجمّع سونلغاز من شأنها أن تشارك في تعزيز الطاقة الحيوية للأشقّاء الأفارقة من أجل ضمان رفاهيتهم وراحتهم من جهة، ووضع أسس التنمية الاقتصادية لدولهم من جهة أخرى».

وأضاف قائلا في ذات الصدد، «أنا متيقّن أنّ الشركة العامة للكهرباء الليبية بخبرتنا وتجربتنا وإرادتنا أخذت المسار الذي نريد من خلاله مرافقتكم فيه»، مذكّرا بأنّ الأداء الذي تمّ تحقيقه خلال جائحة «كوفيد-19» من قبل سونلغاز يظهر التضحيات المبذولة والرغبة في تقديم أفضل الخدمات الممكنة للمواطنين في أفضل ظروف السلامة».

وختاما لكلمته، أكّد بولخراص على استعداد سونلغاز لفتح صفحة شراكة جديدة مع الطرف الليبي، شراكة فعّالة ودائمة أساسها مبدأ «رابح – رابح»، مبنية على تكافؤ الفرص وتبادل المصالح، وتحويل الكفاءات والمهن والتكنولوجيات في المجالات السالفة الذكر.

ومن جهته، لم يتأخّر رئيس مجلس إدارة الشركة العام للكهرباء الليبية «جيكول»، وئام العبدلي، في التعبير عن شكر بلاده للجزائر وللفريق الفني الجزائري التابع لمجمّع سونلغاز بعد نجاحه في صيانة الوحدة الأولى بمحطة كهرباء «خومس» بالعاصمة الليبية طرابلس خلال أسبوع من العمل، وعلى مدار الـ 24 ساعة، مؤكّدا على أنّ تواجد الوفد الليبي في الجزائر يأتي اليوم في إطار التحضير لشراكة مستقبلية قوية بين البلدين الشقيقين.

وبالمناسبة، قام وئام العبدلي بتكريم أعضاء الفريق التقني الجزائري، الذي تمّ إيفاده إلى طرابلس بداية أكتوبر الفارط في إطار مهمّة إعادة تشغيل محطة «خومس». وستتبع زيارة الوفد الليبي إلى الجزائر ببرنامج زيارات خاص إلى البنية التحتية للمجمّع، وذلك في إطار إعطاء نظرة شاملة على مدى تواجد مجمّع سونلغاز عبر كامل التراب الوطني.

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:26 Page

النفط ينهي السنة فوق عتبة الـ 50 دولارا

بعد انتعاش الطلب.. أوبك+ تتّجه لضخ 2 مليون برميل يوميا بحلول أفريل 2021

أنهى برميل النفط السنة فوق عتبة الـ 50 دولارا، مقاوما بذلك تقلبات الأسواق التي تأثرت بتداعيات أزمة صحية واقتصادية غير مسبوقة، ولم يصل سعر النفط مستوى الـ 50 دولاراً منذ شهر مارس 2020. هذه المناعة التي اكتسبها البرميل تعود إلى تماسك أطراف اتفاق «أوبك+» والتزامها بمستويات الإنتاج المحددة في الاجتماع الوزاري السنوي لأوبك+ في 3 ديسمبر 2020، القاضي بمواصلة تخفيض الإنتاج بواقع 7.2 مليون برميل يوميا، مع زيادة معدل الإنتاج اليومي بنحو 500 ألف برميل اعتبارا من شهر جانفي 2021، لتعزيز حاجيات السوق. وأمام الارتفاع المحسوس في الطلب على النفط في الثلث الأخير من سنة 2020، بفضل عودة بعض الأنشطة الصناعية والنقلية إلى الحياة، قرّرت مجموعة أوبك+ بعد مفاوضات عديدة، برزت فيها خلافات، ضخ 500 ألف برميل إضافية ابتداء من شهر فيفري 2021.

جمال الدين بوراس

تأتي عملية زيادة الإمدادات التدريجية بعد أشهر من التقليص الطوعي للإنتاج، كان قد اتفق عليه في الاجتماع الوزاري العاشر لأوبك+ الذي انعقد في 12 أفريل 2020، بحيث اتّفقت دول أوبك مع حلفائها من خارج المنظمة على تقليص إنتاجهم بـ 7.7 مليون برميل يوميا إلى غاية استرجاع السوق لبعض المؤشرات الإيجابية.

توافق حول زيادة تدريجية في الإنتاج

تشير توقّعات الطلب على النفط التي أعدّتها منظمة البلدان المصدّرة للبترول، بأنّ الطّلب العالمي سيشهد انتعاشا تدريجيا خلال العام الجديد 2021، وذلك بالنظر إلى تعافي بعض الأنشطة الاقتصادية في العالم المستهلكة للطاقة، ومباشرة كثير من الدول عملية التلقيح ضد وباء «كوفيد-19»، ممّا سيبث الحياة شيئاً فشيئاً في الاقتصاد العالمي، وهو ما يستدعي ضخ كميات إضافية من البترول في الأسواق للمحافظة على استقرار الأسعار .

واتّفقت أوبك+ في البداية على زيادة إنتاجها بمليوني برميل يوميا اعتبارا من جانفي 2021، لكنها قررت أن تنفذ هذه الزيادة تدريجيا في اجتماعها الذي عُقد شهر ديسمبر 2020. وجاء هذا القرار باقتراح كل من الجزائر والكويت وأذربيجان من أجل المحافظة على استقرار سعر البترول في السوق العالمية التي تضررت بتراجع الطلب بفعل تداعيات وباء كورونا. كما تدعّم روسيا أيضا الزيادة التدريجية للإنتاج لتجنب حدوث هزة في السوق، بحيث أكّد نائب رئيس الوزراء الروسي

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:26 Page

ألكسندر نوفاك ووزير الطاقة السابق، أنّ بلاده ستدعّم زيادة إنتاج نفط مجموعة أوبك+ لكن بصفة تدريجية بدلا من المرور مباشرة إلى الزيادة المقرّرة في اتفاق أفريل 2020، بحيث ستصل الزيادة التراكمية لإنتاج مجموعة أوبك+ إلى مليوني برميل يوميا المزمعة بحلول شهر أفريل 2021، في حال غياب أي أحداث غير متوقّعة.

وكان رئيس مؤتمر أوبك، عبد المجيد عطار، قد أكّد في وقت سابق بأنه تقرّر عقد سلسلة من الاجتماعات كل شهر بداية من فيفري 2021 لمتابعة أوضاع سوق النفط، والوصول تدريجيا إلى تطبيق زيادة الانتاج بـ 500 ألف برميل كأقصى حد، وذلك مهما كان سعر النفط على مستوى الأسواق العالمية.

وكانت بعض أطراف اتّفاق أوبك+ قد أشارت إلى أنّ الاتفاق سيتغيّر إذا تعافت سوق النفط أسرع من المتوقّع، غير أنّ الطلب العالمي على النفط، ما زال أقل من 7 ملايين برميل يومياً عن مستوى ما قبل أزمة جائحة كورونا.

ومن جهة أخرى كان الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للبترول، محمد سنوسي باركيندو، قد أكّد في حوار حصري لمجلة «الشعب الاقتصادي»، أنّ المنظمة تتوقّع انتعاشا معتبرا أنّ الطلب على النفط يقدّر بـ 6.5 مليون برميل يوميا، لكن الأكيد أنّ هذه الزيادة سوف لن تعوّض مجمل خسارة الطلب المتوقّعة حتى نهاية 2020.

وجرى تداول سعر برميل النفط فوق مستوى الـ 50 دولارا للبرميل منذ شهر ديسمبر 2020، ولكن أسواق النفط تتعرّض لضغوطات بسبب مخاوف من أن السلالات الجديدة من فيروس كورونا سريعة الانتشار ستؤدي إلى انخفاض في الطلب على الخام.

واتّفق تحالف أوبك+ في ماي 2020 على خفض المعروض العالمي، بعد تجاوزه حجم الطلب بنحو 10 ٪، نتيجة تداعيات جائحة كورونا، وذلك بخفض الإنتاج بمعدل 9.7 مليون برميل يومياً في الفترة من ماي حتى نهاية أوت من نفس السنة، ثم تقليص التخفيض ليكون 7.7 مليون برميل يومياً من سبتمبر حتى نهاية سنة 2020.

نتائج الاجتماع الوزاري الـ 12 أوبك+

أكّد الاجتماع الوزاري الثاني عشر لدول أوبك وخارج أوبك، الذي انعقد في الرابع والخامس من شهر جانفي 2021 مجدّدا على استمرار التزام الدول المنتجة المشاركة في إعلان التعاون للحفاظ على سوق مستقرة والمصالح المشتركة للدول المنتجة، والإمداد الفعّال والاقتصادي والآمن للمستهلكين، والعائد العادل لرأس مال المستثمر.

ووافقت الدول المشاركة في الاجتماع الوزاري واتفاقية التعاون لخفض الإنتاج على عقد اجتماعات وزارية شهرية لمنظمة أوبك وخارجها اعتبارا من جانفي 2021 لتقييم ظروف السوق، واتخاذ قرار بشأن تعديلات الإنتاج الإضافية للشهر التالي، مع تعديلات شهرية أخرى لا تزيد عن 500 ألف برميل في اليوم.

وبخصوص مسألة التعويض، وافق اجتماع أوبك+ على تمديد فترة تعويض الإنتاج الزائد المحدّدة من طرف الدول الموقعة على إعلان التعاون خلال الاجتماع الـ 11 لدول الأوبك وخارج أوبك، والتي تمّ تعديلها لاحقا في سبتمبر 2020، للفترة من جانفي حتى نهاية مارس 2021، لضمان التعويض الكامل عن فائض الإنتاج من جميع الدول المشاركة في إعلان التعاون، كما رحّب الاجتماع بالأداء الإيجابي في مستويات المطابقة الإجمالية لتعديلات الإنتاج منذ اجتماعه الأخير شهر جويلية، والاستجابة البنّاءة من العديد من البلدان لآلية التعويض في استيعاب أحجامها ذات الأداء المنخفض على النحو المتفق عليه في الاجتماعات الوزارية في جويلية، والتي تمّ تعديلها لاحقًا في سبتمبر 2020.

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:26 Page

وزير السكن والعمران والمدينة كمال ناصري لـ «الشعب الاقتصادي»:

سلّمنا 68 ٪ من المشاريع في 2020 وحقّقنا 42 ٪ من الأهداف المسطّرة

يكشف وزير السكن والعمران والمدينة، كمال ناصري، بلغة الأرقام في حوار لمجلة «الشعب الاقتصادي»، الحصيلة السنوية لقطاع السكن وما تمّ تحقيقه من برنامج الحكومة خلال العام 2020، رغم تحديات الأزمة الصحية لـ «كوفيد-19»، كما يستعرض برنامج إعانات البناء التي تم رصدها للمناطق المنكوبة من الزلازل خلال الأشهر الفارطة، خاصة فيما يتعلق بولايتي سكيكدة وميلة.

حوار: ندى أحمد فتني

• الشعب الاقتصادي: سجّلت مختلف القطاعات خلال الأشهر الماضية تأثّرا واضحا جرّاء أزمة فيروس كورونا. ما مدى تأثّر قطاع السكن بالأزمة خاصة فيما يتعلّق بمستوى إنجاز المشاريع؟

•• وزير السكن والعمران والمدينة كمال ناصري: على غرار مختلف القطاعات الأخرى، تأثّر قطاع السكن بشكل محسوس جراء جائحة كورونا (كوفيد-19)، حيث كان لها الأثر البليغ على تقدم و / أو انطلاق الأشغال لاسيما في الفترة الممتدة من أفريل إلى جويلية، تبعا للتعليمات المتعلّقة بالوقاية والحد من تفشي الوباء لاسيما منها تقرير الحجر الصحي، حيث تمّ تسجيل توقف شبه تام لورشات الإنجاز حيث سجّلنا:

نقصا في اليد العاملة؛ غلق نقاط التموين بمواد البناء؛ عدم توفر وسائل النقل وغلق أماكن الإطعام. وحتى مع بداية رفع الحجر الصحي أواخر شهر جوان أين تمّ إسداء تعليمات لأصحاب المشاريع المنتدبين لإعادة بعث الورشات تدريجيا مع الاحترام الصارم لكل تدابير الوقاية والنظافة المعمول بها، والعمل بنظام تناوب الفرق، رغم ذلك بقيت الورشات تعمل بشكل بطيء لاستمرار العوامل المذكورة آنفا لاسيما منها نقص اليد العاملة.

> **كانت الأزمة الصحية فرصة لإعادة تقييم مشاريع السكن العمومي الإيجاري، حيث تمّ رصد مبالغ معتبرة في إطارها من أجل إنعاش مؤسّسات الإنجاز**

كانت النتيجة بلوغ جزئي للأهداف المسطّرة لسنة 2020، حيث بلغت نسبة تحقيق الأهداف المسطّرة للانطلاق في المشاريع 42 ٪، أما بالنسبة لتسليم المشاريع فبلغت 68 ٪.

كما كانت الأزمة فرصة لإعادة تقييم مشاريع السكن العمومي الإيجاري، حيث تمّ رصد مبالغ معتبرة في إطارها من أجل إنعاش مؤسسات الإنجاز.

ونتابع عن كثب تقدّم أشغال المشاريع في ظل الجائحة مع اتخاذ تدابير آنية للتكيف المستمر مع متطلبات تطورها، مع الإشارة إلى أن صحة المواطن الجزائري قبل كل شيء.

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:26 Page

الاقتصادي
مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة الشعب

اختتمت السنة بتسليم ما يقارب 200.000 وحدة سكنية

مع ذلك، اختتمت سنة 2020 بتسليم ما يقارب 200.000 وحدة سكنية وإعانة مالية للبناء، حيث أنّ عمليات التسليم امتدّت على طول السنة ولا تزال متواصلة، وتّمت على وجه الخصوص بمناسبة مختلف الأعياد الوطنية، والتي من أهمها عيد الاستقلال الوطني ويوم المجاهد المصادفين على التوالي للخامس من جويلية، والعشرين من أوت، وكذلك الفاتح من نوفمبر ومظاهرات 11 ديسمبر 1960.

من جهة أخرى، وبخصوص برنامج البيع بالإيجار «عدل»، وبالمساهمة الفعّالة للسلطات المحلية تمّ إطلاق جل السكنات التي كانت تعاني من نقص العقار بعد توطينها في مختلف المواقع في كافة الولايات. ويبقى بذلك العجز مسجّلا فقط في ولاية تيزي وزو، حيث الجهود متواصلة قصد إزاحة هذا العائق نهائيا.

•• شهدت ولايتا ميلة وسكيكدة هزّات أرضية عنيفة أدّت إلى تضرّر عديد السّكنات. كيف تمّ التكفل بالمواطنين جرّاء ذلك؟ وهل ستستفيد من برنامج تعمير خاص؟

تمّ التكفل بالمواطنين المتضرّرين جرّاء الهزات الأرضية التي ضربت ولايتي ميلة وسكيكدة، حيث استفادت ولاية ميلة إثر زلزال 17 جويلية و07 أوت 2020 من:

– تبليغ برنامج 200 سكن عمومي إيجاري للتكفل بإعادة إسكان المتضرّرين الذين تضرّرت سكناتهم؛

– تبليغ برنامج 400 إعانة للبناء الذاتي في إطار السكن الريفي لأصحاب هذه المناطق؛

– كما تمّ تبليغ 2377 إعانة تدخل في إطار ترميم السكنات المتضررة، حسب تصنيف السكنات (أخضر 2، برتقالي 3 وبرتقالي 4) من حيث مستوى الأضرار.

وقدّر المبلغ اجمالي لهذه اعانات بـ 651.500.000 دج، وهي إعانات يتم التكفل بها من حساب التخصيص الخاص المسمى الصندوق الوطني للسكن المفتوح لدى وزارة السكن.

من جهة أخرى، وللتكفل بمنكوبي منطقة الخربة والمعلنة منطقة منكوبة تمّ تخصيص عقار بمساحة إجمالية تقدّر بـ 106 هكتار، موزّعة على 3 مواقع لتوطين 2.180 قطعة أرضية موجّهة للبناء الذاتي، حيث تستفيد العائلات المنكوبة زيادة على القطعة الأرضية من إعانة مالية حدّدها رئيس الجمهورية بـ 01 مليون دينار، كما تكفّلت وزارة الداخلية بمنح إعانة مالية للكراء قدرها 15 ألف دينار شهريا لمدة سنة.

كما استفادت ولاية سكيكدة إثر زلزال 22 نوفمبر 2020، والذي لم يخلّف أضرارا كبيرة كما كان الحال بالنسبة لولاية ميلة، من 110 سكن عمومي إيجاري لمواجهة احتياجات المنطقة جراء الزلزال؛ 339 إعانة تدخل في إطار ترميم السكنات المتضررة، وهذا حسب مستوى تصنيف السكنات (أخضر 2، برتقالي 3 وبرتقالي 4)، وقدّر المبلغ اجمالي لهذه اعانات 113.600.000 دج.

> تمّ إطلاق جلّ مشاريع سكنات «عدل» التي كانت تعاني من نقص العقار بعد توطينها في مختلف المواقع في كافة الولايات، ويبقى العجز مسجّلا فقط في ولاية تيزي وزو، حيث الجهود متواصلة لإزاحة هذا العائق نهائيا.

•• شهدت الجزائر خلال سنة 2020 حوالي 80 هزّة أرضية وارتدادية عبر عديد الولايات، ما يرفع خطر انهيار السّكنات. هل تضع الوزارة خطّة احترازية من المخاطر؟ وماذا عن تفعيل الآليات الخاصة (قاعدة) بالزلازل؟

حقيقة سجّلنا هذا العام حركاتٍ زلزالية عديدة في عدة ولايات، والتي تدخل في إطار النشاط الزلزالي العادي الذي تعرفه الجزائر، وخاصة

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:26 Page

651.500.000 دج دعم للبناء لضحايا زلزال ميلة و290.505 إعانة في صيغة السكن الريفي ضمن برنامج 2015 - 2019

منطقة الشمال بحكم موقعها الجغرافي بين الصفيحتين التكتونيتين الأفرو – أورو أسيوية تجعلها معرّضة لنشاط زلزالي كثيف.

أما من ناحية مدى قدرة تجاوب البنايات مع هذه الهزات، فيجب التذكير بأن جميع المشاريع السكنية والتجهيزات العمومية التي تشرف على إنجازها وزارتُنا هي مصمّمة ومحسوبة حسب متطلّبات النظام الجزائري المقاوم للزلازل «RPA»؛ إذ تراعى فيها جميع التدابير الخاصة لجعل هذه البنايات آمنة ومقاوِمة للزلازل، وهذا حسب خريطة التمنطق الزلزالي المعمول بها التي تحدد عناصر الحساب المختلفة الضرورية للدراسة.

ستستفيد العائلات المنكوبة من إعانة مالية حدّدها رئيس الجمهورية بـ 1 مليون دينار، كما تكفّلت وزارة الداخلية بمنح إعانة مالية للكراء قدرها 15 ألف دينار شهريا لمدة سنة

للتذكير، أعدّت الجزائر منذ 1981 أول نسخة نظام مضادٍّ للزلازل في إطار السياسة التي انتهجتها للحد من مخاطر الزلازل ومجابهتها، تبعتها عدةُ مراجعات عام 1988 ثم 1999 وآخر نسخة سارية المفعول هي نسخة 2003، التي شهدت تعديلاتٍ جذرية من خلال خريطة التمنطق الزلزالي، وإجبار المهندسين وأصحاب الاستشارة الفنية، الاعتماد على أنماط بناء مكيَّفة حسب تصنيف كل منطقة.

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:26 Page

•• تتّجه وزارة السكن والعمران إلى دعم المؤسّسات النّاشئة ببرنامج جديد، كما ظهر مؤخرا خلال توقيع اتّفاقية بين وكالة «عدل» والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية..هل من تفاصيل أكثر؟

تشجيعا ودعما للمؤسّسات المصغّرة والناشئة قصد الولوج إلى الطلب العام، والاستفادة من المناولة في إطار مشاريع ذات الطابع العمومي التابعة لقطاع السكن، أبرمت بتاريخ 02 ديسمبر 2020 اتفاقية إطار بين الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره «عدل» والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية اتفاقية تسمح بإشراك المؤسّسات المصغّرة في عملية تسيير أحياء «عدل 2020» لمدة 04 سنوات كاملة، على أن تعمّم لاحقا على مستوى جميع الأحياء.

تهدف هذه الاتفاقية أساسا إلى تحسين الخدمات وترقية نوعية تسيير مواقع «عدل»، بحيث ستعمل المؤسّسات المصغّرة على ضمان نظافة الأحياء والمراقبة الأمنية، بالإضافة إلى عمليات صيانة المصاعد على أن توكل إليها لاحقا مهام أخرى تخص البناء، الترصيص والدهن وغيرها.

•• يؤكّد برنامج رئيس الجمهورية على دعم سكان المناطق الفلاحية في إطار دعم القطاع كمورد بديل للعملة الصعبة. ما هو جديد برنامج الوزارة فيما يتعلّق بالسّكنات الرّيفية؟

فيما يخص الإعانات الموجّهة للسكن الريفي، حظي برنامج الإعانات للسكن الريفي بإقبال واسع من طرف قاطني المناطق الريفية للقطر الوطني، نظرا لمساهمته في تحسين ظروف المعيشة عن طريق تشييد سكنات جديدة ولائقة لكل المستفيدين من الدعم المالي. ولعل أهم ما نصبو إليه من خلال هذه الصيغة السكنية هو توطين سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بتوفير أهم العوامل لتحسين الظروف المعيشية، وتفادي بذلك النزوح الذي من أهم عواقبه هجر الأراضي الفلاحية.

للتذكير، تمّ تبليغ الولايات في إطار البرنامج الخماسي 2015 – 2019 بـ 290.505 إعانة. وسيتواصل مجهود القطاع في البرنامج الخماسي 2020 – 2024، الذي خصّص للمناطق الريفية بـ 400.000 إعانة، لتلبية الطلبات المتزايدة، والتي ستساهم دون شك في تحسين الإطار السكني والمعيشي للمستفيدين من الإعانات.

مراقبة المشاريع من طرف الهيئة الوطنية للمراقبة التقنية للبناء (CTC) عملية إجبارية، إذ أنّها تسهر على مراقبة مخطّطات الهياكل ومدى احترام متطلّبات النظام المضاد للزلازل بحذافيره قبل وضع التأشيرة عليها

أضف إلى ذلك أنّ عملية مراقبة المشاريع من طرف الهيئة الوطنية للمراقبة التقنية للبناء (CTC) إجبارية؛ إذ أنّها تسهر على مراقبة مخططات الهياكل ومدى احترام متطلّبات النظام المضاد للزلازل بحذافيره قبل وضع التأشيرة عليها، وتتبعها المراقبة خلال مرحلة التنفيذ بُغية التطبيق الصارم لأحكام البناء المتعلقة بالإنجاز في المناطق الزلزالية.

من جهة أخرى، يجب التنويه إلى أنّ قطاعنا يولي أهمية كبرى لعملية التنظيم، وإعداد الوثائق التنظيمية التقنية من خلال اللجنة الدائمة للمراقبة التقنية للبناء (CTC)، وهي لجنةٌ قطاعية مشتركة نترأّسها، حيث نحرص على إدخال وتثمين نتائج البحث العلمي والاستعانة بالمخابر المتخصصة ومراكز البحث التابعة للقطاع.

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:26 Page52

تحـــت المجهـــر

في مواجهة أزمة مفتاحها المبادرة

قطاعات صمدت وأخرى أضاعـــت البوصلـــة

موازاة مع ما فرضته تداعيات الأزمة المزدوجة المالية والصحية، كان لزاما وضع حصيلة السنة المنصرمة تحت المجهر لرصد الإختلالات وتحديد النقائص، وتثمين النّتائج الإيجابية على تواضعها كما حرص عليه رئيس الجمهورية لدى استئناف نشاطه فور العودة إلى الوطن من رحلة علاج لم تثنه عن مزاولة المهام، وهو ما تجلى من خلال أول مجلس وزراء في بداية العام الجديد، مسجّلا ملاحظات بشأن عدد من القطاعات التي لم تواكب مسار التحديات التي لا مفر من رفعها سوى بالمبادرة في الميدان على أساس ديناميكية تنتج نتائج ملموسة تستجيب لاحتياجات الاقتصاد بجوانبه الاجتماعية، على اعتبار أنّ الإنسان يبقى في صميم كل عمل واستثمار ومشروع.

من العقار الصّناعي الاستثماري إلى البنوك والرّقمنة مرورا بالمؤسّسات النّاشئة والجامعة ومناطق الظل، هي بمثابة معالم كبرى للنمو تشير إلى التوّجهات الكبرى التي تنير الطريق أمام مسار الجزائر الجديدة، التي لا مجال فيها للتقاعس أو التسيب أو بقاء سلوكات كلّفت في الماضي الكثير، ولا مجال لأن تستمر أمام مخاطر أزمة متعدّدة الجوانب تتطلّب معالجتها حشد الطّاقات، وتجنيد الموارد مع ترشيدها للانتقال إلى برّ الأمان، ومن ثمّة الدخول ضمن البلدان الصّاعدة وهو ليس بالمستحيل شرط الإخلاص والوفاء.

حتى وإن كانت هناك مبرّرات لتدنّي وتيرة قطاعات معيّنة بفعل ثقل الأزمة، إلّا أنّ ذلك لا يعفي القائمين على قطاعات أدرجت في خانة مفاتيح الأزمة من المسؤولية عن حصيلة هزيلة لا ترقى إلى ذلك الطموح المعبّر عنه، في إنتاج القيمة المضافة وتثمين الموارد المحلية والأكثر أهمية الالتزام بورقة الطريق لترشيد المال العام، خاصة في الاستيراد الذي لا يزال يصيب البعض ممّن تبيّن عجزهم عن مواكبة التغيرات بل تحوّلت سلوكاتهم التسييرية البيروقراطية إلى معوقات تحد من قوة الإقلاع التي يقتضيها الظرف.

في المشهد الجديد لم يعد مكان للتّقاعس والانتظار والتردد في منعرج مصيري يستوجب مضاعفة العمل، والرفع من وتيرة الإنجاز بالمعايير العالمية لانتزاع موقع في الأسواق الخارجية أولها الأفريقية مع دخول منطقة التبادل الحر للقارة السمراء حيز التّنفيذ لتكون المؤسّسات الجزائرية في امتحان البقاء، خاصة وأنّ مؤشّرات كثيرة تشجّع على ذلك، ويتطلّب الأمر التزام العمل بمنهجية وبروح التّكتّلات ضمن شراكات وطنية راقية عنوانها الكبير المصلحة الوطنية.

سعيد بن عياد

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:26 Page

TALA تأمين لايف الجزائر

شركة متخصصة في تأمين الأشخاص

تأمينات

على الحياة
ضد الحوادث
على القروض
على السفر والمساعدة
التقاعد التكميلي
الإحتياط
على الصحة

TALA ASSURANCES
عش الحياة بسهولة

مرافقتك ووقايتك،
من المرض والخسائر.
مساعدتك ودعمك،
عند ظهور المخاطر.

www.tala.dz
contact@tala.dz
TALA Assurances
TALA Assurances

00 213 (023) 92 69 71/89
00 213 (023) 92 67 11

123، طريق مفتاح المكان الجميل
واد السمار - الجزائر

ANEP 2116100157

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:26 Page55

المديـــر العـــام للمؤسّســـة الوطنيـــة للملاحـــة الجويـــة:

برنامـــج تطويـــر يمكّـــن من رؤيـة شاملـة لأي طائـرة تدخـــل مجالنـــا الجـــوي

يعود تاريخ المؤسّسة الوطنية للملاحة الجوية إلى سنة 1962، حيث تأسّست غداة استقلال الجزائر، وكانت تنشط تحت تسمية «منظمة تسيير وأمن الطيران» (OGSA)، وهي منظمة جزائرية - فرنسية سيّرت كل خدمات الطيران المدني في الجزائر من 1962 إلى 1968، قبل أن يتم تأميمها سنة 1968 وتسند لها تسميات ومهام عديدة، إلى أن أعيدت هيكلتها وتسميتها «المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية» (ENNA) بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91-149 المؤرخ في 18 ماي 1991، وتصبح بذلك مؤسّسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري.

تتكفّل المؤسّسة التي تعمل تحت وصاية وزارة النقل وطنيا وبقواعد المنظمة العالمية للطيران المدني دوليا بضمان كل ما له علاقة بأمن وسلامة الملاحة الجوية لجميع شركات الطيران التي تستعمل المجال الجوي الجزائري، ويسهر مراقبوها الجويّون على توفير خدمات مراقبة الحركة الجوية والأمن الجوي مرورا عبر مجالها الجوي أو من إقلاع الطائرات إلى حين هبوطها أو مغادرتها المجال الجزائري.

للمؤسّسة مشاريع واستثمارات تسعى من خلالها إلى ترقية خدماتها وجعلها الأفضل في المنطقة، لكن فترة الإغلاق التي تلت تفشي وباء «كوفيد 19» في الجزائر وتعليق جميع الرحلات الجوية الداخلية والدولية في الـ 19 مارس 2020 كان لها أثر بالغ على مداخيلها.

ويكشف المدير العام للمؤسّسة الوطنية للملاحة الجوية، يوسف سفير، في حوار خاص مع مجلة «الشعب الاقتصادي» عن حجم تداعيات الجائحة على قطاع الملاحة الجوية، بالإضافة إلى أهم مشاريع تطويره والتحديات المستقبلية التي تواجهه في ضوء طموحات ريادية.

■ جمال الدين بوراس

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:26 Page5

الاقتصادي الشعب
مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة الشعب

طموح لتكوين جيل جديد من الخبراء وتقديم أجود الخدمات في المنطقة

الشعب الاقتصادي: منذ بداية الوباء تضرّرت العديد من المؤسسات الاقتصادية، منها التابعة لقطاع النقل الجوي إثر توقّفه بصفة كلية منذ مارس الماضي، فكيف كانت تداعياته على المؤسّسة الوطنية للملاحة الجوية؟

المدير العام للمؤسّسة الوطنية للملاحة الجوية يوسف سفير:
كان لفيروس «كوفيد-19» وقع مباشر على المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية، بحيث تضرّرت مداخيلها بشكل كبير، لكن الأمر الذي حرصنا عليه هو عدم المساس برواتب العمال، الذين يبلغ عددهم نحو 3400 عامل مهما كانت التداعيات، وهذا بفضل ادخارنا لعوائد مالية نجدها في أوقات الأزمات. مداخيل المؤسسة تأتي من حركة الطيران الجوي، وبتوقّفها خلال فترة الاغلاق بفعل قرار الحجر فقد تراجعت بشكل معتبر. قبل بداية جائحة «كوفيد-19» توقّعت المؤسسة في 2020 تسجيل رقم أعمال يزيد عن 13.5 مليار دينار جزائري، لكن بعد توقف حركة الطيران راجعت توقعات إنهاء السنة بتسجيل رقم أعمال قدّر بـ 7.1 مليار دينار جزائري، أي أنّ المؤسّسة حقّقت ما نسبته 52.47 ٪ من قيمة رقم الأعمال المتوقع خلال بداية السنة، بمعنى آخر فقدت ما يزيد عن 6 مليار دينار جزائري خلال هذه الفترة، ما يمثل 48 ٪ من توقّعاتنا. ولتقريب الصورة أكثر، نجري مقارنة بين رقم الأعمال المسجل حتى يوم 30 نوفمبر 2020 ورقم الأعمال المسجل في نفس الفترة من سنة 2019. في الفترة المذكورة من 2020 سجّلنا رقم أعمال قدّر بما يزيد عن 6 مليار و400 مليون دينار، أما في نفس الفترة من 2019 سجّلنا 12 مليار و370 مليون دينار.

لكن أسوء مرحلة مررنا بها خلال 2020 كانت في شهر أفريل أين تراجعت مداخيل المؤسسة بـ 79.66 ٪، فقد سجّلنا دخلا يتمثل في نحو 221 مليون دينار، في حين تجاوزت مداخيلنا في نفس الفترة من 2019 مليار دينار، ما استدعى تشكيل خلية أزمة لتدارس كيفية التعامل مع كل التداعيات والسيناريوهات الوبائية والاقتصادية المحتملة، ورغم حالة الاغلاق إلاّ أنّ فرقنا لم تتوقف عن العمل في هذه المرحلة، فإن كانت الرحلات الجوية من وإلى الجزائر قد توقفت لكن المجال الجوي ظل مفتوحا، ووجب علينا مراقبته وتأمينه وتقديم الخدمات لمستخدميه مهما كانت الظروف.

وتعود أسباب تراجع المداخيل إلى حالة الانكماش الاقتصادي العالمي وتوقف معظم شركات الطيران عن النشاط، بالإضافة الى تعطل قطاع السياحة في العالم، وإلغاء أغلب المواعيد الثقافية والرياضية العالمية مثل الألعاب الأولمبية ومختلف المنافسات الرياضية القارية الأخرى.

لكنّنا نتوقّع أن ينتعش قطاع الطيران في 2021 خصوصا بعد اكتشاف العديد من المخابر للقاحات فيروس كورونا، وفي حال تحسّنت الأوضاع نتوقع أن يرتفع رقم أعمالنا في هذه السنة بنسبة 41.50 ٪ مقارنة مع سنة 2020.

Indicateurs	2019	Clôture 2020	Prévisions 2021	VAR %		
				Clôture 20/19	Prév.21/19	Prév21/ Clôture .20
Survols sans escale (2)	110160	48788	70597	-55,7%	-35,9%	44,7%
Survols avec escale(1) :	156 805	63 299	86 080	-59,6%	-45,1%	36,0%
- National	77 723	41 852	54 080	-46,2%	-30,4%	29,2%
- International	79 082	21 447	32 000	-72,9%	-59,5%	49,2%
TOTAUX	266 965	112 087	156 677	-58,0%	-41,3%	39,8%

ماذا عن وتيرة حركة الطيران في هذا الظّرف الصّعب؟

قبل عرض إحصائيات حركة الطيران الجوي، وجب التركيز على أمر مهم، وهو أن المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية تسيّر كل حركات الطيران التي تستغل المجال الجوي الجزائري، سواء كانت رحلات وطنية أو دولية، مثل الرحلات من أوروبا نحو أفريقيا أو العكس مرورا بمجالنا الجوي، أو من أمريكا اللاتينية نحو أوروبا وأفريقيا أو العكس ومرورا بمجالنا الجوي،

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:26 Page5

تراجع رقم الأعمال بـ 48 ٪ بسبب كورونا والإغلاق كلّف 6 مليار دينار

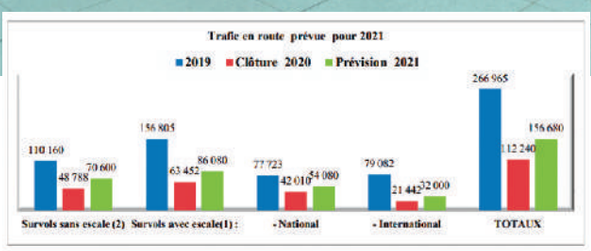

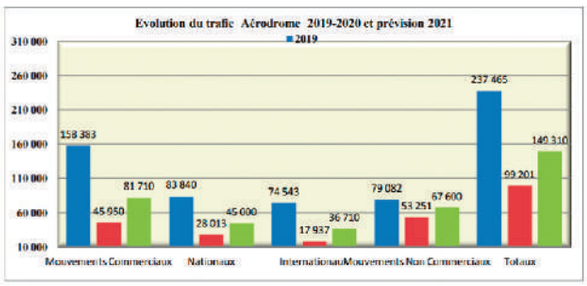

بغض النظر إن كانت هذه الرحلات مباشرة من دون توقف في مطارات الجزائر أو مع توقف فيها. كما تجدر الإشارة إلى أن للجزائر موقع جد استراتيجي يحتم على كل الوجهات المذكورة استعمال مجالنا الجوي، خصوصا وأن الخدمات التي تقدمها المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية عالية الجودة وتنافسية من ناحية الأسعار، هذه التنافسية تعود إلى اعتماد الجزائر على كفاءاتها وخبرات مواردها البشرية في تسيير مجالها الجوي وليس على وكلاء أجانب كما هو في بعض الدول.

بالحديث عن حركة الطيران خلال سنة 2020 التي تميزت بتوقف الرحلات الجوية، فنتوقّع إغلاق سنة 2020 بتسجيل 48788 حركة عبور (من دون توقف في مطارات الجزائر) مقابل 110160 حركة في 2019، أي بانخفاض 55.7 ٪، أما بالنسبة لحركة الطيران مع التوقف بمطارات الجزائر، فنتوقع إغلاق السنة 2020 بتسجيل 63229 حركة، أي بتراجع يقدّر بـ 59.6 ٪ مقارنة مع 2019 التي سجلنا خلالها 156805 حركة، وهذه بعض الأرقام التدقيقية بالنسبة لحركة الملاحة الجوية الوطنية والدولية.

الملاحة الجوية الوطنية: تمّ تسجيل 41852 حركة في 2020، و77723 حركة في 2019، ما يعني تراجعا بـ 46 ٪.

الملاحة الجوية الدولية: تسجيل 21447 حركة في 2020، و79082 في 2019، أي بتراجع قدره 72.9 ٪.

المجموع: 112087 حركة في 2020 و266965 حركة في 2019، أي بتراجع إجمالي تصل نسبته إلى 58 ٪.

وبالرغم من التراجع المسجل في حركة الطيران طيلة السنة، إلا أن شهر أفريل عرف تراجعا فادحا، فقد تراجعت حركة الطيران إلى مستويات غير مسبوقة وصلت إلى 82.97 ٪ مقارنة مع 2019، بحيث تراجعت حركة الملاحة الجوية الدولية لوحدها بـ 92.12 ٪.

وحاليا، إذا ركّزنا على التوقعات التي أُعدّت لسنة 2021، فنحن متفائلون خصوصا بعد العودة الجزئية لحركة النقل الجوي وتوقعات تراجع الأزمة الصحية بعد اكتشاف اللقاحات، ولهذا نتوقّع نموا في حركة النقل الجوي الكلية بنسبة 39.8 ٪ و44.7 ٪ بالنسبة لحركة العبور للمجال الجوي الجزائري، وتوحي هذه التنبؤات بالعودة التدريجية إلى المستوى العادي للنشاط.

هل رصدتم زيادة في عدد الطّائرات وشركات الطيران التي تختار استعمال المجال الجوي الجزائري؟

هناك تزايد سنوي مستمر لعدد الطائرات التي تستخدم المجال الجوي الجزائري خلال العشر سنوات الأخيرة، على سبيل المثال في 2018 سجّلنا 2660143 حركة ملاحة في مجالنا، وارتفع العدد في 2019 إلى 2660965، أي بنسبة نمو قدّرت بـ 0.3 ٪، ولو قارنا سنة 2018 مع 2017 فالزيادة تقدر بـ 3.9 ٪ و6.7 ٪ بين 2016 و2017. واستراتيجيتنا في هذا الصدد تعتمد على التحسين المستمر لخدماتنا من أجل جذب مزيد من شركات الطيران لاستخدام مجالنا، وقمنا مؤخرا ببناء أبراج مراقبة جديدة وحديثة، وهي بنايات ذكية مجهّزة بأحدث التقنيات، ومتواجدة في الجزائر العاصمة، تمنراست، غرداية، قسنطينة ووهران.

زيادة على هذا، فالمجال الجوي الجزائري الآمن والأسعار التنافسية التي نوفّرها لشركات الطيران تجذب مزيدا من المتعاملين سنويا، لكن ارتفاع أعداد المتعاملين مرهون أيضا بعوامل أخرى، تتعلق أساسا بالحركية الاقتصادية العالمية، فازدهارها يجلب مزيدا من المستخدمين لمجالنا، فمثلا انتعاش

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:26 Page5

السياحة في العالم يرفع من عدد الرحلات الجوية التي ستستخدم بالضرورة المجال الجوي الجزائري، وأخص بالذكر السياحة الدينية التي تستدعي رحلات جوية كثيرة، وحتى التظاهرات الرياضية والثقافية العالمية تزيد من حركية الطيران الجوي. وبالحديث عن السياحة، أريد أن أنوّه إلى شيء هام وهو أنه في حال انتعاش السياحة في الجزائر لن يكون هذا القطاع وحده المستفيد، بل ستكون هناك قيمة مضافة أيضا لقطاع الطيران ومنه للملاحة الجوية.

مع تداعيات الظرف الصحي الاستثنائي، هل للمؤسّسة مخطّطات استثمارية؟ وما أبرز المشاريع؟

تعمل المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية على تطبيق برنامج تطوير تسيير المجال الجوي PDGEA، وهو مشروع يعمل على تحديث وترقية أمن وخدمات الملاحة الجوية، بحيث قامت بإنشاء مركز مراقبة جهوي بولاية تمنراست يضاف إلى المركز الجهوي المتواجد بالجزائر العاصمة، وقد اكتملت الأشغال به ونحن الآن في مرحلة تركيب وتثبيت المعدّات المتمثلة في الرادارات، كما قامت المؤسسة باقتناء نوع جديد من الرادارات الحديثة وهو ADSP يستعمل لأول مرة في الجزائر، وينصّب هذا النوع في التلال والمناطق الوعرة ويضمن فعالية كبيرة، ولأجل تدعيم وتحديث آليات الاتصال سنقوم بتركيب نحو 20 هوائيا متقدّما في جميع أنحاء التراب الوطني، وننتظر أن يدخل حيز الخدمة أواخر 2021.

وسيضمن برنامج تطوير تسيير المجال الجوي PDGEA التغطية الكاملة لكل المجال الجوي الوطني، إضافة إلى تقديم خدمات اتصالات ذات جودة عالية مع شركات الطيران المستعملة لمجالنا، كما سيصبح بالإمكان رؤية أي طائرة تدخل المجال الجوي الجزائري، ما يؤمّن أكثر الملاحة الجوية علاوة على رقمنة كل أنظمتنا المعلوماتية. هذا الاستثمار الذي سيرفع من مستوى الخدمات سيحفّز شركات طيران أخرى على استعمال المجال الجوي الجزائري، وكون الجزائر تقع في حوض البحر الأبيض المتوسط، فبرنامج التطوير هذا والإمكانيات التي سخّرت لتجسيده سيرفع من قدراتنا التقنية، التي تمكن من تعزيز مكانتنا وضمان ثقة المتعاملين الأوروبيين، الذين يستعينون بخدمات المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية من حين لآخر مثل Euro-Control، ما سيعود علينا بفائدة مالية.

بالموازاة، هل تحقّق المؤسّسة مداخيل بالعملة الصّعبة؟

إنّ معظم المداخيل التي تحقّقها المؤسسة بالعملة الصعبة، تحوّل أقساط منها للخزينة العمومية لتتلقى المؤسسة بعدها القيمة المقابلة بالعملة الوطنية، ويتم الاحتفاظ بجزء منها من أجل الاستثمار، فتعاملاتنا التجارية مع شركات الطيران تتم أساسا بالعملة الوطنية، حيث تقوم مصالحنا بإعداد الفواتير بالعملة الوطنية لكن الدفع من المتعامل يتم باليورو أو الدولار.

في ضوء كل هذا، ما الذي يجب القيام به لجعل الجزائر منطقة عبور لشركات الطيران العالمية؟

تحوز الجزائر على كل المقوّمات التي تمكنها من أن تصبح منطقة عبور عالمية أو أورو-أفريقية أو باتجاه قارة أفريقيا فقط، ما سينعكس بالإيجاب على اقتصاد البلاد وشركات الطيران وكذا على مؤسستنا، فبعض المطارات الكبرى في العالم التي تستوعب آلاف المسافرين يوميا تكون في العادة نقطة تحول لوجهات أخرى لغالب المسافرين الواصلين إليها، وهؤلاء يستعملون بالضرورة مرافق البلد وخدماته الفندقية والتجارية، كما أنّهم يجعلون حركية المطارات مستمرة ودائمة، وتحقيق هذا لا يكون بين ليلة وضحاها، فالأمر يستدعي تكاتف كل الجهود وتخطيطا استراتيجيا، فالمنشآت وحدها لا تفي بالغرض، بل يجب أن تدعم بخدمات تتماشى والمعايير العالمية، تضمن السرعة والجودة في الأداء ما يربح المستخدمين الوقت والرضا، ويكسبنا موارد مالية.

في انتظار ذلك، ما هي طموحاتكم؟

نطمح ونعمل بكل جدّ لتقديم أحسن وأفضل الخدمات في المنطقة، خصوصا وأن تنظيم الملاحة الجوية الإقليمي يدرجنا ضمن قائمة «EUR» الأوروبية، ولهذا فنحن نسعى إلى أن تكون خدماتنا في نفس مستوى خدمات الدول الأوروبية وEurocontrol وهي الهيئة المسيّرة للملاحة الجوية في أوروبا، كما نطمح أيضا إلى أن نكون في المراتب الأولى في تصنيفات المنظمة العالمية للطيران المدني الخاصة بجودة الملاحة الجوية في حوض البحر الأبيض المتوسط. ولأجل هذا تعوّل المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية على تكوين جيل جديد من الخبراء، وللجزائر تاريخ وتقاليد في مجال الطيران المدني، ووجب اليوم أن نرتقي بالشباب الذين حازوا على تجربة وخبرة في الميدان إلى خبراء المستقبل في الملاحة الجوية، وهذا يستدعي تكاتف جهود جميع الفاعلين في قطاعنا، حتى نتمكّن من تحقيق هدف الريادة في المنطقة.

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:26 Page5

عام من الإبداع والدّعم بالرغم من الجائحة

موبيليس..

لم تكن سنة 2020 عادية بالنسبة لأوّل متعامل للهاتف النقال بالجزائر، فشركة موبيليس لم تكن بمنأى عن تداعيات جائحة «كوفيد-19» التي قلبت الاقتصاد العالمي رأسا على عقب، وتسبّبت في تراجع شركات عالمية غير قطاع الاتصال، ولأنّ شركة موبيليس تسعى منذ نشأتها إلى تقديم أحسن الخدمات والتكفل الجيد بزبائنها التي تفتخر اليوم ببلوغهم 19 مليون مشترك، فقد حقّقت قفزة في مجال الاتصال رغم الجائحة، فسنة 2020 كانت عنوانا للحجر الصحي وموبيليس واصلت مجهوداتها لتمكين عملائها من التواصل عن بعد، فكانت الرقم واحد في مجال الاتصال.

محمد فرقاني

عروض ترويجيّة لم تتوقّف

كانت سنة طويلة وشاقّة ابتسمت فيها موبيليس لزبائنها منذ البداية، فكان عرض «مبتسم» أولى عروض السنة الترويجية المُوجّه لزبائن الدفع المسبق في بداية جانفي 2020، والذي سمح بالاستفادة من أحجام أنترنت بعد كل تعبئة للرّصيد، وأحجام الأنترنت تُهدى حسب قيمة الرصيد المعبّأ. بعدها بأيام تزف الشّركة الأولى لمتعاملي الهاتف النقال خبر التغطية الشاملة لخدمات الجيل الرابع في كافة ولايات الوطن، بعد أن رخّصت سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية لموبيليس بتغطية الولايات الإضافية المتبقية بداية من السنة الثالثة، لتشمل هذه التغطية كل التراب الوطني، وتوسيع وتسويق تكنولوجية الجيل الرابع لموبيليس شمل 16 ولاية إضافية بأكبر شبكة للجيل الرابع بما يقارب 10 مليون مشترك، داعية بهذا كل الجزائريّين للإلتحاق بأكبر شبكة للجيل الرابع في الجزائر.

في شهر مارس وتلبية لطلبات زبائنه، أطلق موبيليس عرضه التّرويجي «أنترنت Win max Control 100 % » يمنح فيه رصيدا إضافيا ضخما من الأنترنت على كل اقتناء جديد أو تجديد لعرض (Win max Control 1300 - 2000 - 3500) وصل إلى 100 ٪ من الحجم الابتدائي للعرض.

الكريم خلال الشّهر الكريم

كعادته احتفى موبيليس بشهر رمضان بكرم مع جميع زبائنه من خلال سلسلة عروض ترويجية، فكانت فئة الزبائن الحرفيّين والتجار والمؤسّسات على موعد مع العرض الترويجي «1000PixXPro» ليستفيدوا من عدّة امتيازات سخيّة من المكالمات والرّسائل القصيرة والأنترنت.

متفائلا بالشّهر الفضيل، خصّص موبيليس لزبائن الدفع المسبق عرض «مبتسم» «Mobtasim» ليبقى الاتصال متواصلا بين العائلات والأقارب تعزيزا لاحترام تدابير الحجر المنزلي.

ولإسعاد زبائنه المحترفين والمؤسّسات، أطلق موبيليس عرضه الترويجي الثاني «PixXPro 2000» طيلة الشهر الفضيل، ليستفيد الزّبائن الحرفيّون، التجار والمؤسّسات المشتركون من عرضين إضافيين مجانيين، عند تشغيل عرض «PixXPro 2000».

ولأنّ الشّركة المواطنة ترافق كل زبائنها خلال شهر رمضان، أعلنت عن إطلاق اشتراكات مجانية على خدماتها «MobInfo» و «MobiliStore» و «Naghmati» و«MobMic» لتمكّنهم من الولوج والإشتراك مجانا في هذه الخدمات، والاستمتاع بمحتوياتها بكل أريحية.

وكان ختام عروض سنة 2020 مسكا مع موبيليس، فأطلق المتعامل العرض الترويجي الخريفي الرائع لـ «Win max Control»، منح

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:26 Page5

موبيليس من خلاله رصيدا إضافيا ضخما من الأنترنت على كل اقتناء جديد أو تجديد لعرض Win max Control

كورونا والهَبّة التّضامنية

بعد إعلان السّلطات الصحية بالجزائر عن انتشار الوباء، وقصد مواجهة الوضع الصحي وضعت شركة موبيليس تحت تصرّف زبائنها جلّ الخدمات عن بعد قصد التقليل من التنقل والإتصال المباشر مع الأشخاص من خلال مرافقة مختلف الخدمات عن بعد، من بينها الدفع الإلكتروني الذي بموجبه تمكّن الزّبائن من القيام بمختلف التّعبئات بمجرد نقرة واحدة.

كما التزمت موبيليس طيلة فترة الحجر بتوفير كل ما يحتاج إليه المشتركون من خدمات وتغطية للشبكة واضعة ترسانة من الومضات التّحسيسية للوقاية من الوباء، مؤكّدة أنّها المؤسّسة المواطنة التي تفتخر بدعمها وإسهامها في مواجهة الأزمة الصحية.

وفي 23 مارس، قام المتعامل الوطني «أ – تي – أم» موبيليس عبر رئيسه المدير العام بالتوقيع على اتفاقية تعاون مع المؤسسة الإستشفائية لبوفاريك لولاية البليدة، لتزويدها بسيارة إسعاف مجهّزة بكل المستلزمات الطبية ومجموعة من الشّرائح الهاتفية من الجيل الرابع، ولم تغفل الشّركة المواطنة عمّا مرّ به سكان عاصمة متيجة خلال الحجر الشّامل مع إلزامية المكوث التي فرضها انتشار وباء كورونا، فقامت بإطلاق عملية تضامنية بمنح سكان البليدة أرصدة إضافية صالحة للإتصال وإرسال الرسائل القصيرة والأنترنت. ولتعميم قيمه التضامنية وبث روح المواطنة عبر كل أرجاء الوطن، وفي خضّم الوضع الصحي الذي سبّبه وباء كورونا، واصلت شركة موبيليس في تقديم دعمها ومساعداتها من خلال إطلاق حملة خيرية لصالح المؤسّسات الإستشفائية العمومية، مانحة الفرصة للزّبائن للمشاركة في هذه الحملة باقتطاع 10 دج عن كل عملية تفوق 200 دج يقوم بها المشتركون كتعبئة الرصيد، دفع الفواتير، تشغيل خط جديد وتحوّلها إلى تبرّعات لاقتناء معدّات صحية طيلة شهر رمضان.

أطفالك في أمان مع موبيليس

في منتصف العام المنقضي، أعلن متعامل الهاتف النقال الرقم واحد في الجزائر عن توفير خدمة الرقابة الأبوية «Mobilis@fe» على جميع عروضه، حرصا على سلامة زبائنه وسلامة الأطفال الذين يستخدمون الأنترنت على شبكته عبر أجهزتهم الذكية.

وتتيح خدمة Moblis@fe للآباء مرافقة أطفالهم وحمايتهم خطوة بخطوة مع حظر كل المحتويات والتطبيقات غير المناسبة لأعمارهم، بحيث يجعل ملاحة الأطفال على الأنترنيت آمنة، ويتجلّى ذلك من خلال ربط خطوط الهاتف المحمول الخاصة بهم بخطوط أحد آبائهم الذين سيكون لهم دور المسؤول، كما يمكن لهم تطبيق وتعديل ملفات التصفية الخاصة بأطفالهم من خلال واجهة الويب .Meetmob

كما أنّ الخدمة صالحة لمدة 12 شهرا بسعر في متناول جميع الأولياء، تفعّل بعد تقرّب ولي الطفل من إحدى الوكالات التجارية للشركة.

الرّياضة وموبيليس

لكونها الرّاعي والرفيق الأول للرياضة بالجزائر، لم تكن سنة 2020 لتمر دون بصمة موبيليس على الرياضة الجزائرية، فأبرم المتعامل الأول للهاتف النقال بالجزائر على عقود رعاية مع أربعة وعشرين اتحادية رياضية، إيمانا منه بضرورة تجسيد قيم التعاون وتعزيز المنشآت و شبكات الاتصال الإلكترونية، وترقية الحركة الرياضية الوطنية ومرافقة رياضيي النخبة للتحضير الأمثل للاستحقاقات الرياضية الوطنية والدولية.

ومع عودة أبطال أفريقيا لسنة 2019 إلى الميادين، عاد موبيليس ليساند زملاء محرز في أربع خرجات هذا العام، في وديتي نيجيريا والمكسيك والمواجهة المزدوجة أمام زيمباوي في إطار تصفيات كأس أمم إفريقيا بالكاميرون، ليجدّد وفاءه لالتزاماته حيال مرافقة وتشجيع الخضر ودعمه غير المشروط للمنتخب الوطني، مهما كان الموعد الرياضي ومكانه.

الشّريك الأول للرياضة بالجزائر وبالكرة خاصة، لم يتخلّف عن الحدث الكروي المحلي الأبرز في نهاية العام، فكان الراعي الرسمي والشريك الحصري للمرة السادسة على التوالي للكأس الممتازة لكرة القدم في طبعتها الثالثة عشر، والتي توّج بها شباب بلوزداد على حساب اتحاد الجزائر.

«موبيليس» فرضت نفسها في التّنمية الإقتصادية والإجتماعية

باختيارها وتبنّيها لسياسة التّغيير والإبداع، تعمل موبيليس دوما على عكس صورة إيجابية، وهذا بالسهر على توفير شبكة ذات جودة عالية وخدمة جد ناجعة للمشتركين، بالإضافة إلى التنويع والإبداع في العروض والخدمات المقترحة، وعلى هذا الأساس برز دورها جليا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، إلى جانب أهم الاستثمارات والمشاريع المستقبلية التي تطمح مؤسّسته لإنجازها مع ضمان خدمة ذات نوعية لاسيما في ظل المنافسة المحتدمة بين مختلف متعاملي الهاتف النقال.

وقد سبق للمؤسسة أن صنّفت من طرف سلطة الضبط سنة 2007 كأحسن شبكة من حيث التغطية، وفي سنة 2015 تمكّن المتعامل الأول والوحيد من تغطية 48 ولاية بتقنية الجيل الثالث، كما تمكّن من احتلال المرتبة الأولى من حيث خدمة الجيل الرابع سنة 2016، محقّقا الريادة في السوق سواء من حيث رقم الأعمال أو عدد المشتركين، وفي سنتي 2018 و2020 صنّفت من طرف سلطة الضبط للمرة الثانية، كأوّل متعامل من حيث تقديم خدمة الأنترنت وضمان تغطية شاملة للجيل الرابع في 48 ولاية.

وبـ 19 مليون مشترك، باتت المؤسّسة فاعلا بارزا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبزيادة 8.9 ٪ مقارنة بسنة 2019 يعكسها رقم أعمال يقدّر بـ 115 مليار دينار، فزبائن موبيليس موزعين بين 2.7 مليون مشترك في خدمة «G 2» و6.5 مليون مشترك بخدمة «G 3» و9.8 مليون مشترك «G 4»، هذا الأخير يعتبر الأكبر بين متعاملي الهاتف النقال بالجزائر.

أما بالنسبة للجيل الخامس ومستقبل الاتصال، فترى موبيليس أن الأمر يستلزم توحيد مصالح مختصّة لتنفيذه، والمؤسّسة مستعدّة لوضع الإمكانيات وتخصيص ميزانية لإنجازه رغم أنّ لها أولويات أخرى في الوقت الحالي.

وتقدّر أرباح مؤسّسة موبيليس بـ 11.3 مليار دينار، تقابلها استثمارات للمؤسّسة بلغت 152 مليار دينار خلال الأربع سنوات الماضية، كما تمتلك 11213 نقطة بيع معتمدة تتعامل مع 19 مليون مشترك.

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:27 Page5

محمد حميدو

وزير السياحة يتحدث عن تفاصيل ورقة الطريق

التحدي.. جعل السياحة في مقدمة مسار تنويع الدخل وانشاء الثروة

أجرت الحوار : نسيمة شرلاح

كشف وزير السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي محمد حميدو، من خلال الحوار الذي خص به «الشعب الإقتصادي» أنّ مصالحه تعكف على وضع مخطط استعجالي لإعادة بعث النشاط السياحي في ظل هذه الأزمة الصحية العالمية، كما أنّه بصدد التحضير للتنصيب الفعلي للمجلس الوطني للسياحة الذي يعتبر من أهم الآليات التي ستساهم في الإقلاع الحقيقي والفعلي لقطاع السياحة في بلادنا. كما استعرض أبرز التحديات التي تواجه القطاع السياحي، مبرزا بلغة الأرقام الإنجازات التي تحققت، بالإضافة إلى خطة عمل القطاع السياحي بشكل عام حتى آفاق 2030.

وأشار إلى أن التفعيل الميداني للطاقات السياحية للجزائر، يحتاج إلى بذل المزيد من الجهود وتذليل المعوقات وعدم العودة إلى أخطاء الماضي، علاوة على الاستثمار في العنصر البشري الذي اعتبر أنّه يشهد تحسنا ملحوظا، وفيما يخص العقار السياحي سيتم إطلاق برنامجا لرقمنته مما سيسهل على المستثمرين إيداع الملفات وكذا الحصول على المعلومة في أقرب الآجال، وأوضح في ذات السياق أنّ منح حق الامتياز للأوعية العقارية ذات الطابع السياحي يكون لفائدة حاملي المشاريع السياحية.

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:26 Page5

الشعب الاقتصادي
مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة الشعب

الشعب الاقتصادي: تعتبر السياحة المحرك الرئيسي للتنمية خارج المحروقات لما يدره من موارد بالعملة الصعبة، ما هي معالم استراتيجية وضع السياحة في السياق الاقتصادي؟

محمد حميدو: يعتبر قطاع السياحة أحد القطاعات التي قطعت دُولاً أخرى أشواطاً كبيرة في جعله أبرز مصادر دخلها الوطني، والوضع اختلف في الجزائر نظرا لعوامل عديدة سابقا، ولكن التحديات الراهنة تفرض أن تكون السياحة في مقدمة القطاعات الحيوية والبعيدة عن مجال الطاقات.

في الحقيقة السياحة هي طاقة من نوع آخر، إنعاشُها هو الاستغلال الأمثل للطاقة البشرية والكفاءات الوطنية في مختلف المجالات وهي أيضا الحفاظ على الطاقة الطبيعية التي حبانا بها الله، وانطلاقا من هذا عَمدنا منذ تولي هذا القطاع إلى وضع استراتيجية عامة تدفع إلى جعله في السّياق الإقتصادي الذي سبق الحديث عنه.

وفي هذا الصّدد، تم إعداد خارطة طريق واضحة المعالم، مُحَدَّدة الأهداف و مضبوطة الآجال مع تحديد الآليات و الميكانيزمات الناجعة للمتابعة والتقييم الدوري، وهذا من أجل إنعاش وتطوير صناعة سياحية وصناعة تقليدية في مستوى القدرات والمؤهلات التي تزخر بها البلاد، لأن واقع القطاع اليوم لا يعكس بتاتًا مستوى هذه المؤهلات، حيث مازال رهين العديد من الإشكاليات والتراكمات حالت دونه ودون تحقيق إقلاع حقيقي يجعل من هذا القطاع أداة من الأدوات الإنتاجية المنتجة للثروة ولمناصب الشغل.

حيث أن مقاربتنا وتَحَدّينا يرتكز أساسا على هدف الوصول إلى خدمات سياحية رائدة، وفق المعايير المعمول بها وتتلخص محاور استراتيجيتنا فيما يلي:

تحيين ومراجعة المنظومة القانونية المؤطرة لمختلف نشاطات القطاع باقتراح قانون إطار، وإدراج جملة من التحفيزات وتشجيع الاستثمار واستقطاب الخواص من أجل دعم جهود الدولة في برنامجها السياحي بالإضافة إلى اقتراحات عديدة لمختلف القطاعات الشريكة لقطاع السياحة من أجل اقامة إنسيابية وانسجام بيننا.

تسريع وتيرة الأشغال المتعلقة بعصرنة وإعادة تأهيل المؤسسات الفندقية التابعة لمجمع فندقة سياحة وحمامات معدنية (HTT)بغرض الرفع من الطاقة الاستيعابية للحظيرة الفندقية وفقا للمعايير الدولية المعمول بها.

التركيز على التكوين والتأطير البشري وذلك بعصرنة برامج التكوين وفقًا للمعايير الدولية، وإعادة تأهيل مؤسسات التكوين تحت الوصاية، التوجه نحو التكوين المتخصص الذي يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الاحتياجات المحلية وتطورات القطاع، والعمل على اقامة شراكة بين مؤسسات التكوين السياحي والمؤسسات المهنية، بالإضافة إلى زرع ثقافة سياحية لدى المتعاملين والمواطنين، لأن بالهياكل وحدها لن نستطيع تحقيق الأهداف دون تغيير الذّهنيات ودون توفير عنصر بشري كفء ومؤهل يخدم السائح والزائر.

العمل وبصفة استعجالية على تعميم عملية رقمنة وعصرنة القطاع، من خلال تجسيد المخطط القطاعي وذلك قصد تحقيق الحكامة والشفافية ومكافحة البيروقراطية، وكذا عصرنة العلاقات بين الإدارة والمتعاملين الاقتصاديين والمواطنين كما تقتضيه أسس الجزائر الجديدة.

وُضع مخطط تنموي للسياحة سنة 2008 حتى آفاق 2030، يهدف لجعل الجزائر قطبا سياحيا هاما في أفريقيا والبحر المتوسط، هلا حدثتنا بلغة الأرقام عن مدى تنفيذ هذه الاستراتيجية؟

بالفعل يهدف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية **SDAT** آفاق 2030 إلى ترقية وتنويع النشاط السياحي، من خلال تحقيق النوعية واحترام البيئة وبناء وجهة سياحية تكون قادرة على استقطاب الاسواق العالمية وتغطية الطلب الداخلي وتوفير خدمات رفيعة تتماشى ومتطلبات الزبائن.

إن هذا المخطط، مرّ بعدة مراحل، وهناك العديد من الخطوات والإنجازات التي تستحق التثمين والتشجيع وبعضها ما يحتاج منا المزيد من الجهد والعمل لأن الهدف الأساسي للمخطط هو جعل الجزائر بلدا سياحيا بامتياز.

وبلغة الأرقام تم رفع طاقة الحظيرة الفندقية إلى ما يفوق 125.000 سرير مما يسمح الآن بتوفير 32.000 منصب شغل، كما تجدر الإشارة إلى أنه يوجد اليوم 855 مشروع سياحي قيد الإنجاز ما سيسمح بتوفير111.249 سرير إضافي و 45.127 منصب شغل مباشر.

المُتتبع لهذا المخطط يجد أنّه أنجز في ظرف اقتصادي وسياسي مغاير تماما للوضع الحالي، ما تعليقكم على هذا وما هي البدائل؟

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:27 Page

إن الطريقة المثالية لبلوغ الأهداف مهما كانت هي معرفة التماشي مع الظروف التي يفرضها الواقع والمتغيرات التي تفرضها هذه الظروف ولا يمكن توقعها بصفة مطلقة، وعليه فإن الاجتهاد الحقيقي يكمن في الاستشراف والتنبؤ بمآلات الأمور.

لا يخفى أن إعداد مخطط تهيئة الإقليم، فرض إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 وهو الإطار المرجعي للسياسة السياحية منذ سنة 2008. والى اليوم، حدثت متغيرات وظروف أدت إلى ضرورة تقييم مدى تنفيذه، وهذا ما تم فعلا بعد مرور عشر سنوات ،وذلك خلال الجلسات الوطنية للسياحة أواخر جانفي 2019، التي كانت فرصة لتسليط الضوء بموضوعية على كل إيجابيات وسلبيات المخطط لتدارك النقائص وتبني برامج ترقية السياحة في إطار نظرة مستقبلية واستشرافية تقوم على تحقيق أهداف التنمية الشاملة، وهو الآن قيد التعديل من طرف الوكالة الوطنية لتنمية السياحة، بغية تكييفه مع التطورات الجديدة.

هناك عديد البرامج والمخططات والاستراتيجيات لكن أين نحن من التفعيل الميداني للطاقات السياحية؟

إن التفعيل الميداني للطاقات السياحية للجزائر، يحتاج إلى بذل المزيد من الجهود وعدم العودة أبدا إلى أخطاء الماضي.

جعل البلد رائداً سياحيا من خلال منتوج سياحي فعال يحتاج أولا إلى العمل بإخلاص وصدق، وإلى ترسانة قانونية فعالة ومتماشية مع المتغيرات التي تفرضها الأوضاع في العالم، كما يحتاج أيضا إلى تنسيق تام بين قطاع السياحة والقطاعات الاقتصادية الأخرى ذات الصلة، وكذا تبوّء مكانة رائدة في السوق الترويجية للإمكانيات السياحية للبلد.

وانطلاقا من كل هذه الرّكائز وغيرها، نطمح إلى الوصول إلى هذه الأهداف السامية وتفعيل الطاقات السياحية، بتسخير الإمكانيات اللازمة في الترويج عبر مختلف التظاهرات ووسائل الإعلام، وتخفيف إجراءات الاستثمار السياحي والعقار السياحي ومتابعة المستثمرين في انجاز مشاريعهم.

إن التفعيل الحقيقي للطاقات السياحية يحتاج إلى تذليل المعوقات التي تحول دون الوصول إلى الأهداف المنشودة، فقطاع السياحة أُفقي بامتياز يتداخل مع القطاعات الأخرى ويحتاج إلى تسخير كافة الأطراف الإقتصادية والإجتماعية.

ولعل من أهم الآليات التي ستساهم في الإقلاع الحقيقي والفعلي هي قرار إعادة تنشيط المجلس الوطني للسياحة المُنشأ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02 – 479 المؤرخ في 31 ديسمبر 2002، ونحن الآن بصدد تحضير التنصيب الفعلي لهذه الهيئة التي ستكون الدافع لتعزيز التنسيق والتعاون القطاعي المشترك، لاستحداث الآليات الضرورية لمرافقة مسار بناء صناعة سياحية وطنية تنافسية وجذابة.

هذا المجلس الذي سيترأسه الوزير الأول بمشاركة وزراء القطاعات ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة، سيعمل على دحر كل العراقيل التي تعوق النشاط السياحي، واتخاذ الإجراءات و التدابير اللازمة لدفع الحركية السياحية في مجالات الاستثمار، الترقية والترويج والتسويق والتكوين ومرافقة الفاعلين السياحيين.

فيما يخص العقار السياحي والاستثمار، يشتكي المستثمرون من تعقيدات بيروقراطية وطول مدة معالجة الملفات، ماذا أعددتم لتغيير الوضع لتسهيل الحصول على العقار وإنجاح المشاريع.

فيما يخص الحصول على العقار السياحي، أوضح بأنها عملية مقننة وتتم حسب الإجراءات والأحكام القانونية المتضمنة في قانون المالية التكميلي 2015 من المادة 48 التي تحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، وهذه الإجراءات تتطلب مدة زمنية في المعالجة الإدارية للملفات.

وبشأن مدة معالجة ودراسة ملفات الاستثمار وقصد تسهيل العملية فإننا بصدد إطلاق برنامج لرقمنتها مما سيسهل على المستثمرين إيداع الملفات وكذا الحصول على المعلومة في أقرب الآجال، عبر الموقع الإلكتروني للوزارة، ونعتقد بأن رقمنة العملية وإلتزام الإداريين سيحقق قفزة نوعية لمعالجة هذا الإشكال البيروقراطي.

كما سنعمل على الإسراع في إتمام مخططات التهيئة السياحية(PAT) لمناطق التوسع السياحي(ZET) من أجل توفير العقار السياحي وتطهيره عن طريق الإلغاء الكلي أو الجزئي لبعض مناطق التوسع السياحي التي تم المساس بطبيعتها بسبب استغلالها لأغراض أخرى على غرار بناء مشاريع سكنية، أو تلك المتواجدة داخل المناطق الفلاحية والغابية. رهانات كبيرة لترقية السياحة، وأصبحت أكبر في ظل الأزمة الوبائية الحالية التي يعيشها العالم، كيف كان الأداء في الموجة الأولى خاصة وأنّ القطاع اعتبر منكوبا، وماهي استراتيجية مواجهة مخلفات الموجة الثانية؟

منذ تفشي وباء كوفيد- 19 في بلادنا، بادرت دائرتنا الوزارية بمجموعة من التدابير التي تدخل ضمن تعليمات رئيس الجمهورية والمتعلقة بالإجراءات الوقائية للحد من تفشي الوباء خاصة تلك التي تمس عملية إجلاء المواطنين الجزائريين العالقين في الخارج ووضعهم تحت الحجر الصحي على مستوى المؤسسات الفندقية عمومية كانت أو خاصة.

في هذا الصدد، قامت دائرتنا الوزارية بداية من شهر مارس بإسداء جملة من التعليمات موجهة للمديريات الولائية التابعة بـ:

اتخاذ الإجراءات العملياتية للحد من انتشار وباء كوفيد- 19 (حيث تمت عمليات تحسيسية مع جميع الفاعلين والمتدخلين في السلسلة السياحية على مستوى كل الولايات)،

إحصاء المؤسسات الفندقية القابلة لإيواء المواطنين الذين سيتم إجلائهم من الخارج لوضعهم تحت الحجر الصحي (308 مؤسسة فندقية موزعة على 48 ولاية بطاقة استيعاب مقدرة ب 14.744 غرفة أي ما يقارب 28.545 سرير) مع الحرص على التكفل بالأطقم الطبية والأسلاك الأمنية المرافقة المكلفة بهذه المهمة.

إحصاء المؤسسات الفندقية المتواجدة بالقرب من المؤسسات الاستشفائية والقابلة لإيواء مستخدمي الصحة (140 مؤسسة فندقية موزعة على 47 ولاية بطاقة استيعاب مقدرة ب 5.957 غرفة أي ما يقارب 10.745 سرير)،

وتم فعليا الشروع في تأطير عملية الحجر الصحي على مستوى الفنادق (لمدة 14 يوما في المرحلة الأولى و07 أيام في المرحلة الثانية) حيث كانت الحصيلة على النحو التالي: تسخير 72 مؤسسة فندقية موزعة على 20 ولاية لإيواء حوالي 27.000 جزائري كانوا عالقين في الخارج.

كما تم استقبال وتوجيه مراسلات إلى الشركاء والفاعلين في القطاع للتشاور (النقابة الوطنية للوكالات السياحية، الفيديرالية الوطنية للوكالات السياحية، الفيديرالية الوطنية لمستغلي الفندقة، النقابة الوطنية للحرفيين الجزائريين، رؤساء غرف الصناعة التقليدية و الحرف) قصد القيام بالاقتراحات الكفيلة للتصدي للآثار الناجمة من هذا الوباء على مختلف أنشطتهم والتي تم أخذها بعين الاعتبار من طرف المصالح المختصة للدولة وذلك

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:27 Page5

بإسداء مجموعة من التعليمات المتعلقة بتأجيل دفع الاشتراكات الاجتماعية والقروض البنكية وكذا إعطاء إعانات مالية للمستخدمين في القطاع (قرارات الاجتماع الدوري لمجلس الوزراء المنعقد يوم 26 جويلية 2020، للتخفيف من تأثير الجائحة على المؤسسات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وممارسي المهن الحرة والمهن الصغيرة والتي جسدها المرسوم التنفيذي رقم 20-211 المؤرخ في 30جويلية 2020و المتضمن منح مساعدة مالية لفائدة أصحاب المهن المتضررة من آثار جائحة فيروس كورونا، إضافة إلى قرار التجميد الفوري لعمليات تسديد الأعباء المالية والالتزامات الجبائية وشبه الجبائية الواقعة على عاتق المتعاملين الاقتصاديين خلال فترة الحجر الصحي).

الحديث لا يكتمل دون التوقف عند المستثمرين، ماهي الامتيازات والضمانات التي توفرونها لهم وماذا عن مرافقة المستثمرين؟

تعكف الوزارة على مرافقة المستثمرين والمتعاملين من خلال اجراءات ومساهمات قانونية وإدارية ابرزها :

توفير مناخ أعمال ملائم لاستقطاب حاملي المشاريع السياحية ذوي الاختصاص والخبرة بما فيهم الجزائريين المقيمين بالخارج.

دعم المشاريع مع المؤسسات البنكية، قصد الحصول على التمويلات الضرورية لإنجاز المشاريع والاستفادة من الامتيازات الممنوحة من طرف الخزينة العمومية فيما يخص نسب الفائدة على القروض الممنوحة **Taux bonifiés** والتكفل بالمشاريع التي تعاني صعوبات في التمويل.

دعم المشاريع مع الجهات المؤهلة على المستوى المحلي قصد الحصول على رخص البناء وكذا جميع الرخص الضرورية لتجسيد المشاريع.

وتبقى مصالح الوزارة تؤطر انشغالات المستثمرين في إطار المهام الموكلة لها (استقبال، معلومات، نصائح، توجيه وتحسيس).

وماذا بخصوص الاستثمار في العنصر البشري؟

يعتبر العنصر البشري العمود الفقري الذي ترتكز عليه الاستراتيجية القطاعية لتطوير وتنمية جميع النشاطات، لذلك تسعى دائرتنا الوزارية إلى تشجيع التكوين الجيد لمختلف العاملين ومهني القطاع وذلك عن طريق إعداد برامج بيداغوجية نوعية على مستوى المدرسة الوطنية العليا للسياحة والمعهدين الوطنيين للفندقة والسياحة بتيزي وزو وبوسعادة إضافة إلى معاهد التكوين المهني وذلك بالتنسيق مع وزارة التكوين والتعليم المهنيين، كما نقوم سنويا بعمليات رسكلة لكل موظفي دائرتنا المركزية ومصالحنا اللامركزية (مديريات السياحة الولائية) وكذا عمال ومستخدمي مجمع فندقة، سياحة وحمامات معدنية.

أن الاستثمار في العنصر البشري يشهد تحسنا ملحوظا ولكنني أُؤكد أن العملية لا يمكن أن تتم على مستوى الإدارة المركزية فقط بل تخص كل المؤسسات السياحية والمؤسسات ذات العلاقة المباشرة مع قطاع السياحة بما فيها المؤسسات الخاصة التي ينبغي على مسؤوليها أيضا وضع استراتيجية تكوين للعنصر البشري العامل على مستواها، تماشيا مع التطورات التي يعرفها القطاع ومختلف نشاطاته.

من مشاكل القطاع أيضا نقص المنشآت والهياكل، وتدني الخدمات وغلاء الأسعار، كيف تعالجون هذه المعضلات؟

تتوفر الجزائر إلى غاية 30 سبتمبر 2020 على 1.440 مؤسسة فندقية متنوعة الأصناف، من فنادق ومركّبات وقرى عُطل ومخيمات سياحية إلخ... بطاقة استيعاب إجمالية بأكثر من 125.000 سرير. هذه الإنجازات أتت بفضل جهود المستثمرين الذين وجدوا المرافقة والدعم لتجسيد مشاريعهم وعبر توفير آليات وتحفيزات جبائية ومالية، وكذا عبر إبرام من قبل دائرتنا الوزارية اتفاقيات إطار مع 11 مؤسسة مصرفية من أجل مرافقة هذه المشاريع وتمويلها، بالإضافة إلى منح حق الامتياز للأوعية العقارية ذات الطابع السياحي لفائدة حاملي المشاريع السياحية.

كما أن الإنجازات الاستثمارية المستقبلية ستعزز القدرات الإيوائية وستساهم في الرفع من مستوى الخدمات الذي يتأتى عبر مبدأ التنافسية والاحترافية ما بين كل المتعاملين، سواءا كانوا من القطاع الخاص أو العام، مما سيؤدي حتما إلى التنافسية في الأسعار والرقي إلى الجودة في الخدمات، كما ستعمل دائرتنا الوزارية على تشجيع الاستثمار في المشاريع السياحية الكبرى لفائدة مهنيي القطاع والذين لهم تجربة كبيرة في المجال خاصة في الحكامة وكذلك الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات المواصفات العالمية مما سيساهم في دفع عجلة التنمية وبالتالي سيساهم حتما في إنعاش الاقتصاد الوطني.

واعتمدت خطة لتنمية الاستثمار السياحي منذ 2008 قصد الحد من نقص المنشآت والهياكل السياحية إذ نسجل إلى يومنا هذا:

2.537 مشروع سياحي، بطاقة استيعاب 004 325 سرير توفر 786 128 منصب مباشر منها منشآت شاطئية، حضرية، صحراوية، حموية وريفية عبر كل ولايات الوطن، منها 855 مشروع في طور الإنجاز بطاقة استيعاب 111.249 سرير وسيخلق 45.127 منصب شغل مباشر، بنسبة تقدم أشغال تقدر بحوالي 60٪.

ما هي الآليات والبرامج لانعاش الوجهات السياحية في الجزائر سواء بالنسبة للسائح المحلي أو الأجانب؟

إن تجسيد «مخطط وجهة الجزائر» المدرج ضمن مخطط عمل الحكومة، سيعتمد على تدابير تخص ترويج وترقية المنتوج السياحي الجزائري، من خلال التعريف بالمؤهلات الموجودة بكل المناطق، مع العمل على تشجيع بروز أقطاب امتياز ذات طابع متنوع سواءا كان ثقافي، ديني، ساحلي، جبلي، حموي أو صحراوي، وكذا التحضير الجيد والمبكر بالتنسيق مع جميع القطاعات الأخرى بخصوص المواعيد السنوية الهامة كموسم الاصطياف وموسم السياحة الصحراوية اللذان يعتبران من بين المحطات الهامة لتشجيع السياحة الداخلية، دون أن ننسى عمل الفاعلين

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:27 Page

في السلسلة السياحة كأصحاب الوكالات السياحية من خلال إلزامهم على تسويق المنتوج السياحي الجزائري.
كما سيكون تنسيق مع الجهات المعنية قصد استحداث رحلات جوية داخلية ودولية مستأجرة بأسعار تنافسية (Charter)، إضافة إلى خطوط جوية مباشرة دولية باتجاه الولايات الداخلية والجنوبية خاصة. مع إشراك فعلي للتمثيليات الدبلوماسية في الخارج في الترويج لوجهة الجزائر، من خلال تزويدها بالمعلومات، المنشورات والمطويات اللازمة، وتفعيل دور الشركات الوطنية للطيران للمساهمة، عن طريق الترويج على مستوى الأسطول الجوي ومكاتبها في الداخل والخارج، ناهيك عن استعمال واستغلال تكنولوجيات الإعلام والاتصال للترويج، على غرار الدعائم الرقمية والتطبيقات والبرمجيات الالكترونية ووضع برامج ترويجية عبر مختلف وسائل الإعلام والاتصال لتسويق الوجهة الجزائرية.

تزخر الجزائر بمقومات سياحية كبيرة خصوصا السياحة الداخلية في الصحراء الكبرى والهضاب العليا، ما هي خططكم لدعمها وتحقيق التنويع الإقتصادي؟

من بين الأولويات العمل على تشجيع السياحة الداخلية، خاصة تجاه المواطن حتى يتمكن من الاستفادة من المؤهلات السياحية لبلادنا. لذلك نعمل على تنويع المنتوج السياحي بكل أنماطه الجبلي، الساحلي، الصحراوي، الثقافي، الديني، وكذا تجسيد التنافسية بين العروض السياحية المقدمة سواء من طرف المتدخلين في السلسلة السياحية من خواص وعموميين الشيء الذي سيسمح دون شك للمواطن البسيط من الاستفادة من هذه العروض. كما نعمل على تعزيز إبرام اتفاقيات بين الشركاء الاجتماعيين ومهنيي القطاع من وكالات ومؤسسات فندقية، وشركات النقل البرية والجوية من أجل اقتراح أسعار تنافسية باتجاه مختلف المناطق السياحية التي تتميز بها بلادنا، لتمكين أكبر عدد من المواطنين من قضاء عطلتهم في الجزائر واستكشاف بلادهم وما تزخر به من مقومات، وعلى سبيل المثال أبرمنا اتفاقية مع وزارة النقل (الخطوط الجوية الجزائرية والسكك الحديدية) لتشجيع السياحة الداخلية وتخفيض الأسعار للسماح لذوي الدخل الضعيف والشباب بالدرجة الأولى من الاستفادة من هذه التحفيزات.

ما هي الأهداف والآفاق المستقبلية التي يتطلع إليها القطاع على المديين المتوسط والبعيد؟

إن الهدف الأساسي والفوري الذي نعكف على تجسيده الآن بإشراك المتعاملين والمهنين والمتدخلين في السلسلة السياحية هو وضع مخطط استعجالي لإعادة تفعيل النشاط السياحي في ظل هذه الأزمة الصحية العالمية، التي أثّرت على كل الأنشطة الحيوية والتي كان ولا يزال قطاعنا متأثرا بنسبة كبيرة جدا من تداعياتها.

وماذا عن الصناعة التقليدية والتي تعتبر عاملا أساسيا؟

بطبيعة الحال، قطاع الصناعة التقليدية مهم جدّا، ونعول عليه في تنويع الاقتصاد خارج المحروقات، واستحداث مناصب شغل جديدة ودائمة، ولذلك تعكف الوزارة على مرافقة الحرفيين من أجل توسيع نشاطاتهم من خلال احداث مؤسسات مصغرة وناشئة متخصصة في توفير المادة الأولية، التسويق والتصدير وكذا الترويج

باستعمال التطبيقات الالكترونية الحديثة.
وفي هذا الصدد، أبرمنا اتفاقية مع الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالمؤسسات المصغرة لتعزيز المقاولاتية وروح الإبداع لدى حاملي المشاريع في مجال السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي، مع تقديم التسهيلات والدعم للمشاريع الناشئة بمرافقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (انساج)، وأخرى مع وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة لترقية وتطوير نشاطات الصناعة التقليدية والحرف ونشاطات العمل العائلي عن طريق المرافقة والدعم من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(انجام).
وبالموازاة نعمل على حماية المنتوج الوطني من التقليد والمنافسة غير النزيهة، ووضع تدابير تنظيمية للمحافظة على المهن والنشاطات الآيلة للزوال وعلى تراث الصناعة التقليدية الفنية لاسيما منتوجات النسيج والزربية، الفخار، الحلي التقليدي، النحاس والتحف الخشبية النبيلة.
كما يجري العمل على وضع مخطط إعلامي و ترويجي للتعريف بمنتجات الصناعة التقليدية الوطنية واستغلال التقنيات التكنولوجية الحديثة لتسويق منتجات الصناعة التقليدية سيما الفضاءات التجارية الالكترونية وذلك في إطار عملية رقمنة وعصرنة القطاع.

أوكلت لقطاعكم مهمة جديدة هي العمل العائلي ما المقصود به وكيف سيتم تأطيره؟

فيما يخص العمل العائلي نعكف حاليا في إطار تجسيد مفهوم «من أجل عائلة جزائرية منتجة»، على تنظيم هذا النشاط وإعطائه المكانة التي تليق به وذلك من خلال:
1 . توفير قاعدة معلوماتية لتحديد طبيعة النشاطات العائلية وحجمها وأماكن تواجدها، وضمان متابعة وتطوير هذا النوع الجديد من المؤسسات،
2 – استحداث إطار قانوني وتنظيمي ووظيفي مناسب لهذه المؤسسات العائلية، ووضع تعريف قانوني لها و تحديد كيفيات تقييم أدائها،
3– إدماج المؤسسات العائلية في الدورة الاقتصادية من خلال إعداد جملة من الإجراءات التحفيزية والامتيازات لتشجيع النشاطات العائلية والارتقاء بها،
4– العمل على استحداث الأجهزة المناسبة لدعم ومرافقة المؤسسات العائلية.

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:27 Page 1

غير نتوما لتعرفولها

www.sopi.dz

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:27 Page

مشروع ميناء الوسط بالحمدانية شرشال

عنوان كبير للتعاون والشراكة جنوب - جنوب

«المنشأة توفّر للنّسيج المؤسّساتي الاقتصادي لبلادنا فضاء أوسع للتغلغل في أسواق القارة السمراء ضمن التوجهات الكبرى للتصدير خارج المحرقات، الذي يبقى أبرز تحدّ يستوجب رفعه بالتحضير لتكون المؤسّسات الجزائرية في الموعد»

لم يكن ممكنا البقاء تحت صدمة وباء كورونا، الذي داهم بلادنا في مارس 2020 بكل ما تطلّبته مواجهته من رصد لموارد مالية، تعرف انكماشا بفعل الأزمة الناجمة عن انهيار أسواق النفط، دون الالتفات الى التحديات الاقتصادية من بينها مشاريع هيكلية ضخمة يراهن عليها لإدراج الجزائر ضمن الأسواق الإقليمية خاصة باتجاه الجنوب نحو أفريقيا من بوّابة الساحل والصحراء، حيث يتسابق كبار العالم للتواجد في أسواق ناشئة تكسب معاركها بمدى القدرة على المنافسة.

سعيد بن عياد

من تلك المشاريع التي تشكّل عناوين كبرى للآفاق المستقبلية للجزائر على سكة النمو، مشروع ميناء الوسط للحمدانية بشرشال (ولاية تيبازة)، الذي يتّجه إلى استكمال آخر الترتيبات الدراسية والتنظيمية للانطلاق في مرحلة الانجاز بمعايير دولية ضمن شراكة جزائرية صينية تندرج في تصور واقعي لنظام اقتصادي دولي تشاركي، وبخلفية تضامنية وإنسانية تعطي للتعاون جنوب – جنوب مضمونا اقتصاديا بقيمة مضافة.

قبل تدشين مسار الجزائر الجديدة قبل سنة مضت، وغداة موجة الحراك كاد أن يتعرّض المشروع لاحتكار وتلاعب من بعض أطراف العصابة، الذين التفّوا حوله كالأخطبوط طمعا في تحويله إلى ملكية خاصة تحقّق لهم مكاسب غير مشروعة، وتضييع مصالح حيوية للبلاد في وقت يلعب فيه الاقتصاد الدور الحاسم في ممارسة النفوذ وصياغة ملامح أسواق جديدة.

وما أن انقضى السداسي الأول من عام 2020 والتكيّف مع مقتضيات التعامل مع جائحة «كوفيد-19» التي تلازم العالم، تمّ فتح ملف مشروع اقتصادي بحجم ميناء ذي أبعاد إقليمية. ففي اجتماع مجلس الوزراء نهاية جوان، سطّر الرئيس تبون معالم التعامل مع الملف، محدّدا أجل ثلاثة أشهر لترتيب الاتصال مع الشريك الصيني من أجل إعادة إطلاق الورشات،علما أن التأخر كلّف الكثير ماليا مع إضاعة لفرص استثمارية يعوّل عليها في إنجاز أهداف النمو.

وصلت الرسالة بوضوح إلى وزير الاشغال العمومية المكلّف، خاصة وأن جدوى المشروع الضخم ترمي إلى كسر حصار على عدد من بلدان القارة السمراء تفتقر لموانئ بحرية سوف يعوضها ميناء الحمدانية في السنوات القليلة القادمة، في وقت يرتقب فيه أن تكلّل الاتصالات مع الشريك الصيني باتفاق لتنطلق الأشغال بالحجم والوتيرة المطلوبة.

وتقدّر كلفة المشروع استنادا لتصريح وزير النقل من 5 إلى 6 ملايير دولار، فيما تقدّر طاقته الإنتاجية معالجة 6.5 مليون حاوية و25.7 مليون طن بضائع سنويا، ما يؤكّد أهميته بالنسبة لمستقبل الشحن البحري الوطني بتأمين النقل بين موانئ البلاد والدفع بالتجارة الخارجية إلى أفريقيا، خاصة البلدان المجاورة للجزائر وفك الحصار الجغرافي عنها.

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:27 Page

وتحسّبا لذلك تقرّر في اجتماع للحكومة في 4 نوفمبر 2020 التوجه إلى إحداث وكالة وطنية لتسيير وإنجاز ميناء الوسط ومنشآته وتجهيزاته من خلال مناقشة مرسوم تنفيذي يتضمن قواعد عمل الوكالة المخوّلة بمتابعة إنجاز المشروع وتسييره مستقبلا بالاستعانة بخبرات متخصّصة وطنيا ودوليا.

ويكتسي الميناء المشروع خصوصيات تؤهّله لأن يكون بحق البنية التحتية البحرية ذات التنافسية الاقليمية، بحيث يستجيب للطلب المعبّر عنه في مختلف الأسواق الإفريقية، وبالذات لبلدان الساحل ومنها إلى أعماق القارة السّمراء، التي تسجل انتعاشا وتستقطب منافسة عالمية سواء لتصدير مواد أولية أو استيراد تساهم بوّابة الجزائر البحرية في تقليص الأعباء من حيث تنافسية الشحن البحري.

من ميزات ميناء الحمدانية الذي يتم إنجازه في ظرف سبع سنوات عمق مياه الأرصفة إلى حوالي 20 مترا، ممّا يسمح له باستقبال السفن الضخمة ذات طاقة شحن أكثر من 21 ألف حاوية ليكون محطة لإعادة الشحن برا وبالسكة الحديدية إلى العمق الافريقي كونه يرتبط بالطريق السيار شمال جنوب، وبالقطار الكهربائي عبر محطة العفرون.

وبهذا الانجاز ذي الطابع الاستراتيجي بروحه الأفريقية تنتقل الجزائر إلى مستوى أعلى في تعزيز مكانتها في منطقة حوض المتوسط، وإقامة جسر بين الشمال والجنوب، ذلك أنّه كلّما تقلّصت كلفة الشحن البحري كلّما انعكس ذلك على الأسعار بالنسبة للجزائر وللبلدان الأفريقية المغلقة المحرومة من موانئ بحرية، ويمكن حينها أن تندرج في ديناميكية طريق الحرير، الذي يمتد من أقصى القارة الآسيوية.

ومن شأن إنجاز المنشأة أن يوفّر للنّسيج المؤسّساتي الاقتصادي لبلادنا فضاءً أوسع للتغلغل في أسواق القارة السمراء ضمن التوجهات الكبرى للتصدير خارج المحرقات، الذي يبقى أبرز تحدّ في الظرف الراهن، ويستوجب رفعه بالتحضير لتكون المؤسسات الجزائرية في الموعد من خلال الرفع من وتيرة استكشاف الأسواق المحتمل كسبها والتواجد فيها، وربط علاقات مع شركاء فيها للتسويق أو الاستثمار بالشراكة في منتجات تملك فيها الجزائر خبرات، وتوجد في أفريقيا مواردها الخام.

لذلك فإنّ المشروع ليس مهمة وزارة بحد ذاتها، ويتعلق الأمر بالأشغال العمومية، وإنما يعني أكثر من دائرة وزارية على غرار النقل، التجارة، الرقمنة، السياحة، الفلاحة، البحث العلمي والمؤسسات الناشئة للمرافقة وتأمين الاطار الاقتصادي الكلي الذي تحتاج اليه المؤسسة، المستثمر والمتعامل لتحقيق الحلم بالتواجد في أسواق مجاورة بعد كسر الحاجز الجغرافي بفضل استثمارات عمومية تتحمّلها الدولة بأهداف تتجاوز بكثير الظرفية.

وبهذا التوجه الذي يعكس إرادة تجاوز الأزمة الاقتصادية من خلال تدقيق الرؤية والشراكة ذات الجدوى يتم إعطاء نفس لمسار الجزائر الجديدة انطلاقا من النهوض بالبنية التحتية وتكاملها وانسجامها لتستوعب الديناميكية الاستثمارية والإنتاجية متجاوزة النطاق المحلي والوطني باتجاه المحيط الإقليمي الإفريقي، الذي تعتبر المؤسسة الجزائرية أولى بأسواقه لما تمتاز به المنتجات خاصة الغذائية والالكترونية والكهرومنزلية والنسيجية من تنافسية جودة وسعرا بالنظر للقدرة الشرائية الافريقية، وفقا لما أظهرته عمليات احتكاك في معارض وتظاهرات.

وبطبيعة الحال تجدر الاشارة أيضا إلى الانعكاسات غير المباشرة التي يحدثها المشروع طيلة مسار إنجازه، وخاصة لما يدخل الخدمة من حيث توفير فرص عمل خاصة للجامعيّين في مختلف الاختصاصات والحرف والنشاطات التابعة، بما في ذلك أعمال الصيانة واللوجيستيك والتخزين والنقل البري، ولم لا السياحة التي ترافق كل نشاط تجاري واستثماري، ولا يمكن أن تبقى متأخرة عن ركب التحولات وإنما تنخرط في مسار جزائر جديدة قوامها المبادرة، الابتكار والمواكبة.

وأمام حجم التطلعات وضغط الوقت،يرتقب أن تنطلق الأشغال فور ضبط ورقة الطريق مع الشريك الصيني بقوة الاحترافية المناجيريالية اللازمة لتدارك التأخر، والتزام بالآجال ضمن رؤية شاملة لا مجال فيها للخطأ أو التهاون، وذلك بفتح الأفق أمام كفاءات لديها القناعة بالعمل في الميدان فقط، وفقا لمعايير ترشيد الموارد واقتصاد النفقات، والأكثر أهمية التشبع بإرادة رفع التحدي.

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:27 Page 68

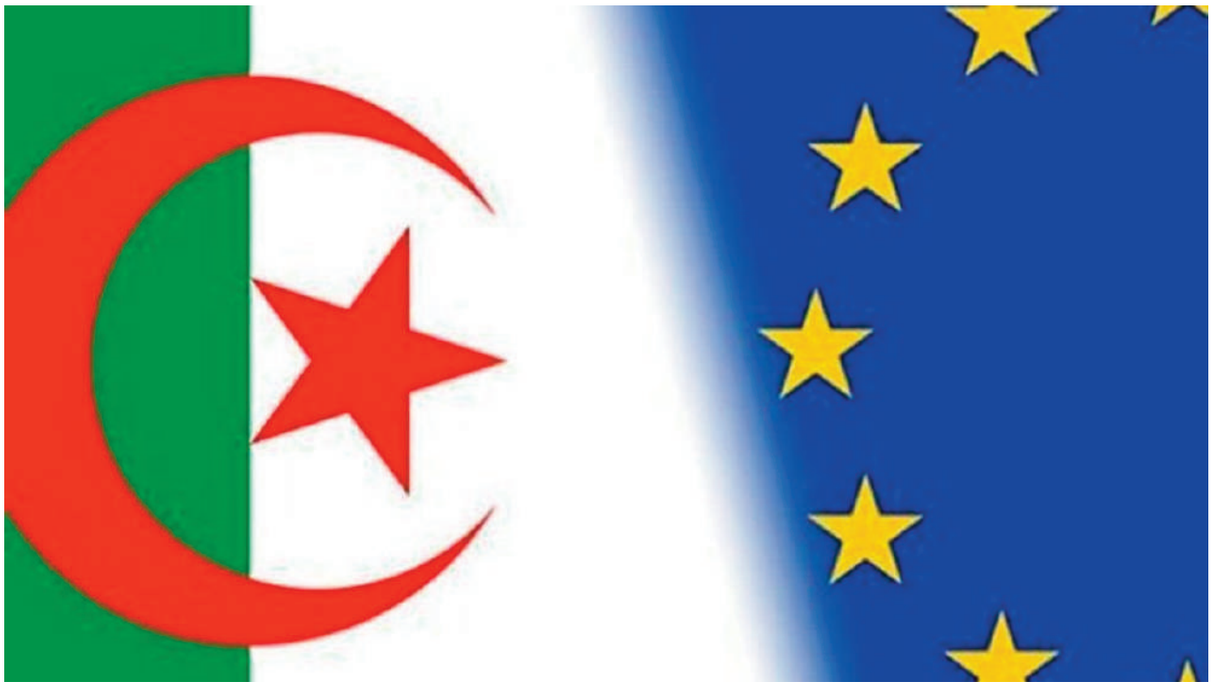

الجزائر - الإتحـاد الأوروبي

شراكة عرجاء في المنعرج...

تجربة شراكة سلبية ومكلّفة خاضتها الجزائر مع الاتحاد الأوروبي، ولم يعد من بدّ سوى العمل لتدارك الأمر وتصحيح معادلة الشراكة لترتكز على قواعد صلبة ومتوازنة تضمن تقاسم الأعباء والمنافع وفقا لرؤية استراتيجية تحقّق النّفع العام لجميع الأطراف.

لمّا وقّعت الجزائر اتّفاق الشراكة وقد سبقت إلى ذلك تونس والمغرب ممّا أضعف بلدان الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسّط، كانت التّطلّعات واسعة بالنظر للخطاب الذي سوّقته بروكسل عاصمة الاتحاد الأوروبي، غير أنّ السّنوات أظهرت أن وثيقة اتّفاق الشّراكة تحمل عيوبا وتصب في صالح الطّرف الآخر.

لقد تضاعفت صادرات بلدان الشّريك الأوروبي بشكل فلكي بينما لم يكن الطريق يسيرا أمام الصّادرات الجزائرية إلى أسواق الاتحاد، خاصة المنتجات الفلاحية بفعل فرض معايير أعدّت من جانب واحد، فيما يشكّل التّفكيك الجمركي خطرا محدقا بالنسيج الاقتصادي الجزائري، ما تطلّب تأجيله إلى حين ترتيب الأرضية السليمة.

وحتى لا يبقى الطّرف الأوروبي يتعامل مع الجزائر كسوق، يجب التحول إلى شريك في قطاعات توفّر فرص النّجاح والخروج من منعرج لا يليق بمعنى الشراكة، بقدر ما هو كما تبيّنه المعطيات كمين للإجهاز على الاقتصاد الجزائري، فقد أصبح حتما جلوس الشركاء حول طاولة حوار أكثر انفتاحا، وعلى أسس وقواعد مشتركة بعيدا عن أي ضغط أو ابتزاز لصياغة اتّفاق أكثر واقعية وشفافية يستجيب لمعطيات ليست تلك ما قبل سنة 2005، فالفضاء الأوروبي توسّع من حيث عدد الأعضاء والجزائر دخلت مرحلة جديدة تنسجم مع الإرادة الشّعبية المعبّر عنها في الحراك، واضعا السيادة الوطنية العنوان البارز في أي شراكة سابقة أو مستقبلية.

وتسمح بنود اتّفاق الشّراكة العرجاء بالنموذج الحالي بالدخول في علمية مراجعة تراعي مصالح الأطراف مثلما يؤكّده الخبير الاقتصادي عبد القادر بريش في حوار لمجلة «الشعب الاقتصادي»، مقدّما تشخيصا لحصيلة الشراكة مع إبراز مواطن الخلل، ومن ثمّة شرعية التّوجه إلى مرحلة مفاوضات جديدة تراعي التغيرات، كما يحدّد القطاعات التي يمكن البناء عليها لشراكة متوازنة وبنّاءة لا مجال فيها للابتزاز.

س - ب

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:27 Page

الاقتصادي
الشعب
مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة الشعب

الدكتور عبد القادر بريش لـ «الشعب الاقتصادي»:

للجزائر هامش أوسع ممّا كان سابقا لتصحيح معادلة الشّراكة

■ الجزائر بوّابة إفريقيا ومن مصلحة الاتحاد الأوروبي توطيد التعاون

• حوار: سعيد بن عياد

الشعب الاقتصادي: وصلت الشّراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي إلى منعرج تطلّب التوجه إلى إعادة صياغة جانب من بنوده، ما هي المسائل التي تحتاج أكثر للمراجعة؟

الدكتور عبد القادر بريش: ينبغي أن نعود إلى وثيقة الشّراكة المبرمة في سنة 2001 بعد مسار مفاوضات توصّل فيها الجانبان إلى إبرام اتفاق شراكة دخل النفاذ في 1 / 9 / 2005.

جرى إبرام الاتّفاق في ظروف كانت الجزائر تتعافى من عشرية الإرهاب وصانع القرار السياسي كان آنذاك يتباهى بنشوة عودة الجزائر إلى السّاحة الدولية، فلم يكن المفاوض الجزائري مدافعا عن السيادة ومصالح الاقتصادية الجزائرية، إنما تمّ التوقيع على اتفاق شراكة هو بمثابة إذعان، واعتبرته السلطات السياسية حينذاك إنجازا كبيرا بالنظر إلى التأخر (المغرب وتونس وقّعتا).

لكن تقديري لم يكن الاتّفاق قائما على شراكة رابح – رابح، إنما كان رابحا للطرف الأوروبي وخسارة للطّرف الجزائري لأنّ هذا الاتفاق كان المفروض بعد 12 سنة الارتقاء به إلى منطقة للتبادل الحر في سنة 2017، غير أنّ الطرف الجزائري طالب بإرجاء الدخول في منطقة التبادل الحر بـ 3 سنوات، أي إلى 2020 لأنّه تبيّن أنّ الاقتصاد الجزائري تكبّد خسائر كبيرة نتيجة التفكيك الجمركي بحوالي 30 مليار دولار في 15 سنة، وقامت خلاله دول الاتحاد الأوروبي بتصدير ما يعادل 310 مليار دولار بينما الجزائر لم تصدّر إلاّ 15 مليار دولار خارج المحروقات.

تبين بأنّ هذا الاتفاق لم يطبّق في كافة جوانبه بل ركّز الاتحاد الأوروبي على الجانب التجاري، معتبرا الجزائر مجرّد سوق بينما المسارات الأخرى للاتفاق (تدفق الاستثمار) كالاستثمار الأوروبي ضعيف (الرقم) ولم ينفذ تعهّداته بتأهيل الاقتصاد الجزائري.

كما لم يتم تطبيق المسارات الأخرى مثل رفع القيود على حركة الأفراد، التعاون العلمي ونقل التكنولوجيا والتعليم العالي والبحث العلمي، فلا زيادة في المنح الدراسية والبحوث الجامعية.

نلاحظ بعد 15 سنة أنّ هذا الاتّفاق لم يخدم الجزائر إنما خدم مصالح الاتحاد الأوروبي، لهذا كلّف رئيس الجمهورية وزير التجارة بإعداد تقييم ومراجعة اتّفاق الشّراكة مع الجانب الأوروبي ومنطقة التبادل الحر العربية من أجل تشخيص دقيق لمدى استفادة الجزائر منه.

حاليا نرى بضرورة إطلاق حوار استراتيجي شامل بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يراعي المصالح المشتركة، وإعادة بناء الاتّفاق وفق شراكة قاعدتها رابح – رابح للطرفين، كما أنّ الظروف تغيّرت والجزائر أبرمت الاتفاق في 2001، وكان حينها الاتحاد الأوروبي يتشكّل من 15 دولة، والآن توسّع هذا الفضاء القاري إلى 27 دولة ممّا يتطلّب إعادة المفاوضات على أسس سليمة ومتوازنة.

وفي تقديري إنّ للجزائر هامش أوسع ممّا كان سابقا عند إبرام الاتفاق، فهي تتّجه إلى تنويع شراكاتها مع أقطاب اقتصادية بدأت تبرز مثل الصين، روسيا وتركيا ولم تعد خاضعة لإملاءات من جانب معيّن، وإنما لها قدرة على تنويع الشراكات وهو ما ينبغي أن يوظّفه المفاوض الجزائري.

> «الرّئيس تبون أكّد دوما الحرص على الدفاع عن السيادة الوطنية واستقلالية القرار الاقتصادي وعدم الارتباط بأي جهة كانت»

في ضوء هذا المشهد، كيف ترى مستقبل مسار المفاوضات المرتقبة؟

لابد أن يرتكز على مبدأ استقلالية السيادة الوطنية، والدفاع عن المصالح الحيوية الاستراتيجية للجزائر. انطلاقا من هذا سيستند المفاوض الجزائري على أنّ للجزائر امكانيات لتنويع شراكاتها مع أقطاب ناشئة تتقدّمُها الصين، لكن يبقى التعاون الاقتصادي الواسع والشامل مهم جدا للطرفين لعدة أسباب:

الجانب التاريخي وتحديدا مع فرنسا، حيث توجد جالية جزائرية هامة (حوالي 5 ملايين نسمة)، العامل الجغرافي وقرب المسافة بين الجزائر وأوروبا الذي ينعكس إيجابا على كلفة النقل وللطرف الأوروبي تنويع النسيج الاقتصادي والتكنولوجيا، وهذا مهم لنا.

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:27 Page

وتكمن عوامل القوة للجزائر في توفير الموارد الاقتصادية وأساسا الطاقة والمورد البشري، الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاستقرار وتطهير مناخ الأعمال لجعله أكثر جاذبية.

ومن زاوية جيواستراتيجية من مصلحة الاتحاد الأوروبي توطيد علاقاته مع الجزائر كونها فعلا بوّابة أفريقيا خاصة مع الامكانات والطاقات المستقبلية من خلال البنية التحتية على رأسها ميناء شرشال والطريق شمال جنوب، الذي يمتد إلى غاية لاغوس (نيجيريا) إلى جانب السكة الحديدية ممّا يجعل الجزائر محورا أساسيا في المبادلات التجارية مع أفريقيا.

لكن تحت ضغط عامل الزّمن، هل تدرك المؤسّسات كل هذه المتغيّرات وأبعادها؟

لم يكن اتّفاق الشّراكة متكافئا لأن الاقتصاد الجزائري لم يكن مهيّئا للمنافسة في أسواق أوروبا، حيث لم تتجاوز صادرات الجزائر خارج المحروقات 3.2 مليار دولار، علما أنّ القيود التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على دخول السلع والصادرات الجزائرية (مواد فلاحية وصناعية) تعجيزية من خلال اعتماد معايير صعبة التحقيق بالنسبة للكثير من المؤسسات المؤهلة للتصدير.

لكن الآن مع إعادة إطلاق حوار استراتيجي ينبغي على الطرف الجزائري العمل بوتيرة أسرع لتأهيل الاقتصاد وتطهير بيئة الأعمال والقضاء على البيروقراطية، وترسيخ الرقمنة مع إصلاح القوانين ذات الصلة بالاستثمار والجباية.

البداية تتمثل في تنشيط الصناعات التي يمكن المنافسة بها في الأسواق الخارجية أولها التحويلية والبتروكيماوية ضمن تأهيل للجهاز الإنتاجي ليكون في مستوى التحدي ومواجهة المنافسة، والارتقاء بالمنتوجات الجزائرية إلى مستوى معايير الجودة.

بالموازاة للجزائر شراكة أساسية ذات بعد استراتيجي في منطقة التجارة الحرة الافريقية التي دخلت حيّز التنفيذ في 1 جانفي 2021، وبالتالي المؤسّسات الجزائرية مطالبة بتأهيل تنافُسيتها لأنّ السّوق الافريقية تتطلّب تلك القوة، إذ فيها «لاعبُون» أقوياء خاصة وأن الجزائر ستواجه في منطقة التبادل الحر للقارة السمراء تكتلات اقتصادية جاهزة لها مزايا تفضيلية فيما بينها.

نبقى في تفاصيل اتّفاق الشّراكة، هل يوفّر امكانية إعادة إطلاق مفاوضات من جديد لتقليص الفجوة؟

نعم يمكن ذلك، فالمادة 40 من الاتفاق تتيح إعادة التفاوض ومراجعة بنود الشراكة، وتفيد هذه المادة أنه في حالة تسجيل ميزان المدفوعات خسائر أو عجز لأحد الطرفين يمكنه إعادة التفاوض حول بنود الاتفاق، وهذا ما ينطبق على الطرف الجزائري.

المطلوب إعادة التفاوض مجدّدا بشكل سيادي والدفاع عن مصالح الجزائر الاقتصادية، وإعادة إطلاق العلاقات على أسس صلبة تحكمها قاعدة رابح – رابح للجانبين مع تثمين العوامل التي تعزّز هذه الشّراكة (العامل الجغرافي والعمل الدبلوماسي).

الظاهر أنّ الشريك الأوروبي يحوز على حصة 52 بالمائة في حجم المبادلات للجزائر ويتجاوز الصين، فالاتحاد الأوروبي هو الشريك الأول.

وبالرجوع إلى الدورة الـ 12 لمجلس الشراكة الجزائري الأوروبي، أكّد وزير الخارجية بوقدوم «ضرورة إطلاق حوار حول شراكة ذات طابع استراتيجي تراعي توازن المصالح بين الطرفين».

ومن الجانب الآخر كيف ترصد الموقف الأوروبي؟

لابد أن تكون الشراكة المأمولة قائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للأطراف، فتكون شراكة شاملة قائمة على أساس مبدأ احترام السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلة بذريعة حقوق الانسان، ومن ثمّة يجب الابتعاد عن كل ممارسات من شأنها أن تعرقل الأهداف المشتركة. لذلك يجب أن يكون الحوار على أساس الاحترام المتبادل، وبعيدا عن أي استعلاء أو إملاءات أو محاولة التدخل في الشؤون الداخلية تحت ذريعة توظيف مغرض لحقوق الإنسان، التي تستعمل أحيانا كابتزاز للجزائر رغم أنّها منسجمة مع كل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان موثقة في الدستور الجديد بشكل واضح.

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:27 Page

الاتحاد الأوروبي نفسه مرّ بأزمة، فشكّل شراكته مع أحد أقطاب الاقتصاد، ماذا عن الفرص المتاحة إثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكسيت) وكذلك مع دول «بريكس»؟

يمكن للجزائر الاستفادة من بريكست بإطلاق تفاهمات مع بريطانيا، ومن هنا أدعو إلى مباشرة حوار سياسي واقتصادي بين الجزائر وبريطانيا من خلال اللجنة المشتركة العليا لتوطيد العلاقات في عدة مجالات علمية وتجارية.

ونفس الأمر مع دول «بريكس» القوّة الصّاعدة التي تمثل 45 بالمائة من حجم الاقتصاد العالمي، علما أنّ الصين عضوة فيها يرشّح أن تكون بعد 2024 القوة الاقتصادية الأولى في العالم.

للجزائر علاقات مع الصين (قوّة اقتصادية ومالية)، تركيا (طموح لرفع حجم المبادلات إلى 10 مليار دولار وحاليا 4 مليار)، البرازيل (قطب)، جنوب إفريقيا (في الاتحاد الافريقي ضمن اتفاقية التبادل الحر)، الهند (في صناعة التكنولوجيا) للرقمنة والمؤسسات الناشئة.

في ضوء مؤشّرات سنة 2020، ما هي معالم الآفاق عام 2021؟

كانت سنة 2020 استثنائية على العالم برمّته من ركود اقتصادي وأزمة حادّة أثّرت على الجزائر من خلال تراجع أسعار النفط بـ 50 بالمائة في السداسي الأول 2020 وتقلّصت إيراداتها بـ 40 بالمائة (23 مليار حصيلة مداخيل النفط).

السنة المنصرمة لم تحقّق فيها نتائج كبيرة داخليا لارتباطها مع تداعيات جائحة «كوفيد-19»، والتحول السياسي (المسار يكتمل ببناء المؤسسات)، كما لم تجد الاصلاحات طريقها إلى التطبيق، فكل هذه الظروف لم تسمح بتحقيق برنامج إرساء المؤسسات (الدستور والانتخابات) ثم المرور إلى الإصلاحات الكبرى، وتتطلب استقرارا وتجنيد موارد اقتصادية داخلية.

بالمقابل الآفاق في 2021 تطلق إشارات تفاؤل بأنّ الاقتصاد العالمي بدأ في التعافي، وسيستأنف الانتعاش والنمو لعدة عوامل منها: 1 – التوصل إلى إنتاج لقاح «كوفيد 19»، 2 – تراجع تفشي وباء كورونا، 3 – اتجاه لتعايش المجتمعات مع الوباء، 4 – فتح الاقتصاديات وعودة الأنشطة إلى الأسواق.

إنّها سنة عودة النمو لأن الكثير من الاقتصاديات تحاول مضاعفة الوتيرة لتدارك الخسائر، ما يجعلنا نتطلّع للتفاؤل بأن يكون السداسي الثاني من 2021 موعدا لعودة الاقتصاد إلى النمو، ومن ضمنه الاقتصاد الجزائري الذي سيعرف نموا بارتفاع أسعار النفط مع توقع بلوغ معدل 55 الى 60 دولارا للبرميل.

وفقا لهذه المعطيات، ما هي القطاعات التي يمكن الرهان عليها لبلوغ الأسواق الخارجية ومنه إنجاز أهداف النمو؟

اعتمادا على معطيات ومؤشرات، فإن القطاعات ذات التنافسية تشمل:

1 – الفلاحة خاصة المنتجات الزراعية الطازجة في حالة حرص الفلاح على التقيد بالضوابط المتعلقة بالجودة، السلامة الصحية وخاصة الأسمدة.

2 – الصّناعة التحويلية الفلاحية.

3 – الصّناعة المنجمية الموجّهة للتصدير (الفوسفات والحديد).

4 – الصّناعة البتروكيماوية بالشراكة مع متعاملين جادين.

للإشارة، فإنّ اقتصادات المعرفة يظهر تأثيرها من خلال القطاعات، الخدمات، التكنولوجيات والتطبيقات وبيئة تحتية رقمية تدعم القطاعات الانتاجية التي تحتاج الى البحث العلمي والابتكار لتوفير حلول لإنتاج مواد ذات كفاءة وربحية بأقل كلفة، وبأكثر جودة لكسب المنافسة. فكلّما تمّ توظيف البحث العلمي ومخرجاته جيدا مع الاقتصاد كلّما سرعنا في الاستفادة منه، فاقتصاد المعرفة يسمح باستغلال البحوث والتكنولوجيا لإيجاد حلول لمشاكل تعيق النمو.

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:27 Page7

72
73

منطقة التبادل الحر للقارّة السّمراء حقيقة

سوق بـ1.2 مليار نسمة وبقيمة 3000 مليار دولار

أصبحت منطقة التبادل الحر الأفريقية حقيقة منذ يوم الجمعة 1 جانفي 2021، وسوف تضم 54 بلدا في سوق واحدة تضم 1.3 مليار نسمة في تكتل يقدّر وزنه حسب تقديرات بـ 3400 مليار دولار. وحسب البنك الدولي فإنّ هذه المنطقة يمكنها إخراج عشرات الآلاف من الأشخاص من دائرة الفقر آفاق 2035. لكن تشير دراسات إلى أنّ هناك عوائق مثل البيروقراطية والمنشآت القاعدية والحمائية لبعض الأعضاء يمكن أن تحد من سرعة بناء السوق الأفريقية.

سعيد بن عياد

أخيرا للقارّة السّمراء منطقة للتبادل الحر بعد أن دخلت الاتفاقية ذات الصّلة حيّز التطبيق منذ 1 جانفي 2021. وتعني منطقة التبادل الحر انتهاج التجارة الحرة بين الدول الأفريقية الموقّعة والمصادقة على الاتفاقية، بحيث لا تخضع المبادلات من حيث المبدأ لأي حظر أو رسوم جمركية، وإنما تسود المعايير المعتمدة من حيث الجودة والسّلامة الصحية.

وتعتبر الجزائر طرفا في هذه الاتفاقية بعد أن صادقت عليها في أواخر شهر أوت 2020. وكانت في ديسمبر 2019 قد أفصحت خلال اجتماع مجلس وزراء التجارة الأفارقة بأكرا (عاصمة غانا) عن نيّتها في الانضمام إلى اتفاقية منطقة التبادل الحر الأفريقية، التي أعلن الاتحاد الافريقي في جويلية من نفس السنة عن إطلاقها من أجل تطوير المبادلات التجارية بين البلدان الافريقية.

وبموجب اتفاقية التبادل الحر الأفريقية تستفيد الدول المنخرطة فيها من رفع القيود الجمركية التي قد تنزل إلى صفر رسوم على مدى 5 سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. ويرتقب حسب توقّعات أن تشمل المنطقة 55 بلدا أفريقيا وعددا إجماليا للسكان بأكثر من 1.2 مليار نسمة، كما يتوقّع تسجيل زيادة في حركة التجارة البينية بحوالي 60 بالمائة بعد عام.

وفي ضوء تجارب مناطق التبادل الحر ضمن المجموعات الاقليمية التي تعاطت معها الجزائر، يبرز الحرص على مسألة المنشأ الأصلي للسلع والبضائع المتداولة في المنطقة الحرة الأفريقية.

للإشارة، واستنادا لمؤشّرات يقدر حجم المبادلات بين بلدان قارة أفريقيا في حدود 3 بالمائة من إجمالي التجارة الخارجية مع العالم، وقد سجّلت في المدة الأخيرة زيادة في وتيرة الحركية التجارية عبر الحدود في مقايضة وتصدير مثل معبر موريتانيا باتجاه غرب أفريقيا، الذي فتحته الجزائر ضمن إنجاز أهداف التوجه إلى الأسواق الافريقية برؤية اقتصادية إنسانية. وللعلم تخسر البلدان الأفريقية الكثير من الموارد المالية الثمينة في شكل ارتفاع كلفة الاستيراد والتصدير جرّاء البقاء في تبعية للنظام التجاري التقليدي المرتبط مباشرة بأسواق ووسطاء من خارج القارّة السّمراء.

وقد سعت الجزائر منذ سنوات ضمن التزامها بمبادئ الاتحاد الافريقي وقناعة بالانتماء الجغرافي، إلى بناء فضاء اقتصادي وتجاري أفريقي يعود بالنفع على جميع البلدان، ولذلك سطّرت ضمن التوجهات التنموية الكبرى مشاريع تؤسّس للبنية التحتية للعمل الاقتصادي الافريقي أبرزها الطريق العابر للصحراء، ومد شبكة الألياف البصرية ومشروع ميناء الحمدانية لإعادة الشحن والنقل برا وبالسكك الحديدية إلى بلدان الساحل ومنها إلى عمق القارة.

وفي هذا الإطار تدرج مشاريع هيكلية مرافقة مثل محطات الوقود ومساحات تجارية وأخرى للراحة، بالإضافة إلى دراسة إنشاء فضاءات تجارية جزائرية في مالي والنيجر بعد الانتهاء من وضع الترتيبات القانونية، إلى جانب إعداد نص قانوني حول المناطق الحرة التي ستقام في تندوف، أدرار، إليزي وتمنراست كما سبق الاعلان عنه. ويعكف قطاع التجارة على إنجاز البطاقية الوطنية للتعريف بالمنتوج المحلي بـ 3 لغات، ستكون بمثابة قاعدة بيانات تسمح بالترويج للمنتجات الوطنية.

ومن شأن دخول هذه المنطقة تمكين السلع والخدمات الجزائرية من الوصول إلى الاسواق الإفريقية سيما دول الجوار، بما في ذلك الاستثمار وحماية الملكية الفكرية وغيرها من الامتيازات. وضمن هذا المنظور من شأن العملية أن تسمح برفع حجم المبادلات الافريقية البينية بنسبة 52 بالمائة مقارنة بحجمها الحالي، وبنسبة 15 بالمائة على المستوى الدولي. هذه المؤشرات ينبغي أن تستفيد منها الجزائر، علما أن الناتج الداخلي الخام الإفريقي يبلغ 2.5 مليار دولار ومداخيل السوق الإفريقية بقيمة تقدّر بـ 3.000 مليار دولار.

وفي كلمة ألقاها الوزير الأول جراد حول هذه المنطقة وأهميتها، خلال مشاركته في الدورة الاستثنائية الـ 13 لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، أكّد أن الجزائر ترى في هذه المنطقة «خيارا استراتيجيا يستوجب تظافر الجهود للمضي به قدما، خدمة لأهداف التنمية في قارتنا وفي دولنا، وكذا دعما لأهداف إحلال السلم والأمن»، التي تبقى مرتبطة ارتباطا وثيقا بمدى التقدم في مسيرة التنمية الاقتصادية».

ومن بين المسائل العالقة، قواعد المنشأ وعروض التعريفة الجمركية لتجارة السلع وجداول الالتزامات المتعلقة بتجارة الخدمات. وبهذا الخصوص، أكّد استعداد الجزائر لـ «مواكبة التوافق المسجل على مستوى مؤسسات التفاوض بشأن المسائل العالقة ذات الصلة بقواعد المنشأ».

وكانت الجزائر، قناعة منها بأهمية التكامل الاقتصادي الإفريقي، من الدول السباقة إلى التوقيع على الاتفاق المؤسّس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية خلال الدورة الاستثنائية العاشرة لقمة رؤساء الدول والحكومات المنعقدة في مارس 2018، وشاركت منذ انطلاق المفاوضات في سنة 2016، بطريقة منتظمة وفعّالة، في كل اجتماعات المؤسسات التفاوضية، وعلى جميع المستويات.

حقيقة لأفريقيا مؤهّلات وقدرات اقتصادية، فالقارّة تشكل سوقا بـ 1.2 مليار نسمة وبقيمة 3000 مليار دولار، ستعرف استغلالا أمثلا في إطار التدفقات التجارية داخل القارّة السّمراء.

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:27 Page 6

الاقتصادي
مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة الشعب

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:27 Page74

نهاية

مسار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

ماذا سيتغيّر بعد الاتّفاق؟

توصّلت بريطانيا والاتحاد الأوروبي بعد أشهر من المفاوضات إلى اتفاق تجاري يرسّم لخروج نهائي لأحد أكبر اقتصادات أوروبا قوّة من دائرتها الاتحادية، وتقرّر خروج بريطانيا من الاتحاد في 31 جانفي 2020 لكن المسائل التجارية بين الطرفين ظلت عالقة ومحل شدّ وجذب، لينهي الاتفاق المعلن عنه في 24 ديسمبر 2020، الجدل الذي كان قائما بين الطرفين حول مصائد السمك وقواعد التنافسية والرسوم الجمركية، وهي من أبرز النقاط المختلف بشأنها. وبهذا تنفّس الأوروبيّون ومعهم البريطانيّون الصّعداء بعد فترة توترات كادت أن تتسبّب في خروج بريطانيا من الاتحاد من دون اتفاق، الأمر الذي سيحتّم اعتماد العمل بقواعد منظمة التجارة العالمية، التي تملي على الجانبين الاحتكام إلى أنظمة تفرض تعريفات جمركية ضخمة، وتضع حواجز تجارية أخرى تعقد العملية التجارية.

جمال الدين بوراس

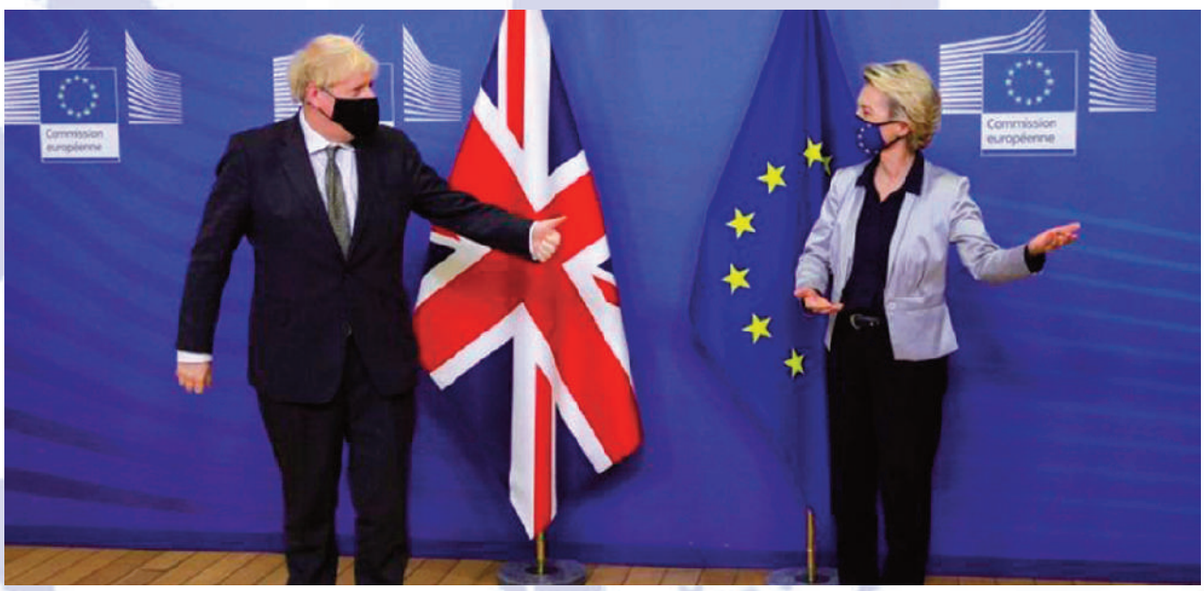

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:27 Page7

ـــاق التّجاري؟

مـــاذا سيتغيّـــر بعـــد الاتّفـــاق؟

بـعـد الـتّـوصـل إلى اتـفـاق تجاري لما بـعـد بريكسيت سيكون بإمكان السلع والمنتجات البريطـانـيـة الـوصـول إلى الأسـواق الأوروبية الاتحادية التي تضم 450 مليون مستهلك من دون رسوم أو حصص، فـالاتـفـاق أبـقـى عـلـى حـريـة الـتـعـامـلات الـتـجـارية بـعـيـدا عـن أيّـة تـعـريـفـات جـمـركية، الأمـر الـذي سـعـدت بـه الشركات والمنتجون البريطانيون الذين كانوا يتخوّفون من حدوث اضطرابات على الحدود تؤدي إلى كساد سلعهم وخدماتهم الموجهة لسوق الاتحاد، خصوصا بعد التداعيات الاقتصادية الوخيمة التي تلت فترة الإغلاق بسبب تفشي فيروس «كوفيد-19»، علما أنّ 42 في المائة من صادرات المملكة المتحدة من السلع والخدمات تسوّق إلى دول الاتحاد الأوروبي، في حين تقتني منها نحو 52 في المئة من وارداتها.

غير أنّ عملية الانفصال ستتسبّب لا محالة في متاعب واضطرابات اقتصادية تنجم عن التغيّر في القوانين والمعاملات الإدارية مع بروكسل، بالرغم من التوقيع على اتفاق للتجارة بقيمة تزيد عن 907 مليارات دولار، ما يجنّب زيادة في الأسعار قد تصل إلى 20 في المئة على بعض المواد الاستهلاكية.

ويرى البريطانيّون الذين صوّتوا في استفتاء 2016 لصالح خروج بلادهم من الاتحاد الأوروبي، أنّ البريكسيت والاتفاق التجاري الذي تلاه سيحقّقان لهم الكثير من المكاسب باستعادة السيطرة على الأموال، الحدود والقوانين وكذا التجارة ومياه الصيد.

وبالمقابل تخلّى الاتحاد الأوروبي عن 25 بالمائة من حصته في الصيد داخل المياه البريطانية خلال السنوات الخمس والنصف القادمة، لكن سيظل التفاوض بشأن مسألة الوصول إلى المياه الإقليمية البريطانية الغنية بالأسماء قائما على أساس سنوي.

ماذا كان يحصل في حال عدم الاتّفاق؟

سيناريو خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من دون اتّفاق كان بمثابة كابوس للعديد من الشركات والمتعاملين الاقتصاديين البريطانيين والأوروبيّين على حدّ سواء، فعدم وجود اتفاق سيفرض لا محالة حواجز تجارية مكلّفة على الطرفين ستقلل من حجم المبادلات التجارية، ما كان قد يكلف اقتصاد لندن خسائر بأكثر من 80 مليار دولار ويؤدي إلى انكماش اقتصادي بنسبة 2 في المائة، وبالتالي سيرمي بنحو ثلث مليون بريطاني إلى البطالة، نفس الشيء بالنسبة للاتحاد الأوروبي الذي كان سيفقد شريكا تجاريا يدر عليه مليارات الدولارات سنويا ويوظف مئات آلاف من مواطنيه.

وكانت هيئة الرقابة الاقتصادية الحكومية البريطانية وهو المكتب الذي يتحمل مسؤولية الميزانية في البلد قد حذّرت، من أن المغادرة بدون اتفاق من شأنها أن تقلص الدخل القومي البريطاني بنسبة 2 ٪ في 2021، إضافة إلى ارتفاع أسعار العديد من السلع المستوردة.

إلى جانب ذلك كانت بروكسل متخوّفة من إغلاق المياه البريطانية أمام الصيادين الأوروبيّين، خصوصا بعد إعلان وزارة الدفاع البريطانية عشية انتهاء فترة الانفصال الانتقالية عن استعداد أربع فرقاطات لمراقبة المياه البريطانية ملوّحة بذلك باستعمال القوة، وكانت قد أعلنت في بيان لها أنّها ستطبق إجراءات قوية لحماية حقوق بريطانيا كدولة ذات شواطئ مستقلة.

غير أنّ هذه الخطوة لم تلق الترحيب من حكومة اسكتلاندا التي تريد الاستقلال عن المملكة المتحدة، حيث أصدرت تنديدا قالت فيه:

«دبلوماسية الفرقاطات التي تنتهجها المملكة المتحدة ليست محل ترحيب في المياه الأسكتلندية. سنحمي مياه صيدنا عند الضرورة، شرطتنا وقوتنا البحرية لها الحق في القيام بذلك، لكننا لن نهدد حلفاءنا بإغراق سفنهم».

مـا الـذي عقّـد المفاوضـات؟

نشب الخلاف أثناء المحادثات بين الطرفين بسبب نقطتين أساسيتين، وهما مصائد

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:27 Page7

الأسماك ومسائل المنافسة التجارية، وبالرغم من أن قطاع الصيد لا يكتسي أهمية كبيرة في الاقتصاد البريطاني، إلا أن التجاذبات السياسية التي أثيرت داخل بريطانيا حول مسألة السيادة وحق التصرف المستقل في المياه الإقليمية للبلد جعل منه نقطة خلاف أطالت في عمر المفاوضات.

وكان الاتحاد الأوروبي قد حذّر أنه في حال منعت بريطانيا سفن ومراكب صيد الاتحاد من دخول مياهها، فلن يُسمح بالمقابل للصيادين البريطانيين من دخول أسواق الاتحاد الأوروبي لبيع بضاعتهم، لكن المملكة أصرّت على ضرورة فرض سيطرتها الكلية كدولة ذات سيادة على كل ما يجري في مياهها. وكما تشبّثت بريطانيا بمسألة مصائد الأسماك، أصرت بروكسل هي الأخرى على حرمانها من ميزة دخول أسواق الاتحاد من دون رسوم جمركية، وهو ما رفضته لندن، لتصل المفاوضات إلى حالة انسداد تسببت في تشنج العلاقات. الأمر دفع بالوزير الأول بوريس جونسون إلى محاولة تجاوز المفوضية الأوروبية، والتحدث مباشرة إلى كل من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والمستشارة الألمانية آنجيلا ميركل حول القضايا العالقة، لكن طلبه قوبل بالرفض من قبل الاتحاد الأوروبي، الذي أوضح له أن أي مباحثات لا يجب أن تجرى إلا عبر كبير مفاوضي الاتحاد.

تباين بشأن الاتفاق

تباينت المواقف في الداخل البريطاني بشأن الاتفاق التجاري المبرم مع الاتحاد الأوروبي، فحتى الوزير الأول بوريس جونسون الذي قال إن الاتفاق تاريخي وضخم، وسيمكن من حماية مصالح بلاده الاقتصادية في أوروبا، اعترف في نفس الوقت بعدم تضمنه لبعض المسائل التي دافع عنها الطرف البريطاني في قطاع الخدمات المالية. أما زعيم حزب البركسيت نايجل فاراج الذي قاد لسنوات حملة إخراج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فأقرّ أن الاتفاق غير مثالي لكنه يعني نقطة اللّاعودة إلى الاتحاد الذي يعتقد أنه استفاد من بريطانيا أكثر مما استفادت منه.

من جانب آخر توقع مكتب الميزانية البريطاني أن يكون الاقتصاد البريطاني أصغر بنحو 4 ٪ في غضون 15 عاما ممّا كان عليه الحال لو بقيت بريطانيا في الاتحاد الأوروبي بالرغم من التوصل إلى اتفاقية التجارة الحرة، فيما اعتبر اتحاد الصيادين أن الاتفاق بمثابة خيبة أمل كبيرة للصيادين والعاملين في القطاع، بحكم أنّه لم يأت بتغييرات تضمن الفائدة المرجوّة.

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:27 Page7

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:27 Page7

التقوا بالمعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشّاملة

خبراء ومسيّرون

يبحثون خطط تطوير المؤسّسات الوطنية

نظّم المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة يومي 15 و16 ديسمبر 2020 ملتقى دراسيا جمع مختلف الشّركاء والفاعلين في الاقتصاد الوطني بغرض وضع خطط لتطوير وإنقاذ المؤسّسات الجزائرية من شبح الإفلاس. وفي هذا الصدد أجمع الخبراء المشاركون برفقة مسؤولي كبرى المؤسّسات الاقتصادية على ضرورة إعادة النظر في طريقة تسيير المؤسّسات الاقتصادية خاصة فيما يتعلّق بالعامل البشري، وهذا ضمن تسيير الذكاء الصناعي وتكوين المورد البشري المؤهّل ضمن مخطّطات الحكومة للإنعاش الاقتصادي، ووفقا للمعايير المعمول بها في تجارب العديد من دول العالم.

محمد فرقاني

أكّد المتدخّلون على أنّ النّهوض بالمؤسّسات الاقتصادية يرتكز على المورد البشري باعتباره أساس نشاط المؤسّسة، وحلقة هامة في معادلة تطويرها لاسيما العنصر المؤهّل، فالعمل على تقوية مهارات التحكم في التكنولوجيا بمختلف مجالاتها يسمح للمؤسّسة بمواكبة التطورات الحاصلة في الساحة الاقتصادية، دون التمييز بين القطاع العام والخاص نظرا للتكامل الموجود بينهما، واستغلال هذا الظرف الذي يعرف ديناميكية الإنعاش الاقتصادي بتسطير رؤية شاملة ترتكز على الحوكمة وتسخير الموارد للتسيير.

وصبّت العديد من المداخلات في اتجاه واحد هو منح الأولوية للمنتوج الوطني لتشجيع المؤسّسات على التنافسية والإنتاج، وهو ما سينعكس إيجابا على الميزان التجاري بتقليص فاتورة الواردات، كما أوضح المتدخّلون أنّ نسبة الادماج في العديد من المجالات الإنتاجية يجب أن تواكب مخطّطات الحكومة وبرنامج العمل المسطّر للوصول إلى أعلى نسبة إدماج في المنتوج الجزائري.

وفي هذا الصدد، أكّد وزير البريد والمواصلات السّلكية واللاّسلكية، إبراهيم بومزار، على أهمية أخذ الدروس من مخرجات التجارب السّابقة التي أدّت إلى فشل عدد من المؤسّسات العمومية الاقتصادية، مضيفا أنّه قبل الحديث عن العصرنة والمؤسسات العمومية يتوجّب توضيح المفاهيم وتحديد المصطلحات، فالمؤسسات العمومية من أهم خصائصها والتي ينبغي ذكرها، رأسمالها الاجتماعي التابع للدولة ونتائج حساباتها تعود عليها، أما العصرنة في مفهومها

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:27 Page7

فلا يمكن حصرها في تعريف واحد دقيق، ويقصد بها التحول الكلي للأبعاد التنظيمية والتكنولوجية باستخدام ميكانيزمات التحول بطبيعة الحال، والرقمنة أو التحول الرقمي هنا عنصر أساسي.

المسؤول الأول عن قطاع البريد وتكنولوجيات الاتصال أوضح أنّ الركود الاقتصادي الذي مرّت به الجزائر في فترة التسعينيات تلته حركية ضعيفة في سنة 1998 إلى غاية 2002 أين بدأت الانطلاقة الحقيقية للمشاريع، مذكّرا بمشروع البطاقة الذهبية لبريد الجزائر وما اعترضه من عراقيل وتحديات إثر تهميش القطاع بشكل عام مقارنة بغيره، لذلك فإنّ أي إرادة حقيقية لعصرنة وتطوير أي قطاع لا بد لها من عناصر أخرى لا ينبغي تجاوزها وعلى رأسها الملاءمة القانونية.

وفي حديثه عن تجربة قطاع البريد، ذكّر الوزير ببعض الإجراءات الرامية لإنقاذ المؤسّسة العمومية التي تمثّلت أبرزها في شراء معدّات ووسائل حديثة، وهنا تساءل عن جدوى هذه المعدّات إن لم ترفق بالمعرفة أو الذكاء البشري، لذا فأصحاب المؤسّسات مطالبين بلعب دور المسيّر لا المدير المتفرّج على أوضاع المؤسّسة دون تقديم حلول تواكب المستجدات الاقتصادية، فهناك هوّة واضحة بين المتطلّبات التكنولوجية وتكوين العاملين.

وأضاف المتدخّل أن هنالك مقاومة للتّغيير من الناحية التنظيمية داخل المؤسسة وخاصة داخل مراكز البريد بدليل أنّه لم يكن هناك متابعة للتحول الرقمي الذي تشهده المؤسّسات، وحتى من جانب الزّبائن فهناك نسبة 66 بالمئة منهم لم تستعمل بطاقات البريد البنكية ولا مرة واحدة، لذلك فتهيئة المناخ المؤسّساتي لتطوير أي قطاع ينبغي أن يراعي جميع الجوانب المكمّلة لعمل المؤسّسة من الزبون أو المستهلك إلى المنتسبين لأي مؤسّسة.

ومن جانبه تحدّث الرئيس المدير العام لمؤسّسة الجرارات الفلاحية، بن جمعة عبد العزيز، عن فترة السبعينيات التي تميّزت بإنشاء مؤسّسات عمومية اقتصادية تخضع للإدارة المركزية في كل مدخلاتها ومخرجاتها، وأعطت الأولوية للصّناعة المصنّعة، ثم جاءت فترة خوصصة التسيير سنة 1988 وإنشاء مجلس المساهمات لمتابعة هذه المؤسّسات، ومن ثمة الانسحاب التدريجي من التبعية للدولة بالتحرر في تحديد الأسعار لكن بقي نظام المركزية هو النظام الفعلي.

ومن بين أسباب الضعف في تلك الفترة (نهاية الثمانينات وبداية التسعينات) – حسبه – هو نقص التكوين لدى المسيّرين والقرارات المركزية التي كانت مؤيّدة بالتنظيم القانوني الساري آنذاك، والذي يحصر قرارات المسيّر المحلي، ناهيك عن عدم مواكبة التنظيم الهيكلي للمستجدّات الراهنة وغياب كلي لسياسة الاستشراف، فالتركيز كان منصبّا حول تسيير الأزمات التي كانت تتخبّط فيها المؤسّسات، والتي دفعت ثمن التسيير دون وضع استراتيجية مسبقة تستشرف المخاطر التي قد تواجه المؤسسة، إضافة إلى نظام تعيين المسيّرين وأعضاء مجلس الإدارة، والتي كانت من بين أهم الأسباب التي أدت إلى فشل المؤسّسات العمومية، وبالرغم من هذا فقد بزغت محاولات لإصلاح المؤسّسات العمومية كالفصل بين الملكية والتسيير ضمن طريق الإصلاح الذي تبنّته الدولة منذ سنة 1988، لكن هذه المؤسّسات لم تتمتّع بالاستقلالية يوما وهو ما انعكس على طرق التسيير التي لم تتغير، وبقي فيها العامل البشري مظلوما في كل مراحل الإصلاح التي تمت رغم أنه عامل أساسي في كل التحولات الناتجة.

وشدّد الخبير الاقتصادي عبد الحق لعميري على الدور الذي يلعبه المورد البشري في جعل المؤسّسة أكثر نجاعة في الإنتاج، مؤكدا أنّ معالجة مشكلة المؤسّسات العمومية سيكون بسيطا لو وضع في قالب اقتصادي محض بعيدا عن الساحة السياسية وتداعياتها على المؤسّسات الاقتصادية العمومية.

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:27 Page7

دراسة

في ضوء الإصلاحات الاقتصادية وتحديات أزمة كورونا

أي مناخ للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

بقلم: البروفيسور فتيحة بلحاج
أستاذة الاقتصاد بجامعة الجزائر 3

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:27 Page7

في ضوء ما يشهده العالم من مظاهر العولمة، ظهر التنافس الشديد حول استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل مختلف دول العالم النامية منها والمتقدمة، والجزائر على غرار هذه الدول تسعى جاهدة لجلب أكبر عدد ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية من خلال قيامها بعدة إجراءات قانونية واقتصادية للحصول على مزاياها. وفي ظل التطورات الاقتصادية التي عرفتها الساحة الدولية، وجدت الدول التي كانت تنتهج سياسة اقتصاد مغلق نفسها ملزمة على الانفتاح على العالم الخارجي، من خلال إنشاء علاقات اقتصادية وأعمال مشتركة من أجل مواكبة الأحداث الدولية والتغيرات السريعة في إطار العولمة. ويعتبر الاستثمار الأجنبي من أهم النشاطات الاقتصادية الدولية المنتهجة من أجل المساهمة في التنمية المحلية للبلد المضيف، وزيادة وتوسيع الأسواق الخارجية للمستثمر الأجنبي. ومن أجل الظفر بإيجابيات هذا الاستثمار، تحاول الجزائر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال إتباع سياسات اقتصادية مناسبة العاملة على دفع عجلة التنمية بالرغم من العراقيل التي تحد من جاذبيتها له. ولقد واكبت حركة الاستثمار الأجنبي التطورات التاريخية التي عاشتها الجزائر أثناء بناء اقتصادها الاشتراكي من خلال المخطّطات بعد الاستقلال، وإلى المنعطف الكبير الذي قامت به بعد أزمة البترول (1986) نحو اقتصاد السوق، وما صاحبه من إصلاحات هيكلية شاملة والمتمثلة في إصلاح النظام المالي والجبائي والجمركي والمنظومة القانونية..إلخ، وهذا بغية تهيئة المناخ الملائم لجلب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تقييم الجزائر في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

سعت الحكومة الجزائرية إلى تغيير منظومتها القانونية وفقا لما يتطلّبه النظام العالمي السائد، وذلك بمنح الأولوية للاستثمار الأجنبي، وتشجيعه لجلب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية ونقل التكنولوجيا، وبالتالي دعم وترقية الاقتصاد والدفع بعجلة النمو، وهذا ما أتى به القانون الجديد لترقية الاستثمار، حيث حمل العديد من الحوافز الجبائية وكذا الضمانات الضرورية لاستقطاب الاستثمارا ت الأجنبية. لم تكتف الجزائر بذلك بل قامت بإبرام عدّة اتفاقيات تعاون وشراكة مع العديد من الدول سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف، وكان هدف كل هذا تقديم الضمانات الكافية والامتيازات المناسبة لتسهيل انتقال رؤوس الأموال الأجنبية. وقد قطعت الجزائر عدّة أشواط لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ إصدار المرسوم التشريعي رقم 93– 12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات، وهو أوّل نص قانوني محرّر للاستثمار، فكان بداية لتجسيد سياسة الانفتاح الاقتصادي، غير أنّ حصيلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت ضئيلة منذ صدوره بالرغم من الطابع التحريري والتحفيزي لهذا القانون.

وقد طرأت عدة تعديلات على هذا القانون إلى غاية إلغائه بموجب الأمر رقم 01–03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار والمعدل والمتمم سنة 2006، وذلك بعد الخروج من الأزمة التي عاشتها الجزائر في التسعينيات.

ولتفعيل قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001 وتشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار في الجزائر، باشرت الدولة في اعتماد برامج دعم النمو عن طريق سياسة الإنفاق العام، غير أن وضعية أغلب الاستثمارات الأجنبية لم تشهد استقرارا، ونظرا لزيادة واردات المنتوجات الخارجية، فقد عمدت الجزائر على هذا الوضع بإدخال تعديل على قانون الاستثمار لسنة 2001، وذلك بفرض إلزامية المستثمر الأجنبي بالمشاركة مع الشريك الوطني بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009 وقانون المالية لسنة 2010، حيث يتعلق هذا الالتزام القانوني بتقييد حرية التأسيس، حيث لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها الشراكة الوطنية (جمع عدة شركاء) المقيمة نسبة 51 ٪ على الأقل من رأس المال الاجتماعي، وتمّ إخراج هذه القاعدة من قانون الاستثمار إلى غاية صدور القانون رقم 09– 16المؤرخ في 3 أوت سنة 2016، كما حمل قانون المالية لسنة 2001 المعدّل والمتمّم عدة إجراءات وحوافز مشجّعة لعملية الاستثمار في الجزائر، والمحافظة على قاعدة الأغلبية الوطنية إلا في رأس مال الشركات المستثمرة في النشاطات الإستراتجية.

وعدّلت هذه المادة بموجب المادة 109 من قانون المالية لسنة 2020، وتم إلغاؤها بموجب المادة 51 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020 ليصبح الالتزام بالشراكة فقط على الأنشطة التي تكتسي طابعا استراتجيا طبقا للمادة 49 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020، مع الإشارة إلى أنّ المشرّع حدّد الأنشطة الإستراتجية بموجب نص المادة 50 من القانون نفسه، وهي أنشطة متصلة بقطاعات الطاقة والمحروقات والمناجم، والصناعات العسكرية، وخطوط السكك الحديدية والموانئ والمطارات، والصناعات الصيدلانية ويستثنى من هذه الأخيرة الصناعات ذات القيمة المضافة العالية التي تتطلب تكنولوجيا معقّدة ومحمية، فهذه القطاعات ترتبط بمفاهيم أملاك المجموعة الوطنية والأمن القومي والصحي.

بالنسبة لهذه القطاعات، للدولة الحرية في التصرف في مواردها الطبيعية طبقا لحق الدولة في السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية، ويلاحظ خلال الفترة من 2009 إلى 2019 أن الجزائر لم تبرم سوى اتفاقية دولية للاستثمار مع صربيا 2013، والمصادقة على الاتفاق مع جمهورية طاجكستان حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات الموقّع بالجزائر بتاريخ 11 مارس سنة 2008، حيث لم يسجّل أي تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنوات 2013 إلى سنة 2018.

كثيرا ما يتردّد في الخطابات السياسية شعار تحسين مناخ الاستثمار أو مناخ الأعمال، إلا أن الواقع يدل على أن الاقتصاد

Projet1_Mise en page 1 24/01/21 17:24 Page2

الوطني لم يعرف الانتعاش بعد، ويمكن القول أن الجزائر خطت خطوات هامة لكن في نفس الوقت بطيئة في مجال تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار، حيث تبقى بعض النقاط التي هي في الأساس مرتبطة بطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على قطاع المحروقات، وكذا التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، في حين تلعب مؤشرات الاقتصاد الكلي دورا هاما في جلب الاستثمارات على اعتبار أنها ورقة لضمان الدولة لالتزاماتها، وعلى مدار أكثر من 50 سنة وضعت الجزائر العديد من التشريعات التي تهدف إلى ضمان تدفق رؤوس الأموال على غرار المساواة بين الاستثمار الأجنبي والوطني، التحفيزات الجبائية والجمركية، اتفاقيات تشجيع وتنمية الاستثمارات. غير أنّ هذه التحفيزات تصبح غير جذّابة مع ظهور عوائق من شأنها أن تجعل المستثمر الأجنبي متردّدا، وغير مقتنع بأن كل الظروف مواتية للاستثمار في الجزائر، فالنتائج التي تحققت لم تكن بمستوى توقّعات وآمال السلطات الجزائرية، وذلك بالرغم من مزايا وقدرات البلاد، وكذا الجهود المبذولة ورغم حيوية هذا العامل الاقتصادي في إحقاق التنمية.

إنّ تحسين مناخ الاستثمار يتم عبر مراحل متتالية وليس اتخاذ إجراء إصلاح ظرفي فقط، فالسياسات ونشاطات السلطات العمومية التي تؤثّر في مناخ الاستثمار يغطّي عملها نطاقا واسعا، ويمكن سن بعض التدابير مثل رفع قيود من شأنها أن تضمن لمؤسسات الاستثمار، وإطلاق ديناميكية من أجل تسجيل هذا النشاط الإصلاحي على أمد معين.

الصّعوبات والعراقيل أمام الاستثمار الأجنبي المباشر

حُظي موضوع معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام الكثير من الباحثين والدارسين، وطُوّرت في هذا الصدد العديد من النظريات لنمذجة قرار الاستثمار لاكتشاف أهم العوامل المحددة والمعوقة له. ويعتبر الاقتصادي الإنجليزي الشهير «كينز» أول من لفت الأنظار إلى وجود قرار مستقل يختص بالاستثمار، وعند تقييمنا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر تبيّن لنا أنّ حصتها من هذه التدفقات ما زالت ضعيفة بالمقارنة مع حصص المناطق الأخرى المنضوية تحت لواء الدول النامية، وهذا بالرغم من الجهود التي بذلتها وتبذلها الجزائر، كما سبقت الإشارة، والإمكانيات المادية والبشرية التي تتمتع بها والتي تشكل لها ميزة في هذا الشأن مقارنة بالمناطق الأخرى، هذا ما يدفعنا إلى الوصول إلى حقيقة جوهرية مفادها أن هناك صعوبات وعراقيل تحول دون تمكين الجزائر من استقطاب المزيد من تلك التدفقات وزياد ة حصتها منها، ولعل من أبرزها:

غياب الشفافية في التشريعات:

ينظر البعض إلى أنّ هذا العامل من أهم العناصر التي تعيق تدفق رؤوس الأموال إلى الجزائر، فتغير التشريعات المتصلة بالاستثمار خلال فترات زمنية قصيرة تلعب دورا سلبيا، ولعلّ أبرز مثال على ذلك قانون المالية، فقانون المالية لسنة 2015 يحدد الضرائب على أرباح الشركات بـ 23 بالمائة، غير أنّ قانون المالية التكميلي جاء ليفصل فيها حسب الأنشطة لتصبح 19 بالمائة لأنشطة إنتاج السلع، 23 بالمائة لأنشطة البناء والأشغال العمومية و26 بالمائة للأنشطة التجارية.

عدم توفّر البنية التّحتية:

تعاني الجزائر كثيرا من ناحية البنية التحتية سواء قلة المطارات التجارية وخطوط السكة الحديدية لنقل السلع، ومن عدم قدرة الموانئ الحالية على مواكبة تطور الاقتصاد الجزائري. تعتبر الموانئ إحدى الحلقات الأساسية والفاعلة في المنظومة التجارية، خاصة حركة السلع من وإلى داخل الوطن. وإذا كانت عملية الاستثمار سواء كان محليا أم أجنبيا تعتمد أساسا على حركة السلع والمواد من خلال عمليات الاستيراد والتصدير، فإن النشاط الاقتصادي الذي يجب أن تلعبه الموانئ يفرض مقاييس دولية خاصة في الوقت الحالي، ومن بين هذه المقاييس: توفير البنية التحتية التي توفر عمل الميناء، التسليم في الوقت المحدد للحاوية وعدم التوقف عن العمل، التحكم في إرساء السفن. واذا كانت إحدى عوامل نجاح استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر تتوقف على مدى احترام وتوفير الموانئ للمقاييس الدولية، فإن الموانئ الجزائرية تعمل دون هذه المقاييس، حيث وجهت لها عدة انتقادات من قبل المستثمرين تتعلق بنظام المداومة في العمل الليلي الذي يتوقف نهائيا في الموانئ الجزائرية.

مشكل العقار الصّناعي:

طُرح في الآونة الأخيرة مشكل العقار في الجزائر، إذ نجد مشكل العقار يعتبر من أهم العقبات التي تواجه المستثمرين، وذلك بالرغم من القوانين والتشريعات التي أُصدرت لتسهيل الحصول عليه ولتهيئة المناطق الصناعية وتخصيص المساحات للمستثمرين، وضمان كل من السلطة والنصوص التشريعية إمكانية الحصول على العقار. ورغم الإجراءات التي انتهجتها وزارة الصناعة من خلال الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري من أجل إنشاء حظائر صناعية متطورة، إلا أن بطء وتيرة الإنجاز يحول دون تحقيق هذا الهدف.

السوق الموازية: يمكن تقدير السوق الموازية في الجزائر بأكثر من 1 مليار دولار خاصة فيما يتعلق بسوق الصرف، فغياب الرقابة خارج السوق الرسمية سمح بانتشار هذه الظاهرة التي تؤثر على العديد من الجوانب.

الجباية: تتركز المعوقات الجبائية التي تعترض سبيل الاستثمار الأجنبي المباشر في ثلاث نقاط هي الأهم على وجه العموم، والتي تتمثل في: التمييز في فرض الضرائب،الإجراءات والأعباء الجبائية المبالغ فيها،الازدواج الضريبي.

Projet1_Mise en page 1 24/01/21 17:24 Page1

عدم تطوّر المنظومة البنكية:

يبقى الجهاز المصرفي في الجزائر جدّ متخلف مقارنة مع المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري، فرغم فتح الأبواب للبنوك الأجنبية والخاصة للنفاذ للسوق الوطنية، إلا أن أغلب البنوك لا تقوم بتمويل الاستثمارات. وترجع أسباب ضعف وتدهور مناخ الاستثمار والأعمال في الجزائر إلى استمرار ارتباط الاقتصاد الجزائري مع قطاع المحروقات، وضعف أداء الجهاز المصرفي والبورصة، بالإضافة الى ضعف موقع الجزائر في مؤشرات الحكم الراشد نتيجة انتشار الفساد وضعف سيادة القانون وافتقار جهاز القضاء للاستقلالية، إضافة الى ثقل الجهاز الإداري، ممّا ساعد على انتشار البيروقراطية. كما توجد معوقات أخرى كتعدد القوانين والتعديلات التي تطرأ عليها، قلة اليد العاملة المؤهلة خاصة المتعلقة بالتحكم في التكنولوجيا الجديدة، ارتفاع تكاليف الإنتاج وصعوبة تسويق المنتوج.

يمكن القول من خلال ما تمّ ذكره سابقا، أن الجزائر مازالت بعيدة نسبيا في أن تكون قطبا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فتصنيف الجزائر من خلال التقارير الدولية يثبت أن أمامها طريق طويل وشاق لعبوره من أجل تهيئة مناخ الاستثمار.

انتشار الرّشوة والفساد:

الرشوة من الآفات التي تنخر الاقتصاد الجزائري، فكثرة الإجراءات الإدارية يجبر بعض المستثمرين على تقديم رشا طريقة لتبسيط تلك الإجراءات.

تأثير أزمة فيروس كورونا على الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة

جلبت جائحة «كوفيد- 19» مجموعة من التحديات لاقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في وقت تكافح فيه المنطقة لجذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وكانت اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة قد رجّحت أن تخسر المنطقة العربية 45 ٪ من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2020، ومن المتوقع أن ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بشكل حاد بسبب أزمة فيروس كورونا بنسبة 30 ٪ على الأقل خلال نفس السنة في السيناريو الأكثر تفاؤلاً. ومن المرجح أن تكون دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكثر تأثرًا بسبب الحصة الكبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الأساسية والصناعات التحويلية، وكذلك بسبب الآثار المباشرة وغير المباشرة لانخفاض أسعار النفط. ومع ظهور فيروس كورونا كان هناك تأثير فوري في الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من انخفاض الاستثمارات في الأسهم، في حين كانت المنطقة تجاهد من أجل اجتذاب المزيد والأفضل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الذي كان معرقلا بسبب ضعف مناخ الاستثمار والتوترات الجيوسياسية الإقليمية.

الشكل رقم 1: تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2007 – 2019

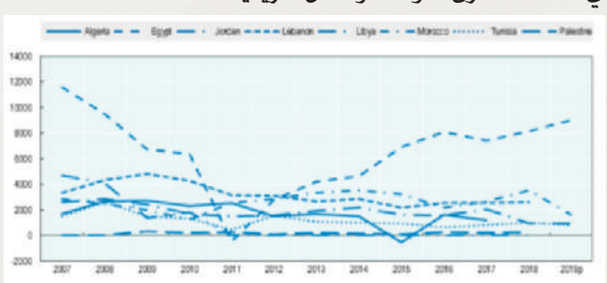

المصدر: قاعدة بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي لصندوق النقد الدولي ومواقع المصادر الوطنية لبيانات عام 2019 للبلدان المختارة.

يوضّح توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الثماني التي تم مسحها.

في الشكل رقم 1، أن مصر لا تزال الوجهة الرئيسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت 9 مليارات دولار أمريكي.

في عام 2019 بزيادة طفيفة بلغت 1.8 مليار دولار أمريكي في 2018، لكنها الزيادة الأكبر منذ عام 2009. المغرب أيضا كانت وجهة ا للاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة، حيث وصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 5.3 مليار دولار أمريكي في عام 2018، ارتفاع من 7,6 مليار دولار أمريكي في عام 2018 بالنسبة لمعظم الاقتصادات التي شملتها الدراسة. كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر متقلبة مقارنة بالمناطق الأخرى، لاسيما بسبب سياسة عدم الاستقرار التي شهدتها هذه البلدان منذ انتفاضات 2011، فإنّ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في السنوات العشر الماضية كانت أقل من المتوسط في كل من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية والمتقدمة.

الشكل رقم 2: الناتج المحلي الإجمالي في اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المختارة (التغير في النسبة المئوية على أساس سنوي): e الناتج المخمن؛ EMDE الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية

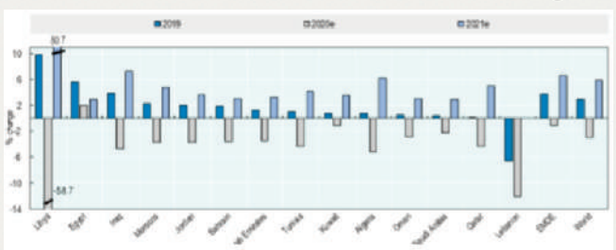

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، أبريل 2020

Projet1_Mise en page 1 24/01/21 17:27 Page2

وقد يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض الاستثمارات من دول الخليج المجاورة، والتي كانت أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات جديدة في الدول الثماني (الجزائر، المغرب، تونس، مصر، ليبيا، الأردن، فلسطين، لبنان) التي شملها الاستطلاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين سنوات 2013 و2019، ممّا أدى إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي لاقتصادياتها (الشكل رقم 2)، وقد بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المجالات الجديدة المعلنة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي 193 مليار دولار، باستثمارات بالدرجة الأولى في العقارات (65 ٪) والفحم والنفط والغاز (14 ٪).

وجاءت معظم هذه الاستثمارات من الإمارات (55 ٪)، تليها البحرين (17 ٪) والمملكة العربية السعودية (12 ٪).

وظل الاتحاد الأوروبي أيضا مصدرًا رئيسيًا للاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة (28 ٪)، في حين زادت الاستثمارات الصينية بشكل كبير من 1,4 مليار دولار أمريكي خلال فترة 2008 – 2013 إلى 34,9 مليار دولار أمريكي خلال 2014–2016، تم تحريكها بإطلاق مبادرة الحزام والطريق في أواخر عام 2013، بالإضافة إلى ذلك، كانت الاستثمارات الإقليمية بين الاقتصادات الثمانية التي شملها المسح منخفضة بنسبة 3 ٪ فقط من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في المجالات الجديدة المعلن عنها، وقد توفر الأزمة مجالًا أكبر للاستثمارات بين هذه البلدان.

استجابات السياسة الإستراتيجية للانتعاش بعد فيروس كورونا :

في هذه المرحلة لا يزال هناك قدر كبير من عدم اليقين فيما يتعلق بانتعاش الاستثمار، ولكن بيئة ما بعد الأزمة ستؤثر على سياسات الاستثمار وسلوك المستثمرين، وتدرس الحكومات مثل الجزائر أو لبنان سياسات أكثر حمايةً واستراتيجيات استبدال الواردات للاعتماد بشكل أقل على سلاسل القيمة العالمية على الأقل في بعض الصناعات.

وقد أدّت تدابير الاحتواء التي اتخذتها الحكومات لمكافحة الآثار السلبية للجائحة إلى توقف قطاعات كبيرة من الإنتاج لعديد من الشركات، بما في ذلك الشركات متعدّدة الجنسيات العاملة في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفي بعض القطاعات أدت اختلالات العرض إلى اعتماد تخفيض الواردات وحظر الصادرات. ومع ذلك ففي قطاع الصحة وقطاع الرقمي قامت بعض حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتخفيض التعريفات الجمركية على الواردات وتقديم دعم قطاعي محدد وتشجيع تحويل الإنتاج، وعلى غرار تلك الدول أعلنت الحكومة الجزائرية عن جملة من التدابير لخفض فاتورة الاستيراد بما لا يقل عن 10 مليار دولار أمريكي (2 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي). كما حظرت تصدير العديد من المنتجات، بما في ذلك المواد الغذائية والطبية ومستلزمات النظافة أعطت الأولوية للاستثمارات في الفلاحة لضمان الأمن الغذائي. ووضعت آليات لتشجيع الاستثمارات الفلاحية سواء أكانت وطنية أو أجنبية أو مختلطة.

مواكبة إصلاح مناخ الاستثمار:

قد تؤثّر أزمة فيروس كورونا على المستثمرين والاقتصادات بشكل مختلف اعتمادا على السياق القطري والإقليمي ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر. لا يمكن إنكار أن الجزائر على غرار بقية دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط ستعاني من الآثار الدائمة لانخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، التي تأثّرت بالفعل في فترة ما قبل الأزمة بمناخ استثماري غير مواتٍ: أطر استثمار معقّدة وأحيانا غير واضحة، وقيود وإجراءات مرهقة وعدم كفاية لوجستيات البنية التحتية وبشكل أعم التوترات الجيوسياسية الإقليمية.

على مدى العقد الماضي، قامت الجزائر في المنطقة بإصلاحات كبيرة لتحسين مناخ الاستثمار، ومع ذلك يجب أن تستمر تلك الإصلاحات، وأن تُنفذ تدابير جديدة لتحسين مناخها الاستثماري وتنويع اقتصاداتها في سياق ما بعد فيروس كورونا.

قامت العديد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بينها الجزائر بإصلاح أنظمتها القانونية الاستثمارية وأطرها المؤسسية للاستثمار على مدى السنوات الماضية. تمّ سن قوانين الاستثمار أو تعديلها لتحديث الإطار التنظيمي لوكالات ترويج الاستثمار، وتّم منحها مجموعة أوسع من التفويضات والمسؤوليات، حيث اتّخذت الجزائر خطوة كبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إدراج أحكام جديدة في قانون المالية التكميلي لعام 2020 والمصادق عليه مؤخرا، الذي يلغي قاعدة 51 / 49 بالمائة المنظمة للاستثمار، ورفع حق الشفعة للدولة في بيع الحصص الاجتماعية من طرف المستثمرين الأجانب، إضافة إلى إلغاء المادة التي تلزم المتعاملين باللجوء إلى التمويل الداخلي فقط لكل مشروع استثماري.

باستثناء القطاعات الاستراتيجية المُنظّمة إلى حدّ ما بطريقة محدودة، فإنّ سقف 49 ٪ لمشاركة المستثمر الأجنبي في رأس مال شركة جزائرية لم يعد ينطبق إلا على الأنشطة الإنتاجية للسلع والخدمات ذات الأهمية الاستراتيجية للاقتصاد: المعادن والطاقة والبنية التحتية للنقل والصناعات الصيدلانية (باستثناء المنتجات المبتكرة الأساسية). وبالتالي جميع الأنشطة الأخرى مفتوحة للاستثمار الأجنبي من دون أي التزام بالدخول في شراكة مع طرف محلي، كما يزيل القانون قيدين رئيسيين على سيولة الاستثمارات الأجنبية المباشرة (حق الدولة الاستباقي وإعادة الشراء) والالتزام بالتمويل المحلي (صلاحية استخدام التمويل الأجنبي من المؤسسات المالية الإنمائية).

Projet1_Mise en page 1 24/01/21 17:27 Page1

اقتصاد في مرحلة تحوّل يتمتّع بامكانات تنموية عالية

بينما تركّز العديد من الحكومات حاليا على استجابات قصيرة المدى للتخفيف من الأثر الشامل للجائحة، فإن هذه الفترة تمثل أيضا فرصة للجزائر لتصميم أجندة إصلاح طموحة للمزيد من الانفتاح على الاستثمار وتخفيض القيود لن يكون كافيا.

يتعين عليها أن تكون مستعدة لجذب استثمارات جيدة تعزز انتعاشا شاملًا وصديقا للبيئة، كما يمكن أن تجلب الأزمة أيضا فرصا جديدة للاستفادة من الاتجاهات العالمية، مثل إعادة التوطين وإعادة هيكلة سلاسل القيمة العالمية والإقليمية.

ستعتمد إمكانية تحقيق هذه الفرص على استمرار الإصلاحات الحالية الجارية، وسن تدابير جديدة هادفة لسياق ما بعد فيروس كورونا وتعزيز التعاون الإقليمي، وفي وسع الجزائر اغتنام هذه الفرصة لاسيما وأنها تحوز على طاقات هائلة في مجال الرقمنة والسياحة والطاقات المتجددة، غير أنّ المنافسة ستشتد أكثر لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة وأن المؤسسات أصبحت مدعوة إلى تحليل استثماراتها على الصعيد الدولي للقيام بمفاضلات، ويتعين على صانعي السياسات الاقتصادية اغتنام الفرصة بأسرع ما يمكن، بمجرد التغلب على هذه الأزمة الصحية، حيث لديهم فرصة لتحسين الحوافز على الأمد الطويل لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بقوة للاقتصاد، الذي سيخرج من الأزمة مثقلا بالديون مع محدودية الحيّز في المالية العامة لتغطية تكلفة إعادة الإعمار لاحقا، ولديهم أيضا فرصة لوضع سياسات تكميلية لضمان ألا تؤدي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تفاقم التفاوتات من خلال استفادة العمالة الأفضل تعليمًا والأعلى مهارة بشكل رئيسي.

ومع انتهاج الجزائر سياسة الانفتاح الاقتصادي وتوقيع اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية، والدخول إلى منطقة التجارة العربية الكبرى والسعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من شأنه أن يحسن مناخ الاستثمار، خاصة وأن هذه الأخيرة تحتّم على الجزائر مواءمة تشريعاتها مع التشريعات الدولية.

ومن الضروري أيضا تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق أهداف التنمية المستدامة، خاصة وأنّ الأزمة الصحية العالمية التي مسّت كافة الدول بما فيها الجزائر جعلت المنظمات الدولية تدعو إلى توجيه سياسات تشجيع الاستثمار نحو خيارات التنمية المستدامة.

وعلينا ألّا نتوهّم أنّنا سنكون الوحيدين في المزاحمة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية بعد زوال كورونا، فالساحة ستكون مفتوحة، وكما رأينا هناك قطاعات أفرزتها أزمة كورونا ينبغي التفكير فيها، خصوصاً القطاعات التي يجري فيها العمل عن بُعد، وهي تجربة أفرزت فرصاً استثمارية جديدة، أيضاً في مجال الاستثمار في الأبحاث الطبية والإنتاج الصيدلاني، ومتوقع أن يتجه إليها العالم بشكل كبير، وبالتالي يجب ألاّ نكون بعيدين عن هذه المجالات المهمة، بالإضافة إلى قطاعات أخرى موجودة قبل الأزمة مثل الذكاء الاصطناعي والرقمنة والتي تعتبر من مقومات جذب الاستثمار، فهناك ما يعرف بحزمة مناخ الاستثمار، وهي متوفرة وقائمة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث عملت البلدان الخليجية لسنوات على تأسيس هذه الحزمة التي تتألف من نحو 20 مقوماً من مقومات جذب الاستثمار، بما فيها البنية التحتية العالمية، التي تضم شبكة حديثة من المطارات والموانئ والطرق السريعة، إلى جانب نظم الاتصالات وتكنولوجيا البيانات، واليوم تنافس البلدان الخليجية للحصول على تقنيات الجيل الخامس، إلى جانب مقومات أخرى مثل السيطرة على معدلات التضخم والمحافظة على تطوير الدورة الاقتصادية وكذلك الإنفاق في الموازنات العامة وتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة-إلخ. وكل هذه المقومات ومقومات أخرى من شأنها أن تسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية.

المراجع

عبد الحميد بوخاري، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 10، 2012.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، إحصاءات عن الجزائر: مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة، الكويت، 2015.

3-World Bank Report, Doing Business 2016, Measuring Regulatory Quality and Efficiency, 13th edition, the world bank, USA, 2016.

4- Al rabia Monitor MENA COVID - 1919 Situation Report,May 2020

5-OECD ,Foreign direct investisement flows in the time of COVID -19;May 2020

6-UNCTAD, Global trade impact of the coronavirus (COVID-19) epidemic, trade report 2020

7-UNCTAD, The IPA Observer, Investment Promotion Agencies: striving to overcome the , Special issue 8, April 2020 challenge COVID19

9-World Bank, Supporting Businesses and Investors Investment Climate Policy Response to COVID-19, World Bank Group Investment Climate Team, March 2020

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:27 Page 86

عـــام علـــى تفشـــي

وباء كورونا

يحتدم التنافس بين كبرى مخابر إنتاج الأدوية العالمية من أجل الإسراع في إنتاج لقاح فيروس «كوفيد-19»، وجعله متوفرا في أسواق الأدوية في أقرب وقت ممكن، بعد مرور سنة على تفشي هذا الوباء الذي أودى بحياة ما يزيد عن مليون و600 ألف شخص، وتسبب في إصابة أكثر من 74 مليون آخرين في مختلف أنحاء العالم.

يتسابق نحو 70 مخبرا عالمياً لتوفير لقاحات فعّالة ضد الفيروس، ليس من أجل إنقاذ البشرية من شرّ الجائحة فحسب، ولكن من أجل الظفر بأسواق ستدر مليارات الدولارات عليها في وقت يترقّب العالم بأسره حلاً يعيده إلى حياة ما قبل 2020. وكما تتنافس المخابر على صفقة اللقاح الكبرى تفعل الحكومات نفس الشيء، فالسباق على أشدّه بين جل بلدان العالم لتوقيع صفقات شراء الشحنات الأولى من أفضل اللقاحات مهما كانت الأثمان، خصوصا وأنّ الطلب أكبر بكثير من العرض أملا في أن تعود سكة الحياة الاجتماعية والاقتصادية الى طبيعتها.

جمال الدين بوراس

مخابر الأدوية العالمية في تنافس محموم من أجل إنتاج اللقاح

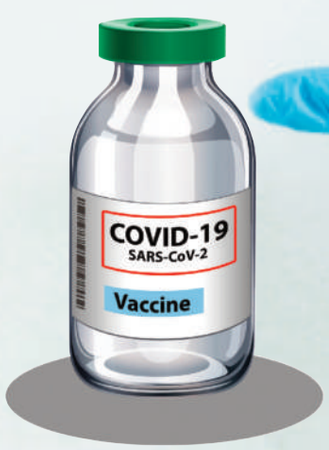

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:27 Page

الاقتصادي
مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة الشعب

الجزائركم يكلّفها اللقاح؟

أرباح بمليارات الدولارات

بالرغم من اكتشاف لقاحات عديدة ضد فيروس «كوفيد-19» والإعلان عن بعضها في الثلاثي الأخير من سنة 2020، إلاّ أنّ الأطباء وخبراء الأوبئة يتوقّعون أن تستمر الأزمة الصحية، وما ينجر عنها من تداعيات حتى عام 2022، وذلك لاستحالة توفير اللقاح لكل الدول في ظرف سنة، بسبب الطلب الذي يفوق قدرة إنتاج مخابر شركات الأدوية التي شرعت في تصنيع لقاحاتها، بالإضافة الى أسعارها التي ستكون مرتفعة خاصة في السداسي الأول من عام 2021.

غير أنّ الدول الغنية على وجه التحديد لا تريد تفويت فرصة إنهاء الأزمة الصحية، وقلب صفحة فيروس كورونا في أقرب وقت، الأمر دفعها الى طلب مليارات الجرعات وبأسعار مرتفعة ضمانا للحصرية وربحا للوقت، فإلى غاية منتصف شهر ديسمبر 2020 أشارت بيانات نشرتها شركة إير أنفينتي Airifinity العالمية المتخصصة في تحليل المعلومات العلمية الدوائية، أنّ شركة أسترازينيكا البريطانية منتجة لقاح أوكسفورد تلقّت طلبيات بما يفوق 3.29 مليار جرعة، وتلقّت شركة نوفافاكس الأمريكية ما يعادل 1.38 مليار جرعة، فايزر / بيونتيك 1.28 مليار جرعة، موديرنا 780 مليون جرعة، سبوتنيك V 340 مليون جرعة، أما سينوفاك الصينية فتلقّت حتى منتصف شهر ديسمبر 260 مليون طلب جرعة، فيما تلقّت شركات أخرى مثل جونسون وجونسون الأمريكية، سانوفي / GSK، كوفاكس، كيوريفاك ملايين الطلبيات أيضا، مع العلم أنّ الطلبيات تزداد ارتفاعا خصوصا بعد نشر عديد من هذه الشركات للنتائج النهائية أو شبه النهائية لتجاربها السريرية، ويُتوقّع أن تكسب أموالا طائلةً من مبيعات اللقاحات التي يصل سعر الجرعة الواحدة منها في بعض الأحيان الى 37 دولارا أمريكيا.

وبالرغم من أن بعض الشّركات لا تريد أن تظهر وكأنها تحقق مكاسب مالية من أزمة صحية عالمية خاصة بعد حصولها على قدر كبير من التمويل الخارجي، إلا أن منظمتي الصحة العالمية والأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وعقود الحكومة الأمريكية كشفت عن أسعار بعض اللقاحات. ويعد لقاح موديرنا الأمريكي الأعلى سعرا بين جميع اللقاحات، بحيث تزيد تكلفة نقله في درجات حرارة منخفضة جدا من سعره ليصل إلى 37 دولارا للجرعة الواحدة، أما سعر لقاح سينوفاك الصيني فيصل إلى 29.75 دولارا للجرعة، وتبلغ تكلفة الجرعة الواحدة من لقاح فايزر / بيونتيك 19 دولارا، وسبوتنيك V الروسي 10 دولار للجرعة، فيما يعتبر لقاح أسترازينيكا (أوكسفورد) الأقل تكلفة بحيث يقدر سعر الجرعة بـ 4 دولارات فقط، وذلك بعد تعهّد الشركة التي مَوّلت أبحاثها جهات حكومية بريطانية بالإبقاء على أسعار منخفضة خلال فترة الوباء فقط، ويمكن أن تبدأ في فرض أسعار أعلى بحلول العام المقبل، وفقاً لمسار المرض.

أسعار هذه اللقاحات ستكون فرصة ربح تاريخية لشركات الأدوية الكبرى، في زمن أزمة اقتصادية خانقة، لتعوّض من خلالها تكاليف الاختبارات والأبحاث الباهظة وتحقّق مكاسب غير مسبوقة، خصوصا في حال استفاد أي من هذه اللقاحات من دعاية إيجابية بشأن نتائجه ضد الفيروس. وتجدر الإشارة إلى أن عدم إسراع الشركات الكبرى إلى تمويل مشاريع تطوير لقاحات يعود إلى أن هذه العملية التي تتم تحت ضغط الطوارئ الصحية الحادة، لم يثبت أنها مربحة للغاية في الماضي، لهذا فقد ضخّت الحكومات والجهات المانحة مليارات الدولارات لتغطية أغلب تكاليف التطوير والأبحاث.

وفقاً لشركة إير إنفنيتي Airifinity لتحليل بيانات العلوم، قدّمت الحكومات حوالي 9 مليار دولار أمريكي، فيما قدّمت المنظمات غير الربحية والخيرية نحو 2 مليار دولار كمؤسسة بيل غيتس إلى جانب مؤسّس موقع علي بابا للتسوق الإلكتروني جاك ما، بينما لم تتجاوز الاستثمارات الخاصة بالشركات 3.5 مليار دولار، إذ يعتمد الكثير منها بشدة على الاستثمارات الخارجية.

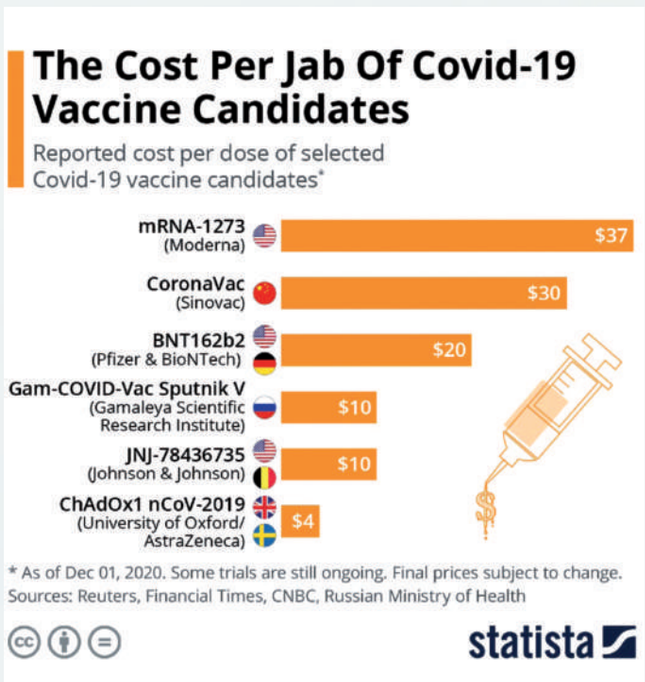

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:27 Page

كوفيد-19..

الصّفقة المربحة

أربـــاح بمليـــارات الـــدولارات

بـالـرغـم مـن اكـتـشـاف لـقـاحـات عـديـدة ضد فيروس «كوفيد-19» والإعلان عن بعضها في الثلاثي الأخير من سنة 2020، إلاّ أنّ الأطباء وخبراء الأوبئة يتوقّعون أن تستمر الأزمة الصحية، وما ينجر عنها من تداعيات حتى عام 2022، وذلك لاستحالة توفير اللقاح لكل الدول في ظرف سنة، بسبب الطلب الذي يفوق قدرة إنتاج مخابر شركات الأدوية التي شرعت في تصنيع لقاحاتها، بالإضافة الى أسعارها التي ستكون مرتفعة خاصة في السداسي الأول من عام 2021.

غير أنّ الدول الغنية على وجه التحديد لا تريد تفويت فرصة إنهاء الأزمة الصحية، وقلب صفحة فيروس كورونا في أقرب وقت، الأمر دفعها الى طلب مليارات الجرعات وبأسعار مرتفعة ضمانا للحصرية وربحا للوقت، فإلى غاية منتصف شهر ديسمبر 2020 أشارت بيانات نشرتها شركة إير أنفينتي Airifinity العالمية المتخصصة في تحليل المعلومات العلمية الدوائية، أنّ شركة أسترازينيكا البريطانية منتجة لقاح أوكسفورد تلقّت طلبيات بما يفوق 3.29 مليار جرعة، وتلقّت شركة نوفافاكس الأمريكية ما يعادل 1.38 مليار جرعة، فايزر / بيونتيك 1.28 مليار جرعة، موديرنا 780 مليون جرعة، سبوتنيك V 340 مليون جرعة، أما سينوفاك الصينية فتلقّت حتى منتصف شهر ديسمبر 260 مليون طلب جرعة، فيما تلقّت شركات أخرى مثل جونسون وجونسون الأمريكية، سانوفي / GSK، كوفاكس، كيوريفاك ملايين الطلبيات أيضا، مع العلم أنّ الطلبيات تزداد ارتفاعا خصوصا بعد نشر عديد من هذه الشركات للنتائج النهائية أو شبه النهائية لتجاربها السريرية، ويُتوقّع أن تكسب أموالا طائلةً من مبيعات اللقاحات التي يصل سعر الجرعة الواحدة منها في بعض الأحيان الى 37 دولارا أمريكيا.

وبالرغم من أن بعض الشّركات لا تريد أن تظهر وكأنها تحقق مكاسب مالية من أزمة صحية عالمية خاصة بعد حصولها على قدر كبير من التمويل الخارجي، إلا أن منظمتي الصحة العالمية والأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وعقود الحكومة الأمريكية كشفت عن أسعار بعض اللقاحات. ويعد لقاح موديرنا الأمريكي الأعلى سعرا بين جميع اللقاحات، بحيث تزيد تكلفة نقله في درجات حرارة منخفضة جدا من سعره ليصل إلى 37 دولارا للجرعة الواحدة، أما سعر لقاح سينوفاك الصيني فيصل إلى 29.75 دولارا للجرعة، وتبلغ تكلفة الجرعة الواحدة

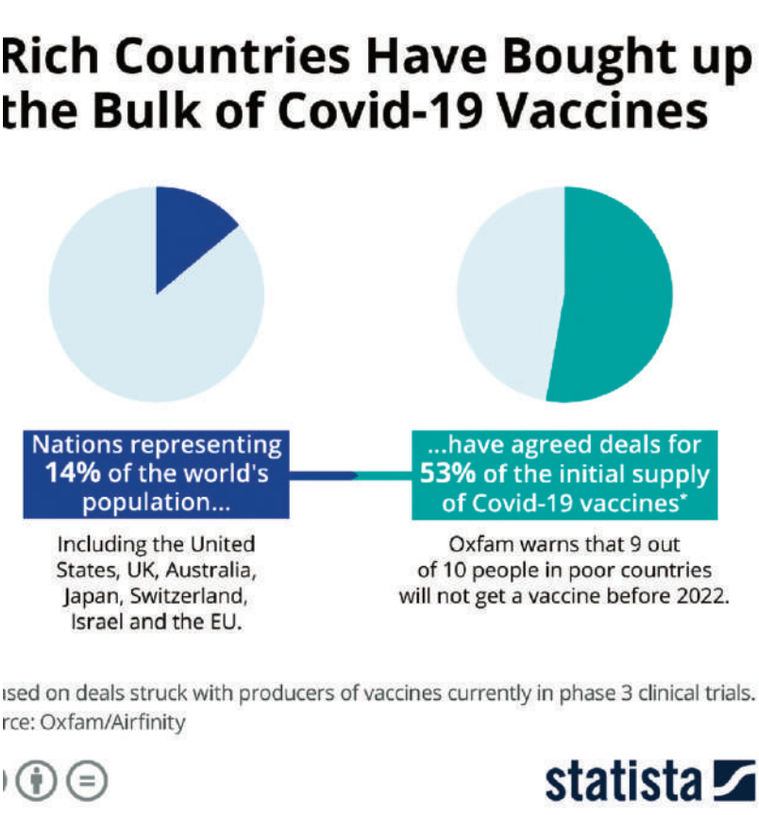

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:27 Page

من لقاح فايزر / بيونتيك 19 دولارا، وسبوتنيك V الروسي 10 دولار للجرعة، فيما يعتبر لقاح أسترازينيكا (أوكسفورد) الأقل تكلفة بحيث يقدر سعر الجرعة بـ 4 دولارات فقط، وذلك بعد تعهّد الشركة التي مَوّلت أبحاثها جهات حكومية بريطانية بالإبقاء على أسعار منخفضة خلال فترة الوباء فقط، ويمكن أن تبدأ في فرض أسعار أعلى بحلول العام المقبل، وفقاً لمسار المرض.

أسعار هذه اللقاحات ستكون فرصة ربح تاريخية لشركات الأدوية الكبرى، في زمن أزمة اقتصادية خانقة، لتعوّض من خلالها تكاليف الاختبارات والأبحاث الباهظة وتحقّق مكاسب غير مسبوقة، خصوصا في حال استفاد أي من هذه اللقاحات من دعاية إيجابية بشأن نتائجه ضد الفيروس. وتجدر الإشارة إلى أن عدم إسراع الشركات الكبرى إلى تمويل مشاريع تطوير لقاحات يعود إلى أن هذه العملية التي تتم تحت ضغط الطوارئ الصحية الحادة، لم يثبت أنها مربحة للغاية في الماضي، لهذا فقد ضخّت الحكومات والجهات المانحة مليارات الدولارات لتغطية أغلب تكاليف التطوير والأبحاث.

وفقاً لشركة إير إنفنيتي Airifinity لتحليل بيانات العلوم، قدّمت الحكومات حوالي 9 مليار دولار أمريكي، فيما قدّمت المنظمات غير الربحية والخيرية نحو 2 مليار دولار كمؤسسة بيل غيتس إلى جانب مؤسّس موقع علي بابا للتسوق الإلكتروني جاك ما، بينما لم تتجاوز الاستثمارات الخاصة بالشركات 3.5 مليار دولار، إذ يعتمد الكثير منها بشدة على الاستثمارات الخارجية.

سباق يهدّد فرص الدول النامية

أدى التهافت العالمي المحموم على شراء لقاحات فيروس «كوفيد-19» إلى حدوث ندرة فيها حتى قبل أن يشرع في انتاجها، فقد قامت الدول الغنية التي لا تمثل سوى 14 بالمائة من سكان العالم بطلب وشراء 53 بالمائة من اللقاحات المعتمدة، الأمر أدّى بمنظمات دولية مثل أوكسفام (منظمة أوكسفام هي اتحاد دولي للمنظمات الخيرية تعمل على تخفيف حدة الفقر في العالم) إلى التحذير من مخاطر استحواذ الدول الغنية على نسبة كبيرة من الجرعات المتوقع إنتاجها من لقاحات فيروس كورونا، مؤكّدة أن نحو 70 دولة، من ذوات الدخل المنخفض، ستكون قادرة فقط على تطعيم شخص واحد من بين كل 10 أشخاص، كما أجرت المنظمة تحليلا خلص إلى أن كمية الجرعات التي استحوذت عليها الدول الغنية ستكون كافية لتطعيم جميع مواطنيها ثلاث مرات إذا استخدمت جميعها، فقد اشترت هذه البلدان جميع كمية الجرعات المتوقع إنتاجها من طرف شركة موديرنا الأمريكية، وعلى 90 بالمائة من جرعات لقاح فايزر/بيونتيك، فعلى سبيل المثال طلبت كندا لوحدها لقاحات كافية لتطعيم كل كندي خمس مرات.

وفي مسعى لتخفيف هذه الفوارق، أطلقت منظمتا الصحة العالمية واليونيسيف مناقصة دعت فيها جميع مطوّري لقاحات «كوفيد-19» إلى تقديم عروض لتوريد هذه اللقاحات في عام 2021، وتوفير ما لا يقل عن مليار جرعة بالنيابة عن مجموعة «كوفاكس»، وهي مبادرة عالمية ترمي إلى العمل مع مصنّعي اللقاحات من أجل تمكين 186 من الاقتصادات المشاركة في مختلف أنحاء العالم من الحصول على لقاحات مأمونة وفعالة بشكل منصف بمجرد ترخيصها واعتمادها. ويستلزم ذلك تجميع الطلب من 186 مشاركاً، ثم يقدّم مصنعو لقاحات «كوفيد-19» العروض، ومن بين الاقتصادات المشاركة، سيتلقى 92 اقتصاداً منخفض الدخل دعماً مالياً من خلال آلية الالتزامات المسبقة بالشراء ضمن مجوعة كوفاكس. وتشمل هذه الاقتصادات تلك التي حدّدها البنك الدولي على أنّها اقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل، وكذلك الاقتصادات المؤهّلة للحصول على مساعدات التنمية الدولية. سيكون لدى الاقتصادات ذات التمويل الذاتي المشاركة في مبادرة كوفاكس خيار شراء اللقاحات بنفسها أو من خلال منظمة الصحة العالمية واليونيسف، بناءً على الشروط الرئيسية التي تم التفاوض عليها. وستقوم منظمة الصحة بالشراء نيابة عن جميع دولها الأعضاء الراغبة بذلك.

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:28 Page

فيروس كورونا هل هو حلقة من مسلسل الحروب الجديدة؟

من النّفط إلى الوباء...

إلى أين يقود الصّراع بين أمريكا والصين؟

عرفت السّنتان الأخيرتان 2018 و2019 تصاعدا للخلافات الأمريكيّة الصّينيّة التي طفت على سطح العلاقات الدولية بعدما كانت خلف الواجهة، فالمد الاقتصادي الصّيني، إبرامها لاتفاقية القرن، وإحكام سيطرتها على الأسواق الدولية للنفط والتقرب من منظمة «أوبك»، جعلها منافسا قويّا لأمريكا في أخذ زعامة العالم اقتصاديا، وزادت هذه الخلافات حدّة مع ظهور فيروس كورونا الذي أشعل لهيب حرب إعلامية مرئية وتبادل التهم بين الطرفين، حيث تسوق الولايات المتحدة الأمريكية بأنّ الوباء مصدره الصين، التي تؤكد من جانبها أنّ الوباء صناعة أمريكية، ويرجح خبراء من خلال «الشعب الإقتصادي» خطورة هذا الوضع في غياب انسجام دولي يسمح بتفكيك نسج خيوط ما يوصف بحرب بيولوجية غير معلنة من أجل السّيطرة على العالم.

شرلاح نسيمة

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:27 Page

الاقتصادي
مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة الشعب

الدكتور علي عوض سالم العمودي:

«كورونا صناعة أمريكية لتغيير الخارطة الجيو-اقتصادية العالمية»

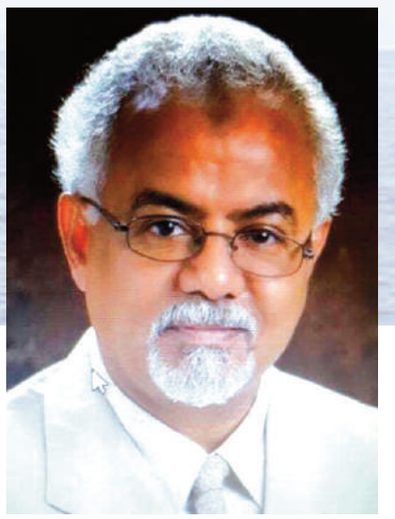

يعتبر مستشار التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الدكتور علي عوض سالم العمودي، أنّ قضية ظهور فيروس كورونا في وقت بلغت فيه الخلافات الأمريكية الصينية أوّجها ليس أمرا عابرا، فظهور العملاق الصيني في التجارة الدولية وكيفية مواجهته أخذ حيّزا كبيرا من السياسة الخارجية الأمريكية، في عهد الرئيس المنتهية ولايته. هذا العملاق الذي بدأت المعطيات الاقتصادية والبيانات العالمية الرقمية والمؤشرات المالية الدولية تؤكّد ريادته، حيث غزت المنتجات الصينية الأسواق العالمية وبالذات الرقمية والإلكترونية منها، وقد شهدت سنتا 2018 و2019 وما قبلهما حربا إعلامية مرئية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في مجال التجارة العالمية وهذا لا يخفى على أحد.

«كوفيد-19» شكل من أشكال الحروب

يشير إلى أنّ الكثير من المحلّلين الإقتصاديّين يدركون أنّ هذا الظهور المفاجئ لفيروس «كوفيد-19» في نهاية عام 2019 – الذي بدأ من الصين بالذات – هو بفعل فاعل وليس بمحض الصدفة، فقد ظهر قبله فيروسا أنفلونزا الطيور والخنازير...إلخ، لكن هذه الفيروسات كانت تظهر على نطاق شبه محدود في بعض الدول ويتم مكافحتها في إطار ضيّق، فحسبما صرّحت به منظمة الصحة العالمية، فإنّ هذه الأوبئة تم التحكم فيها، حيث لم تكن بالانتشار المخيف والأرقام الصادمة التي أحدثها فيروس كورونا، ما جعل الجميع يؤكد أنّه شكل من أشكال الحروب.

هل هو صناعة أمريكية؟

يرى سفير النوايا الحسنة للمنظمة العربية الإفريقية للتطوير الاجتماعي والاقتصادي، أنّ الكثير من الخبراء يؤكّدون نظرية أنّ فيروس كورونا صناعة أمريكية أو ما يسمى بالهندسة الميكروبية والوراثية التي تتعلق بالجينات والمكونات الوراثية التي تستطيع التغيير في الخلايا الوراثية، فالنتائج كانت كارثية بالنسبة للبشرية والفيروس للأسف خرج على نطاق السيطرة، فالعملية كانت بصناعة الانسان، من خلال تحويره واستغلال الجينات الوراثية وجعله يتكاثر بالملايين، فتدخل يد البشر فيه من خلال الهندسة الميكروبية أدت إلى نتائج كارثية أفقدت مهندسي هذه الحرب السيطرة على الفيروس، حيث انتشر في كل بقاع العالم الذي تحول حقيقة إلى قرية وعملية الانتقال السريع بواسطة وسائل النقل الجوي وكافة وسائل النقل الأخرى.

الاقتصاد الصيني في عين الإعصار

أرجع خبير التنمية المستدامة بدولة الإمارات العربية المتحدة عوامل اختيار الصين بالذات في هذه الحرب البيولوجية إلى دوافع اقتصادية بالدرجة الأولى، فهذا العملاق الاقتصادي بدأ يهدّد الولايات المتحدة الأمريكية في عقر دارها من خلال الصّناعات الإلكترونية والرقمية ومختلف السلع، وكذا الانتشار الواسع للمنتجات الصينية في كل بقاع العالم، وعليه فتطوّر الاقتصاد الصيني السبب المباشر الذي دفع ترامب في تلك الفترة لأن يوجّه سياسته الخارجية وكل خططه الاستراتيجية والأمنية والاستخباراتية نحو كيفية القضاء على الاقتصاد الصيني بأيّ أسلوب وبأي ثمن، ولكن ليس بالحرب التقليدية طبعا بل بحرب أخرى غير مرئية، حيث أقرّت أغلب نظريات الخبراء والمحلّلين الاقتصاديّين والمنظمات الدولية والمؤسّسات العالمية الكبرى من تقارير وأرقام اقتصادية بأنّ الضّربة كانت موجّهة للصين بالذات لضرب اقتصادها وتدميره، واختيرت في هذه الحرب البيولوجية الصين، ولم تختر روسيا أو إحدى دول الاتحاد الأوروبي أو الهند لأنّ الصين تشكّل تهديدا خطيرا للاقتصاد الأمريكي. والاتهامات المتبادلة في بداية تفشي الوباء تعكس هذا المشهد.

أزمة عالمية في الأفق

يتوقّع مستشار التنمية المستدامة الدكتور علي عوض سالم العمودي حدوث انهيار وشيك للاقتصاد العالمي، وأزمة عالمية تلوح في الأفق لم تشهدها البشرية، مستندا في توقعاته للمؤشرات الإقتصادية والرقمية والبيانات التي تأثّرت بها كل دول العالم على إثر جائحة «كوفيد-19»، فكلّها تشير إلى أنّ مرحلة ما بعد جائحة فيروس كورونا ستكون ذات تأثير اقتصادي كبير على الاقتصاد العالمي في أغلب دول العالم، حيث سيشهد الاقتصاد العالمي تدنّياً وانحناءً من حيث الاقتصاد الدائري والرقمي، فلم تكن أيّة دولة في العالم تتوقّع هذا الانهيار في كافة الأطر والمسبّبات الإقتصادية، وفي كافة المجالات سواء على مستوى التجارة العالمية، الطاقة، الذهب، المعادن النفيسة والنقل. وكل هذه المؤشّرات كانت ومازالت تخيف العالم خاصة مع غياب علاج ناجع للقضاء على الفيروس رغم أخبار بوجود لقاحات، أعلن عنها مؤخرا، مؤكّدا أنّ الاقتصاد لن يتعافى بسهولة مع نهاية 2020 وبداية عام 2021، وهذا رأي الكثير من الخبراء الذين يعتبرون أنّ الأمر سيأخذ وقتا كبيرا من سنة إلى سنتين حتى يعود إلى سابق عهده ما قبل الجائحة.

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:28 Page

تغيير الخارطة الجيو-اقتصادية العالمية

يوضّح الدكتور علي عوض سالم العمودي أنّ الخارطة الجيو-اقتصادية العالمية ستتغيّر لا محالة نتيجة الأوضاع التي أفرزتها جائحة «كوفيد-19»، خاصة بالنسبة للدول المصدرة للنفط أو المعادن أو المنتجات الإلكترونية بكل أنواعها، فالانهيار الاقتصادي العالمي قائم والرؤية المستقبلية لآفاق الاقتصاد العالمي مازالت ضبابية نتيجة هذه الحرب الفيروسية، التي تضرّرت منها كل دول العالم. والكثير من مراكز الدراسات الاستراتيجية العالمية تشير إلى أنّ الوضع سيكون فيه خلل كبير ما لم تتكاثف دول العالم، وخاصة بعد الاجتماع الأخير لمجموعة الـ 20 بالمملكة العربية السعودية، الذي تمّ التأكيد فيه على ضرورة التضامن الكبير من الناحية الإقتصادية، ودعم الدول الأكثر تضرّرا من دول العالم الثالث وبالذات في أفريقيا وآسيا، حيث تعهّدت مجموعة الـ 20 بأن تزيد من توطيد علاقات التعاون بين المجموعة لمساعدة الدول الأكثر فقرا والأقل اقتصادا على المستوى المحلي والوطني للخروج من أزمة ما بعد «كوفيد-19»، ودعمها من أجل امكانية النمو المستدام نحو المستقبل وتحقيق أهدافها، فهذه الرؤية العالمية تأتي من خلال المؤّشرات والمعطيات الاقتصادية، ومنظمة التجارة العالمية والاتفاقات التي حصلت لكثير من الصناعات وتدهور في السوق المالي والأوراق المالية والاقتصاد العالمي.

أفريقيا..موارد طبيعيّة غير مستغلّة

يبرز مستشار التّنمية المستدامة أنّ القارّة الأفريقية منجم للثّروات الطّبيعية، فهي الكنز ومنجم الذهب والمعادن النفيسة للعالم كله، فالقارة السّمراء حبلى بكل المعادن والموارد الطبيعية التي تكفي العالم كله، ولكن لم تستغل نتيجة السياسات السابقة للاستعمار، وكذا السياسات الخاطئة ما بعد الاستعمار في كثير من دول أفريقيا التي أدّت إلى هيمنة السياسة الخارجية على السياسات الوطنية وأفرزت العديد من التناقضات، وكذا الوضعية المزرية للشعوب الأفريقية خاصة جنوب وغرب وشرق أفريقيا، باستثناء دول شمال إفريقيا التي تحظى بالتطور والتنمية، فالموارد الطبيعية مازالت بكرا في كثير من دول أفريقيا.

التنمية المستدامة لحجز مكان في العالم

يقترح كبدائل استراتيجية ضرورة الاستفادة من استراتيجيات العصر والتنمية المستدامة لهذه الدول، وذلك من خلال الاستفادة المثلى والقصوى لمواردها الطبيعية وتحسين الحالة المعيشية

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:28 Page

للمواطن، وتطوير المجال الصحي والتعليمي والحريات الأساسية والعيش الكريم للإنسان الإفريقي في بلاده، وأن تكون السياسات متوازنة، فهناك نماذج من دول أفريقية أثبتت نجاحها من خلال تحقيق النهضة الإنسانية والاقتصادية كجنوب أفريقيا مثلا، فالرئيس نيلسون مانديلا استغل الموارد الطبيعية لرفاهية المواطن في العيش الكريم والابتعاد عن الاحتقان والاقتتال، ولهذا يؤكّد الخبير على ضرورة التوجه نحو التنمية المستدامة للاستفادة من الموارد الطبيعية، واعتماد برامج قائمة على التكنولوجيا المستدامة التي هي الطريق الصحيح لبناء مجتمع متعايش يحقق الرفاهية والمساواة، وهكذا تحقّق أفريقيا موقعا لها في الاقتصاد العالمي بالاعتماد على استخراج ثرواتها واستغلالها في إعادة إعمار بلدها، فبالتنمية المستدامة تستطيع أن تكون لها بصمتها في الاقتصاد العالمي.

الدكتور علالي مختار:

أيّ نتيجة تنتظر أمريكا بقضائها على الاقتصاد الصيني؟

يكشف الدكتور علالي مختار لمجلة «الشعب الإقتصادي» عن خيوط حرب بيولوجية عرفها العالم في الآونة الأخيرة، معتبرا أنّ الحروب يتجدّد ثوبها في كل مرة، مشيرا إلى ما حصل سابقا مثل الحصار على العراق خلال حرب الخليج الذي دام لأكثر من 10 سنوات، وكانت له كلفة بشرية بسبب أسلحة اليورانيوم وسوء التغذية، وقبل ذلك كان الدور على أفغانستان التي دمّرت بنيتها التحتية، وتمّ تجريب حرب بيولوجية على سكانها، ويضيف أنّ الحرب عادت من جديد وفي ثوب جديد، هذه المرة اختير لها عنوان فيروس كورونا.

حرب بيولوجية...أيّة تكلفة؟

يرى الدكتور علالي مختار أنّ الحرب الجديدة كان مخطّطا لها من طرف صقور البيت الأبيض، بغية وقف المد الاقتصادي الصيني والحد من تهديداته لأخذ زعامة العالم اقتصاديا، فلم تستخدم أمريكا هذه المرة أقوى جيش في العالم لغزو الصين،لأنّها تعلم أنّ الصين قوة بشرية وعسكرية واقتصادية ولها حلفاء أقوياء، وبذلك لا تغامر في الحرب التقليدية أو النووية، وإنّما استعملت حربا جديدة هي الحرب البيولوجية رغم ما تريد تسويقه بأنّ الوباء مصدره الصين، هذا الوباء الذي سبّب لحد الآن أكثر من 56 مليار دولار خسائر في فاتورة التصدير العالمية، وهبوط النمو العالمي إلى 2 بالمائة وسبب عجز في الدخل العالمي بقيمة 02 تريليون دولار، والاونكتاد توقع أنّ صدمة كورونا ستخفض النمو السنوي العالمي إلى أقل من 2.5 بالمائة.

لماذا الصين؟

إنّ وقوف كلّ من الاتحاد الأوروبي خاصة فرنسا وألمانيا في دهشة أمام التوسع الصيني في العالم، والاستنجاد بأمريكا التي لم تستطع وقف توسّعه خاصة بعد إصدار الصين لاتفاقية القرن «اتفاقية الحرير»، فكانت مقاسات التحضير للحرب على الصين التي وصلت خسارتها إلى 143 مليار دولار وتراجع اقتصادها نحو 0.4 بالمائة حسب «مركز اكسفورد» للاقتصاد، وكما توقع بنك «جولدمان ساكس» أنّ يتراجع الاقتصاد الصيني بنحو 0.4 نقطة مئوية، حيث أشارت كذلك «كابيتالايكونوميكس»، إلى تراجع الاقتصاد الصيني بسبب إغلاق العديد من المصانع وتأثر الأسواق الناشئة.

فأمريكا هذا البلد الذي يستهلك لوحده ما يعادل 22 مليون برميل يوميا أي ربع استهلاك العالم، ولذلك لم يعتقد الرئيس ترامب أنّ هذه الحرب ستكلّف أضعاف ثمن حرب الخليج الأولى التي كلّفت أكثر من 60 مليار دولار، ولم يكن يعتقد أن الحرب البيولوجية قد تمتد نتائجها إلى بلده، وقد تكلفه أكثر من الحروب السابقة كلها خاصة بتوقف كبريات الشركات والإدارات بها وتكدّس تجارتها.

حرب بدوافع اقتصادية

اعتبر الدكتور علالي مختار أنّ الدوافع الاقتصادية للحرب على الصين تتمثل في محاولة إنقاذ أقوى وأضخم اقتصاد في العالم من الانهيار، وهو الاقتصاد الأمريكي والأوروبي بتصاعد الاقتصاد الصيني، بالإضافة إلى التحكم

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:28 Page

في السوق الدولية للنفط والتقرب من منظمة «أوبك» باعتبار المنتجين الكبار بها حلفاؤها، وكذا التخلص من تهديد الاقتصاد الأمريكي من طرف المنتوجات الصينية وحماية المصالح الاقتصادية الأمريكية في العالم وعزل الصين، علاوة على إحكام السيطرة على النفط إذ يرجح الخبراء إمكانية أن تصبح الصين ضالعة في التأثير على منظمة «أوبك» باعتبارها من أكبر المستهلكين، وأنّها حليف روسيا باعتبارها أكبر منتج خارج «أوبك»، زيادة على محاولة الحصول على امتيازات تمنح الشّركات الأمريكية عقود إعادة إعمار العراق واليمن وسوريا، ولذلك يجب كبح الصين باعتبارها منافسة لها في ذلك السوق.

شرق الأوسط بمعالم اقتصادية

يرى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تدرك جيدا أهمية الصين الاقتصادية مثلما تدرك الدول الكبرى معنى أن تستحوذ أمريكا بمفردها على غنائم إعادة إعمار الدول التي عاشت الحرب من العراق، إلى سوريا إلى اليمن، فأمريكا في ظرف أقل من سنة، بإمكانها أن تعوّض تكاليف ما شاركت به في الحروب بالمنطقة رغم تعويضات السعودية، خاصة أن أمريكا رسمت لمنطقة الشرق الأوسط استراتيجية جديدة في إطار ما يسمى مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي لا يمكن أن يتحقق شطره الاقتصادي إلا بإعادة رسم خارطة المنطقة من الناحية الاقتصادية، فهي تريد أن تقوم بخوصصة قطاع البترول بكل المنطقة وعمليات التكرير وخطوط الأنابيب، لكي تكون سيطرتها واضحة وتؤثر في دول منظمة «أوبك».

كورونا...وحرب الغنائم

هذه الحرب الجديدة كانت تنتظر انهيار الاقتصاد الصيني، وفي خضمها إيهام قوى العالم النافذة وبالذات أمريكا بأنها ضحية مؤامرة صينية لتسوّق الدواء من مصانعها، وأن تتبادل الدول الكبرى برقيات التهاني إذا توصّلوا إلى دواء للوباء، إلاّ أن غنائم الحرب على الصين ليست مثل باقي الحروب من حيث النتائج التي لم تعلن بعد، إلا أن أسوأها حصل في دول العالم كاملة والعواصم الغربية الكبرى، وكانت سلبية سواء سياسية أو اقتصادية.

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:28 Page

الاقتصادي
مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة الشعب

حـــروب النّفـــط القادمـــة

يرى الخبير الاقتصادي أنّ وباء كورونا كان له وقعا اقتصاديا خطيرا على الاقتصاد العالمي حيث يفرض تفرقة التجمعات، ولهذا كان تأثيره على غلق المؤسسات بانسحاب العمال أو منعهم عطل، وبالتالي غلق المؤسسات المنتجة، تبعه انكماش في الطلب على النفط، وفي ظل بقاء العرض انخفضت الأسعار، ممّا أثّر على مداخيل الدول المصدرة للنفط والتي تتأثر ميزانياتها ومنه اقتصادها وتعطّل مشاريعها.

ولذلك أصبح انهيار الاقتصاد العالمي وشيكا فيما تلوح في الأفق أزمة عالمية لم تشهدها البشرية من قبل، فرغم إيجاد دواء للوباء فإنّ آثاره النفسية ستدوم لسنوات قادمة، وبذلك ستكون الأيام القادمة أكثر خطورة على الدول التي فتك بها الوباء وعلى الدول المنتجة للنفط.

ويضيف أنّ السوق الدولية للنفط تعيش على حدث انخفاض الأسعار، وعدم اتفاق منظمة «أوبك» وشركائها على تخفيض معتبر لإنتاجها، ومقترحات «أرامكو» السعودية بتخفيض سعر نفطها في أفريل سيزيد من الكارثة، خاصة إذا ضاعفت في إنتاجها مع ما يعرفه العالم من انخفاض معدلات استهلاك النفط في الدول الاقتصادية الكبرى من الصين إلى أوروبا، وأمريكا التي تستهلك لوحدها ما يعادل 26 بالمائة والاتحاد الأوروبي بمجموع 32 بالمائة ونحو 35 بالمائة لدول جنوب شرق آسيا والصين.

وأوضح الدكتور مختار علالي أن انتشار الوباء بشكل غير عادي في العالم سيهز سوق النفط العالمية مرات متعددة، وهذا فعلا ما حدث في الأيام الماضية، ونعيشه حاليا رغم تعافي جزئي وحذر في الاقتصاد الصيني.

آفـــاق الاقتصـــاد الجزائـــري

يتوقّع الدكتور مختار علالي في ظل زحف الوباء وحصده لمئات الأرواح يوميا في دول كبرى، أن يزيد الأمر تعفّنا في الإقتصاد العالمي ومنه تأثر الاقتصاد الجزائري، لهذا أعطى مجموعة من الحلول يجب التفكير فيها عاجلا كبدائل استراتيجية وبرامج مستقبلية لما بعد كورونا بغية التموقع في الاقتصاد العالمي، والتحول مباشرة إلى اقتصاد مبني على الثروة المنتجة، وذلك بتوزيع العمل وإنشاء المصانع على كل الولايات، مع بناء استراتيجية في مجالات الفلاحة الصحراوية واستغلال المعادن والثروات، وكذا التحضير للسياحة المتنوعة.

مفاتيـــح النّهـــوض

قدّم الدكتور جملة من المقترحات من شأنها في المرحلة الحالية العمل على تجسيد بنية اقتصادية جديدة اعتمادا على هياكل وبنى تحتية، وذلك باعتماد شبابيك المصارف الإسلامية والتسريع في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية العربية والإسلامية، بالإضافة إلى وضع لوحة القيادة الخاصة بإحصاء كل الثروات والمعادن بكل ولايات الوطن، وضرورة إعادة النظر في التعيينات بكل المناصب النوعية، وتفعيل الدبلوماسية الإقتصادية يتم تقييم أدائها وفقا لدرجة استقطاب الاستثمارات أو المرافقة في تصدير المنتجات الجزائرية.

ولتحقيق قفزة اقتصادية والتموقع في الاقتصاد الدولي ما بعد وباء كورونا يجب:

استخدام آليات التنمية النظيفة التي تعتمد على إقامة مشاريع من شأنها التخفيف من الانبعاثات والحفاظ على البيئة من التلوث،

الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات التي تعتمد على تقنيات حديثة تتماشى مع مبادئ الاقتصاد الأخضر بالشراكة مع الشركات العالمية المعروفة في هذه الميادين،

التعاون مع الدول الاسلامية على تحقيق التنمية المستدامة لاستقطاب رؤوس أموال منها،

تشجيع على استخدام الطاقات النظيفة لاسيما بالشراكة مع الشركات العملاقة،

تشجيع النقل المستدام والحفاظ على التنوع الحيوي والنظم البيئية، واستحداث اليات جديدة تعتمد على تكوين راس المال البشري لتأهيله،

تشجيع التنمية السياحية المستدامة والصناعات التقليدية،

إقامة مشاريع كبرى وإنارة الطرقات العامة والحدائق بالطاقة الشمسية،

إقامة مشروع نظام حفظ الطاقة والعزل الحراري للأبنية، والاعتماد على التوأمة بين البلديات الجزائرية وبلديات الدول التي لها نفس خصائصها، والتي عانت من الفساد سابقا كسنغافورة وتركيا وماليزيا،

إعادة هيكلة وتشجيع المؤسسات المصغرة وتجميعها على نموذجي «الكارتل» و«التروست» حسب الحالات، وتشجيعها على المشاركة في الدورة الاقتصادية،

إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية لمحطات ضخ المياه والآبار الارتوازية ولوحات الإعلان الطرقية التي تعمل بالطاقة الشمسية وغيرها،

إعادة النظر في استغلال المعادن الثمينة بمنح رخص البحث والاستكشاف مقابل نسبة معينة كامتياز،

الحرص على وضع وتطوير البرامج والخطط من حيث الإدارة المتكاملة لاستعمالات:

العقارات وتبني الإدارة المتكاملة للمصادر المالية،

تطوير وتحديث التشريعات البيئية والتوعية،

تطبيق السياسات والتقنيات الصديقة للبيئة،

تفعيل ودعم استخدام أساليب رفع كفاءة الطاقة والطاقات المتجدّدة.

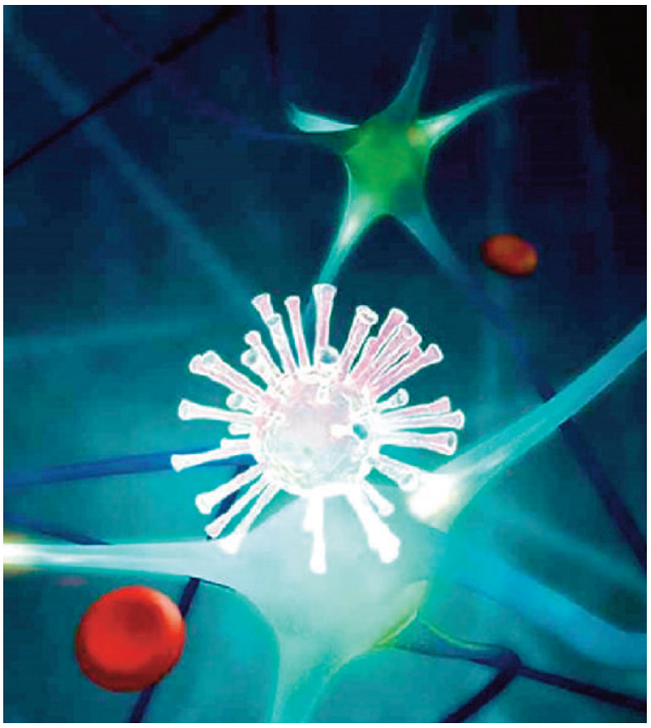

FINAL MAG 3_1-600867927.e$S copie 2_Mise en page 1 23/01/21 18:28 Page

التّكامل العربي..بين وهم وحلم

لم تتوقّف دراسات التّشخيص والاستشراف عن التّأكيد على أنّ للوطن العربي قدرات وطاقات يمكن أن تشكّل قاطرة التّكامل لتكون البلدان العربية على اختلاف مقدراتها حلقة فاعلة في الاقتصاد العالمي، بحيث يمكن تلبية جانب كبير من الطّلب للاستهلاك، وتموين مناطق عديدة من المعمورة.

سعيد بن عياد

هذا الحلم الذي يواجه صعوبات على مرّ الأجيال لا يزال قابلا للتّجسيد، خاصة في الظّرف الرّاهن الذي يواجه فيه الاقتصاد العالمي تحديات مختلفة، أبرزها حالة الرّكود بفعل أزمة أسواق وتداعيات التحول الطاقوي من جانب، لكن أيضا ما تخلّفه جائحة «كوفيد-19» التي قطعت الأوصال وعزّزت التضامن الاقليمي على الأقل، ومنه فتح آفاق باتجاه صياغة نظام عالمي أكثر توازنا وتضامنا.

حقيقة الملفات الجيوسياسية الشّائكة سواء المترتّبة عن مسار تطوّر العلاقات الثّنائية في هذه المنطقة أو تلك التي تغذّيها قوى عالمية نافذة أو أطماع حكومات في الغرب أو الشّرق تعيق بناء مشروع التّكامل، في وقت يستمر فيه استنزاف المزيد من ثروات وطن مترامي الأطراف عبر العالم، لا يجيد قراءة صائبة لتوجّهات النّظام العالمي بالصّيغة التي تريدها القوى التي تستفيد من حالة التشرذم والضّياع بما انعكس سلبا على الشّعوب نفسها.

من الخليج الذي بدأ يستعيد بعض أنفاسه على ضوء نهاية أزمة بين الإخوة الأعداء إلى شمال أفريقيا، حيث لا تزال بعض القوى المرتبطة بالاستعمار الجديد (احتلال المغرب للصّحراء الغربية) تبحر في أوهام التّوسّع وضرب الشّرعية الدولية القاسم المشترك عرض الحائط، مفوّتة فرصا اقتصادية جديرة بأن تكون مفتاح التّكامل الحقيقي والعادل والشفاف بمضمون شامل تسمو فيه مكانة الشّعوب قاطبة.

في خضم كل هذا المزيج والتّناقضات والتّجاذبات، تبقى الجزائر وفيّة لمبدأ التّكامل العربي بمختلف الصّيغ، لكن ضمن المبادئ والقيم التي تسمو بالمشروع، وترتقي بالتطلعات التي تصبو إليها الأجيال. وهناك إشارات تطلق بريق أمل في بناء مقاربة عربية تقود إلى شق طريق التكامل الصّعب من خلال إطلاق مشاريع ثنائية يمكن أن تؤسّس لشراكة متعدّدة وواسعة يكون الاستثمار الاقتصادي قلبها النّابض.

التّكامل المطلوب لا يندرج في إطار التّصوّر التّقليدي الذي كرّسته مراكز البحث الغربية، بتصوير المشروع أنّه في مواجهة التّكتّلات الإقليمية أو منافسا لقوى نافذة بقدر ما هو تجسيد لحلم مشروع منفتح تتوفّر له عوامل نجاحه ليكون إضافة بنّاءة للإقتصاد العالمي، في مرحلة يجري فيها صياغة النّظام الدولي الجديد، خاصة مع تداعيات فيروس كورونا الذي أعاد الإعتبار للقرب الجغرافي وأعطى بعدا إنسانيا للجوار الإقليمي.

في هذا الاتجاه تحتاج أدبيات المشروع الذي حمله الأوّلون إبّان الاستعمار على مرّ الزمن وزمن مقاومة الإحتلال وإبطال خرافاته إلى مقاربة أكثر واقعية يتم فيها إعادة ترتيب أبجديات التكامل بإعطاء الجوانب الاقتصادية والاجتماعية مكانة ذات أولوية، بحيث يمكن بناء صرح واسع النّطاق على أرضية تقدّم للشّركاء نتائج ملموسة مع صياغة دقيقة للقواسم المشتركة تدرج فيها التطلعات الجديدة للشعوب في التنمية والرفاهية والحرية لتلك التي لا تزال عرضة للاحتلال أو النّزاعات المختلفة.

ما ينبغي الرّهان عليه إلى جانب التزام الحكومات بالشّرعية وحسن الجوار، وترقية الحريات في إطار قوانين تصيغها برلمانات منتخبة بإرادة الشّعوب أن تأخذ المؤسّسات الاقتصادية والمالية والتجارية والاستثمارية المبادرة، ومن ورائها الجامعات لتكون لها بصمة في تأسيس اقتصاد المعرفة الذي تكاد تنفرد به قوى عالمية لا يروق لها أن يكون للوطن العربي لمسة وإضافة، خاصة وأنه على الصّعيد الفردي يوجد أكثر من دليل لتفوق الكفاءات العربية وإسهاماتها في الذكاء الإنساني.

هذا الدور لا يزال معطّلا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد فشلت عدة مشاريع أحيانا لأسباب إيديولوجية وأحيانا كثيرة بعرقلة قوى الاستعمار الجديد ممّن يصنّفون الوطن العربي مجرّد مصدر للطاقة والموارد الطبيعية وسوق رائجة لمنتجاتهم، ومن ثمّة لا يتردّدون في بث الخلافات وإذكاء نار النّزاعات وتغذيتها، لتبتعد المسافة أكثر بين الحلم المشروع والحقيقة المرة، فتبقى دار لقمان على حالها لأجيال أخرى.

واليوم أين البحث العلمي من مجابهة كورونا بعد أن عجز عن تأمين الأمن الغذائي؟ فلم يتحقّق مثلا حلم «السودان سلّة غذاء الوطن العربي»، فيما تضيع موارد لها وزنها في التنمية المشتركة، في وقت يمكن تحويل مختلف العناصر الاقتصادية المبعثرة حاليا إلى وقود للنمو المنشود من كافة تشكيلة وطن غالبا ما تتحوّل آماله إلى كوابيس.

لذلك هل يصح الحديث عن وطن عربي ما بعد كورونا..؟ اليوم وبعد انكسارات مضت وشربت الشّعوب العربية مرارتها في أكثر من منعرج، هل يمكن التطلع إلى ما يخلّفه الوباء العالمي من تأثير على النُّخب العربية لتدرك أنّ البقاء على هامش ديناميكية العولمة التي تفلت خيوطها أكثر فأكثر من عالم يتوسّط المعمورة ولديه كل أسباب الرقي، وحينها تكون حتما الفاتورة مرهقة فينكمش جسم وطن كبير جغرافيا وغير فعال اقتصاديا مقارنة بتكتّلات إقليمية أصغر وأقل من حيث المقدّرات؟

صحيح أنّ الساسة وراء الإحباط العربي، لكن للنّخب أيضا أوّلها المعنية بإنتاج الذّكاء الإنساني وتبديد ما يلوح في الأفق، مسؤولية كاملة في صياغة مفاتيح حلول بكل الجرأة المطلوبة لتصحيح المفاهيم وتدقيق المؤشّرات لترتسم الصّورة بأكثر وضوح لا مجال فيها لأوهام أعاقت الحلم.